عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

تمويل وكالة التنمية الأمريكية وأثره على تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة

أمجد ياسر الشوا

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1439هـ - 2008

تمويل وكالة التنمية الأمريكية وأثره على تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة

إعداد

أمجد ياسر الشوا

بكالوريوس إدارة أعمال – قسم تسويق/ جامعة القدس المفتوحة– غزة

المشرف الرئيس: د. مخيمر سعود أبو سعدة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الأمريكية من برنامج الدراسات الإقليمية وكلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

العام 1439 هـ –2008

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي ووالدتي أطال الله في عمرهما وإلى إخواني وأختي ولزوجتي الغالية ولإبني الحبيب ياسر وأبنتي الحبيبتين ساره ويارا.

وإلى روح الدكتور حيدر عبد الشافي رحمه الله

أمجد ياسر الشوا

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذة الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

أمجد ياسر الشوا

التاريخ:----------

شكر وتقدير

أحمد الله الذي أعانني على إستكمال الجهد الذي أشرف على إنجازه الدكتور مخيمر أبو سعدة الذي قدم لي كل ما يلزم من خبرته وعلمه ووقته, كما أتقدم بالشكر من الدكتور ناجي شراب والدكتور أيمن شاهين على تفضلهما بقبول مناقشة رسالتي, كما أشكر كل من ساعدني من أجل إتمام هذه الدراسة وأخص بالذكر زميلاتي وزملائي في العمل وكافة الأصدقاء الذين وقفوا إلى جانبي على الدوام كما أشكر كافة المنظمات الأهلية التي قدمت لي كل المعلومات وساهمت في إنجاح هذه الدراسة.

أمجد ياسر الشوا

تعريف المصطلحات:

المعونات الدولية: برزت قضية المعونات الدولية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حين أخذت القوى الغربية بعين الإعتبار مستعمراتها والبلدان الفقيرة, وتعززت في أعقاب الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع "مارشال" لإعادة إعمار أوروبا المدمرة، وإنشاء البنك الدولي، فيما برزت علاقة المعونات الدولية بالسياسة الخارجية للدول خلال وبعد الحرب الباردة.

قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية الفلسطيني رقم (1) للعام 2000: يهدف قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية إلى تنظيم العمل الاهلي وتحديد الحقوق والواجبات الملقاه على عاتق الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية(الميزان, 2005), ووحد القانون عملية تسجيل ومتابعة الجمعيات والمنظمات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

شهادة نبذ الارهاب: وهي شهادة أصدرتها وكالة التنمية الامريكية بناءً على قرار رئاسي في عام 2003 كأحد الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية لمنع وصول المنح والمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية من خلال وكالة التنمية الامريكية لمن هم على قوائم الجهات الداعمة للإرهاب حسب التصنيف الامريكي.

خطة الفصل الاسرائيلية أحادية الجانب: هي خطة طرحها رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اريئيل شارون لأول مرة في مؤتمر هرتسليا في 8 كانون أول من العام 2003 ،والتي تضمنت إعادة انتشار قوات الاحتلال الاسرائيلي خارج حدود قطاع غزة وتفكيك المستوطنات المقامة داخل القطاع، ونفذت هذة الخطة في سبتمبر 2005, الفلسطينيون أكدوا على انه على الرغم من تنفيذ هذة الخطة إلا أن قطاع غزة لا زال محتلا قانونا.

البراجماتية: ظهرت في اواخر القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة وهي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية pragame وتعني العمل, وبصفة عامه فهي تعني فلسفة مبنية على قبول العالم كما هو الى حد كبير، والأخذ بحلول الوسط ،والعمل بحذر من أجل تحريك الواقع بخطوات تدريجية.

جدول الاختصارات:

USA	United States of America
USAID	United States Agency for International Development
ATC	Anti Terrorist Certificate
NGO	Non Governmental Organization
CBO	Community Based Organization
C**SO**	Civil Society Organizations

ملخص:

تتناول هذه الدراسة أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على التحول الديمقراطي وتركز بشكل أساسي على أثر هذا التمويل على المنظمات الأهلية التي تلقت تمويلا من وكالة التنمية الأمريكية في الفترة من 2000 إلى 2006, وذلك لأهمية الدور الذي لعبته هذه المنظمات في تعزيز الديمقراطية . لقد شهدت هذه الفترة وبخاصة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر العديد من المبادرات الهادفة إلى دفع التحول الديمقراطي في بلدان الشرق الأوسط بدعوى أن ضعف الديمقراطية كانت أحد الأسباب الرئيسة للتطرف والإرهاب, وقدمت الولايات المتحدة من خلال وكالة التنمية الأمريكية العديد من البرامج في الأراضي الفلسطينية بهدف تمويل مشاريع المنظمات الأهلية في مجال تعزيز الديمقراطية الفلسطينية.

ورافقت هذه الفترة العديد من الأحداث على المستوى الفلسطيني الداخلي من حيث إجراء الانتخابات الرئاسية, والمجالس المحلية, والتشريعية الثانية التي وصفت بأنها كانت صدمة كبيرة نظرا لفوز حركة حماس بالأغلبية في المجلس التشريعي المنتخب, الأمر الذي تبعه فرض العزلة والحصار وفرض العقوبات على الشعب الفلسطيني وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر حماس "حركة إرهابية", كما شهدت الأراضي الفلسطينية واقعاً صعباً من خلال التعديات على سيادة القانون والفلتان الأمني والتدهور الكبير على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي من ارتفاع نسب الفقر والبطالة إضافة إلى ذلك تصاعد مسلسل العدوان الإسرائيلي على أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة الذي تحاصره قوات الاحتلال على الرغم من الآمال التي عقدها الفلسطينيون في أعقاب إعادة إنتشار قوات الاحتلال خارج القطاع في إطار خطة الفصل أحادية الجانب.

أعتمدت الدراسة في تحليلها لأثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على التحول الديمقراطي في قطاع غزة مجموعه من المناهج العلمية بشكل يخدم هدف البحث, وفي مقدمتها المنهج التاريخي والوصفي التحليلي إضافة إلى المنهج الإحصائي التحليلي وأرتكزت الدراسة في إطارها النظري على استعراض مفاهيم الديمقراطية, والتحولات الديمقراطية في السياق العربي بشكل عام وفي الوضع الفلسطيني بشكل خاص كذلك التمويل الدولي وإرتباطاته بالعلاقات بين الدول ومصالحها الخارجية كما قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية قام خلالها بإعداد استبيان وتوزيعه على مدراء المنظمات الأهلية التي حصلت على التمويل من مشاريع وكالة التنمية الأمريكية خلال الفترة من عام 2000 إلى 2006

وقام بتحليل نتائج الاستبيان وخرج بمجموعة من النتائج أن هناك أثرا إيجابيا لتمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة حيث تم قياس الأثر على مستوى المؤسسة والفئات المستهدفة والقوانين والتشريعات والسياسات العامة.

وأوصت الدراسة بضرورة رفض المؤسسات الفلسطينية للتمويل المشروط كذلك تعزيز دور المنظمات الأهلية في التأثير بالقضايا الوطنية العامة وإرساء ركائز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني بدءاً من المنظمة الأهلية نفسها.

The Impact of Financial Support by the United States Agency for International Development (USAID) on the Transition toward Democracy in the Gaza Strip

By Amjad Shawa

Abstract

The purpose of this thesis is to examine the impact of financial support by the United States Agency for International Development (USAID) on the transition toward democracy. It also focuses on the impact of USAID on Palestinian non-governmental organizations (NGOs) in the Gaza Strip which received aid during 2000 to 2006 due to the important role played by these NGOs on the strengthening of democracy. There were many American initiatives post September 11 designed to push forward toward the transition toward democracy in the Middle East. The logic behind these initiatives is that lack of democracy and its institutions in the region were behind extremism and terrorism. The United States offered through USAID a number of programs in the Palestinian territories designed to fund NGOs programs aimed at strengthening of Palestinian democracy.

This period between 2000-2006 was full of Palestinian local events such as the presidential elections on January 2005, multiple local elections on 2005, and legislative elections on January 2006. The results of the legislative elections were a big shock to the United States. The winning of Hamas resulted on the imposition of sanctions and isolation against Hamas and collective punishment against the Palestinian people. The United States considers Hamas a terrorist organization and refuses to initiate dialogue with it until it meets the three conditions put forward by the Quartet.

During the same period, the Palestinian territories witnessed a complicated situation characterized by chaos and lawlessness, the Palestinians also experienced harsh measures because of poverty and unemployment. Israel also escalated it's aggression and used tough military measures after the kidnapping of Israeli soldier Gilad Shalit on June 2006. The Palestinians hope of stability and prosperity after the Israeli disengagement from the Gaza Strip on September 2005, were replaced by stagnation, poverty, unemployment, frustration and despair.

This thesis utilized many research methods to examine the impact of financial aid by USAID on the transition toward democracy. The thesis used the historical, descriptive, and analytical methods to test its hypotheses.

This thesis consists of seven chapters and a conclusion. The main contents of the study reviewed the origins, meaning of democracy and the transition toward democracy in the Arab World in general, and Palestine in particular. The thesis also explained the relationship between international aid and its implications on Palestine. In order to test the hypotheses of this thesis, a questionnaire was designed and distributed to the directors of Palestinian NGOs in the Gaza Strip who received financial support from USAID between 2000- 2006.

For the purpose of this study, the questionnaire was divided into three dimensions, the impact of financial support by USAID on the internal conditions of Palestinian NGOs, the impact of financial support by USAID on Palestinian targeted groups, and the impact of financial support by USAID on Palestinian laws, legislations, and public policy. The most important findings of this thesis are that there is a positive relationship between support by USAID and the transition toward democracy in the Gaza Strip. The most important recommendations of this thesis is to reject any financial aid attached with conditions, and called for the strengthening of the role of Palestinian NGOs to influence national and public issues and to lay down the ground for democracy in Palestine starting from NGOs itself.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإقرار	I
شكر وتقدير	II
تعريف المصطلحات	III
جدول الإختصارات	IV
الملخص باللغة العربية	V
الملخص باللغة الإنجليزية	VII
فهرس المحتويات	IX
فهرس الجداول	XIV
فهرس الأشكال	XVI

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 خلفية الدراسة	2
2.1 مشكلة الدراسة	3
3.1 مبررات الدراسة	3
4.1 أهداف الدراسة	4
5.1 تساؤلات الدراسة	4
6.1 فرضيات الدراسة	4
7.1 حدود الدراسة	5
8.1 مجتمع الدراسة	5
9.1 منهج البحث	5
10.1 استعراض عام لفصول البحث	5

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات

1.2 مقدمة	8

2.2 التحول الديمقراطي 10
3.2 نظريات الانتقال إلى الديمقراطية (عاصي، 2006) 12
4.2 مراجعة الأدبيات المتعلقة بالبحث 12

الفصل الثالث

الديمقراطية وآليات التحول الديمقراطي

1.3 مقدمة 20
2.3 جذور مفهوم الديمقراطية 20
3.3 تصنيف علماء السياسة لتعاريف الديمقراطية ضمن مدرستين فكريتين 22
4.3 التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث 26
1.4.3 اشكاليات التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية 26
2.4.3 مظاهر الحياة الديمقراطية في فلسطين 27
3.4.3 الديمقراطية الفلسطينية بعد عام 1948 28
4.4.3 الديمقراطية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية 30
5.4.3 الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 1996 31
6.4.3 انتخابات المجالس المحلية 32
7.4.3 الانتخابات الرئاسية 2005 33
8.4.3 الانتخابات التشريعية الثانية 33

الفصل الرابع

نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني

1.4 مقدمة 38
2.4 مفهوم المجتمع المدني 38
3.4 نشوء مفهوم المجتمع المدني 39
4.4 منظمات المجتمع المدني والتمايز عن الدولة والسوق 41
5.4 مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي 42

6.4 جذور المجتمع المدني العربي 44
7.4 منظمات المجتمع المدني في فلسطين 46
1.7.4 المنظمات الأهلية في فلسطين 47
2.7.4 نشأة المنظمات الأهلية في فلسطين 47

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الأمريكية والتمويل الأمريكي لمناطق السلطة الفلسطينية

1.5 مقدمة 56
2.5 تطور تشجيع الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية 56
3.5 الجهود الأمريكية من أجل تعزيز الديمقراطية في البلدان العربية 58
4.5 الدعم الأمريكي للديمقراطية في الشرق الأوسط في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر 59
5.5 الموقف الأمريكي من الانتخابات التشريعية الفلسطينية يناير كانون ثان 2006 63
6.5 نشأة وتاريخ التمويل الدولي 65
7.5 برامج الإدارة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط 67
8.5 مبادرات خاصة متعددة الطرف حول السياسات 69
9.5 تاريخ وواقع التمويل الأمريكي للشعب الفلسطيني 70
10.5 تمويل المنظمات الأهلية الفلسطينية 71
1.10.5 تمويل وكالة التنمية الأمريكية للمنظمات الأهلية 73
2.10.5 برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأراضي الفلسطينية 76
3.10.5 برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لدعم الديمقراطية في الأراضي
الفلسطينية منذ عام 2000 حتى عام 2006 76

الفصل السادس

الأساليب والبيانات

1.6مقدمة 80
2.6 مجتمع الدراسة 80

3.6 الصدق والثبات لمقياس اثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي 80.
4.6 معلومات شخصية حول المشاركين الذين أجابوا عن الاستبانة .....81....
1.4.6 توزيع المشاركين حسب الجنس .....81.....
2.4.6 توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي .....81.....
3.4.6 توزيع المشاركين حسب عدد سنوات العمل في المؤسسة .....82...
5.6 معلومات خاصة بالمؤسسة .....83.....
1.5.6 توزيع المنظمات الأهلية حسب الوضع القانوني للمؤسسة .....83...
2.5.6 توزيع المنظمات الأهلية حسب عمرها منذ تاريخ التسجيل .....83.....
3.5.6 عدد الموظفين في المنظمات الأهلية .....84.....
4.5.6 مجلس الإدارة في المنظمات الأهلية .....85.....
5.5.6 معدل الموازنة السنوي .....85.....
6.5.6 مجالات عمل المؤسسة .....87.....
7.5.6 عضوية المؤسسة في شبكات أو اتحادات .....88.....
6.6 معلومات عن المشاريع .....89.....

الفصل السابع

تحليل النتائج

1.7 أبعاد واتجاهات الدراسة .....92.....
2.7 أثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسة .....92...
1.2.7 تقييم الأثر العام للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسة .96....
3.7 أثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على الفئات المستهدفة .97.....
4.7 أثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على السياسات والقوانين .102.....
1.4.7 تقييم الأثر العام للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على السياسات و القوانين .....106.....
5.7 تقييم الأثر الكلي للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة .....107.....

6.7 مصفوفة الإرتباط النهائية 109
7.7 الثبات Reliability 111
8.7 دراسة الإرتباط 111
1.8.7 دراسة الإرتباط ما بين اثر المشاريع على المؤسسة و عملية التحول الديمقراطي 112
2.8.7 دراسة الإرتباط ما بين أثر المشاريع على الجهات المستهدفة وعملية التحول الديمقراطي 113
3.8.7 دراسة الإرتباط ما بين بعد الأثر على السياسات و القوانين و عملية التحول الديمقراطي 115
9.7 دراسة الفروق في الأثر الكلي للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة 116
1.9.7 الفروق في المؤهل العلمي..... 116
2.9.7 الفروق في معدل الموازنة السنوي للمؤسسة..... 118
3.9.7 الفروق في عمر المؤسسة..... 120
4.9.7 الفروق في التوقيع على وثيقةالإرهاب..... 121

الفصل الثامن

النتائج والتوصيات

1.8 مقدمة 124
2.8 نتائج الدراسة 124
1.2.8 خلصت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج التالية 124
2.2.8 النتائج العامة للدراسة 125
3.8 توصيات الدراسة 128
1.3.8 على مستوى المنظمات الأهلية الفلسطينية 128
2.3.8 مستوى المانحين وبخاصة وكالة التنمية الأمريكية 130
المراجع **131**

المراجع باللغة العربية 132
المراجع باللغة الإنجليزية 144
الملاحق **145**
ملحق رقم (1) الإستبانة 146
ملحق رقم (2) شهادة نبذ الإرهاب 152

فهرس الجداول

جدول رقم (1.6) توزيع المشاركين حسب الجنس 81
جدول رقم(2.6) توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي 82
جدول رقم (3.6) توزيع المشاركين حسب عدد سنوات العمل في المؤسسة 82
جدول رقم (4.6) توزيع المنظمات الأهلية حسب الوضع القانوني للمؤسسة 83
جدول رقم (5.6) توزيع المنظمات الأهلية حسب عمرها منذ تاريخ التسجيل 84
جدول رقم (6.6) متوسط عدد العاملين في المنظمات المشاركة 85
جدول رقم (7.6) توزيع الموازنة السنوية للمؤسسات 86
جدول رقم(8.6) أعلى و أدنى خمس موازنات 86
جدول رقم(9.6) توزيع المؤسسات حسب عضويتها في شبكات أو اتحادات 88
جدول رقم (10.6) توزيع المؤسسات حسب عدد المشاريع الممولة من USAID 90
جدول (11.6) توزيع المشاريع حسب البرنامج الممول 90
جدول رقم (1.7) تقييم اثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسة بشكل تفصيلي 95
جدول رقم (2.7) تقييم الأثر العام للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسة 97
جدول رقم (3.7) تقييم اثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على الفئات المستهدفة 100

جدول (4.7) تقييم الأثر العام للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على الفئات المستهدفة 101

جدول رقم (5.7) تقييم اثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على السياسات و القوانين 105

جدول (6.7) تقييم الأثر العام للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على السياسات و القوانين 106

جدول (7.7) تقييم الأثر الكلي للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة 109

جدول رقم (8.7) مصفوفة معاملات الارتباط للدرجات على الأبعاد الثلاثة والدرجة الكلية لمقياس اثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي 110

جدول رقم (9.7) معاملات الثبات للصورة النهائية لمقياس اثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي أبعاده الثلاثة بطريقة ألفا كرونباخ 111

جدول رقم (10.7) يبين اختبار (ت) للفرق بين متوسطات المؤهل العلمي تبعاً لأثر المشاريع على الديمقراطية 117

جدول(11.7) يبين اختبار للفرق بين متوسطات المؤهل العلمي تبعا لأثر المشاريع على الديمقراطية 118

جدول (12.7) يبين اختبار متوسطات المؤهل العلمي تبعا لأثر المشاريع على الديمقراطية 118

جدول (13.7) اختبار للفرق يبين متوسطات موازنة المشاريع تبعاً لأثر المشاريع على الديمقراطية 119

جدول (14.7) اختبار للفرق يبين متوسطات عمر المؤسسات تبعاً لأثر المشاريع على الديمقراطية 121

جدول (15.7) اختبار للفرق يبين متوسطات توقيع المؤسسات على وثيقة الإرهاب تبعاً لأثر المشاريع على الديمقراطية 122

فهرس الأشكال

شكل رقم (1.6) توزيع المؤسسات حسب مجالات عملها .....87.....

شكل (1.7) تقييم الأثر العام للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الامريكية على الفئات المستهدفة..... 102

شكل (2.7) تقييم الأثر العام للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على السياسات و القوانين .....107.....

الشكل رقم(3.7)معدل الأثر العام على المؤسسات .....113.....

شكل رقم (4.7) معدل الأثر العام على الفئات المستهدفة .....114.....

شكل رقم(5.7) معدل الأثر العام على السياسات والقوانين .....116.....

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1.1 خلفية الدراسة:

منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994, قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال وكالة التنمية الأمريكية USAID الدعم المالي عبر كثير من البرامج والمشاريع التي تستهدف تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة والضفة الغربية.

خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2006 شهدت الأراضي الفلسطينية الكثير من الأحداث والتطورات, فمع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أيلول / سبتمبر من العام 2000 وتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني, وتبعاتها القاسية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأثرها السلبي على ممارسة الشعب الفلسطيني لحياته الديمقراطية. المواقف الدولية كانت متباينة تجاه الاعتداءات الإسرائيلية, وبخاصة موقف الولايات المتحدة الأمريكية المعروف تاريخيا بالانحياز لإسرائيل التي استغلت الأخيرة الصمت الدولي والانحياز الأمريكي في القيام " بعملية السور الواقي في عام 2002", والتي حاصرت خلالها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقره, ومنعته من ممارسة مهامه, وما تبع ذلك من ضغوط أمريكية على الرئيس الراحل من أجل تعديل النظام السياسي الفلسطيني من اجل المصادقة على عدد من القوانين واستحداث منصب مؤسسة رئاسة الوزراء.

تم خلال هذه المرحلة أيضا, إجراء ثلاث مراحل من انتخابات المجالس المحلية في الأراضي الفلسطينية, وانتخابات رئاسية في كانون ثاني / يناير عقب وفاة الرئيس ياسر عرفات وانتخابات المجلس التشريعي الثانية في يناير من العام 2006, والتي حققت فيها قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة المقاومة الإسلامية حماس فوزاً ساحقاً بأغلبية المقاعد وكان رد الولايات المتحدة مقاطعة سياسية ومالية واقتصادية على الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس, كما فرضت الرباعية الدولية شروطا لرفع الحصار واستئناف الاتصال بالحكومة الفلسطينية, وفي مقدمة هذه الشروط: الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والاعتراف بالاتفاقيات الموقعه مع السلطة الفلسطينية.

كما شهدت هذه المرحلة أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية, وما تبعها من تطورات على الصعيد الدولي والسياسة الخارجية للإدارة الأمريكية التي أطلقت العديد من برامج تعزيز الديمقراطية والإصلاح في بلدان الشرق الأوسط في اعتقاد منها أن

أحد أسباب التطرف والإرهاب هو ضعف الديمقراطية في هذه البلدان, وكان للأراضي الفلسطينية نصيبها من هذه البرامج التي ركزت في معظمها على تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في قضايا الديمقراطية, كما شهدت تلك الفترة فرض وكالة التنمية الأمريكية شروطا على تمويلها للمنظمات الأهلية الفلسطينية, أو بما يعرف "بوثيقة نبذ الإرهاب" التي اشترطت توقيع الجهات الفلسطينية عليها لتلقي التمويل الأمريكي.

وفي ظل هذا التغير الواضح لتوجهات التمويل الأمريكي خلال المراحل التي سبق ذكرها سيتناول هذا البحث أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة من جوانب مختلفة, كما سيتطرق البحث إلى الجهود التي بذلتها المنظمات الأهلية في قطاع غزة, وبخاصة تلك التي تلقت تمويلا من وكالة التنمية الأمريكية لتعزيز الديمقراطية وبناء مجتمع مدني ديمقراطي, وتمكين الفئات المهمشة من المشاركة في الحياة السياسية, إضافة إلى التمويل الذي تلقته هذه المؤسسات من وكالة التنمية الأمريكية في هذا الصدد.

ويناقش البحث كذلك مراحل تطور الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية وبخاصة في الفترة التي أعقبت الانتفاضة الفلسطينية الثانية –انتفاضة الأقصى– وما تبع ذلك من انتخابات رئاسية ومحلية وتشريعية.

2.1 مشكلة الدراسة:

تنحصر مشكلة البحث في السؤال التالي:
ما هو أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة في الفترة من عام 2000 إلى 2006؟

3.1 مبررات الدراسة:

ترجع أهمية البحث إلى مجموعه من العوامل:

1 – تلقي هذه الدراسة الضوء على تمويل وكالة التنمية الأمريكية لبرامج تعزيز الديمقراطية من خلال المنظمات الأهلية الفلسطينية, وتوجهات الأخيرة من هذا التمويل, ودورها في مناصرة الإصلاح والتحول نحو الديمقراطية.
2 – قد تشكل هذه الدراسة مساهمة في تطوير برامج ومشاريع الديمقراطية بما ينسجم مع التوجهات الفلسطينية, وتفتح آفاقا أمام الباحثين لإجراء المزيد من الأبحاث في هذا المجال.

3 – قلة الدراسات والأبحاث حول تأثير التمويل الدولي, وبخاصة تمويل وكالة التنمية الأمريكية وبرامجها المختلفة على تطور الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية في ظل العدد الكبير من المبادرات التي أطلقتها الإدارة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر من العام 2001.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) تحديد طبيعة أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة.
2) معرفة مدى الاستفادة من تمويل وكالة التنمية الأمريكية لمشاريع تعزيز الديمقراطية.
3) التعرف على توجهات المنظمات الأهلية في قطاع غزة تجاه تمويل وكالة التنمية الأمريكية لمشاريع تعزيز الديمقراطية.

5.1 تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هو تاريخ نشأة وتطور مفهوم الديمقراطية في الفكر العربي؟
- ما هي الأدوار الرئيسة التي تلعبها المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني؟
- ما هو تاريخ نشأة وكالة التنمية الأمريكية ودورها في تعزيز الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية ؟

6.1 فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى فحص الفرضيات التالية:

- هناك علاقة بين التمويل المقدم من وكالة التنمية الأمريكية للمنظمات الأهلية, ودورها في تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة.
- هناك علاقة بين المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية, وتأثيرها على الجهات المستهدفة في قطاع غزة.
- هناك علاقة بين التمويل المقدم من وكالة التنمية الأمريكية, وتأثيره على السياسات والقوانين التي لها علاقة بالتحول الديمقراطي في قطاع غزة.
- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين التوقيع على وثيقة الإرهاب, وتأثيره على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة.

7.1 حدود الدراسة:

تقتصر حدود الدراسة الميدانية على المنظمات الأهلية العاملة في مجال تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة, والتي تلقت تمويلا من برامج وكالة التنمية الأمريكية في الفترة من عام 2000 حتى عام 2006.

8.1 مجتمع الدراسة:

تشمل الدراسة مدراء المنظمات الأهلية العاملة في مجال تعزيز الديمقراطية بقطاع غزة, والتي تلقت تمويلا من برامج وكالة التنمية الأمريكية.

9.1 منهج البحث:

اعتمدت الدراسة مجموعه من المناهج:

- المنهج التاريخي لاستعراض نشأة وتطور مفهوم الديمقراطية والمجتمع المدني والتمويل الدولي.
- المنهج الوصفي التحليلي واستخدمه الباحث لوصف وتحليل الحالة الديمقراطية في العالم العربي والمجتمع الفلسطيني والمبادرات الأمريكية لدعم الديمقراطية.
- المنهج التحليلي الإحصائي, واستخدم الباحث هذا المنهج في إجراء دراسة ميدانية من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على مدراء المنظمات الأهلية في قطاع غزة, والتي تلقت تمويلا من برامج تعزيز الديمقراطية التي تمولها وكالة التنمية الأمريكية وتحليلها إحصائيا.

10.1 استعراض عام لفصول البحث:

يتناول هذا البحث تمويل وكالة التنمية الأمريكية وأثرة على الديمقراطية في قطاع غزة في الفترة الواقعه بين عام 2000 حتى عام 2006, وذلك من خلال ثمانية فصول حيث يستعرض الفصل الأول مقدمة البحث والتي اشتملت على مشكلة البحث, ومبرراته, وأهدافة, وفرضياته الأساسية, فيما يتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث ونظريات التحول الديمقراطي, أما الفصل الثالث فيستعرض جذور مفهوم الديمقراطية, والتحول الديمقراطي, وتطوره في الفكر العربي, ومظاهر الديمقراطية في فلسطين.

كما يشير الفصل الرابع إلى مفهوم المجتمع المدني, وارتباطه بالديمقراطية, وبخاصة في المجتمع العربي, كما يدرس باستفاضة دور المنظمات الأهلية الفلسطينية عبر مراحل النضال الوطني الفلسطيني, ودورها في الأحداث التي تتعلق بالديمقراطية, فيما يتناول الفصل الخامس التمويل الدولي,

وبخاصة تمويل وكالة التنمية الأمريكية, وارتباطها بالسياسة الخارجية الأمريكية وبرامجها لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط وبخاصة في فلسطين.

أما الفصل السادس والسابع فلقد استعرضا تحليل نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بأسئلة الاستبانة التي استهدفت المنظمات الأهلية, والتي تلقت تمويلا من وكالة التنمية الأمريكية, وأثر هذه المشاريع في عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة.

الفصل الثامن تضمن النتائج التي توصل إليها هذا البحث, والتوصيات التي خرج بها على مستوى المنظمات الأهلية, والجهات المانحة, وبخاصة وكالة التنمية الأمريكية.

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات

1.2 مقدمة:

تعد المساعدات الخارجية على اختلافها سواء : الاقتصادية أو العسكرية أوالدبلوماسية وغيرها من عوامل ذات دور هام في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، وأصبح هذا المفهوم أكثر وضوحاً في النظام الدولي فمثلاً خلال فترة الحرب الباردة عندما كانت القوتان الأعظم تتسابقان على تقديم المساعدات الخارجية سواء على شكل قروض , أو دعم سياسي ودبلوماسي لهذه الدولة أو تلك خوفاً من انحياز الدولة المعنية للطرف الآخر . وفي ظل النظام الدولي الجديد أحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي, أصبحت المساعدات الخارجية تلعب دوراً هاماً في بعض الحالات من ربط المساعدات بالأهداف السياسية وكما تعتبر المساعدات والمعونات التي باتت تأخذ أهمية كبيرة جزءا من مخرجات السياسة الخارجية للدول والتي تسعى من خلالها إلى كسب الحلفاء وفرض العقوبات على المعارضين.

لقد ارتبطت صناعة التنمية تاريخيا بعملية إعادة البناء في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية مشروع "مارشال" لإعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وإلى برنامج النقطة الرابعة للرئيس الأمريكي "هاري ترومان" كإطار لتقديم المعونات السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول النامية عام 1949 لإحكام سياسة احتواء الاتحاد السوفييتي السابق خلال الحرب الباردة.

ومنذ إنهيار الأتحاد السوفيتي السابق وانتهاء الحرب الباردة زادت الحكومات الغربية من انخراطها في مناطق النزاع سواء أكان ذلك من خلال عمليات الإغاثة الإنسانية خلال فترة النزاع, أم من خلال جهود إعادة الإعمار بعد انتهاء الأعتداءات وأحدث هذا تحولا في أشكال المساعدة التنموية, حيث وسعت الإغاثة قصيرة المدى وجهود إعادة الإعمار من نطاق المساعدة ووظيفتها (حنفي وطير، 2006).

كان مبدأ تأمين أكبر عدد من الحلفاء هو دافع كل من الدولتين العظميين في الحلبة السياسية الدولية في تقديم الدعم لدول العالم النامية, وعليه لم يكن التركيز على طبيعة الحكم في هذه البلدان هو الحكم في تقديم الدعم المالي الخارجي بقدر التركيز على أن السلطة والنخبة الحاكمة تدور في مدار أحد القطبين(أبو سيف، 2003)، ولقد شهد عام 1961 توقيع الرئيس الأمريكي جون كنيدي على قانون المساعدات الأجنبية وإنشاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID".

ومنذ ذلك الوقت أصبحت "USAID" هي الجهة الأمريكية الرئيسة لمنح "المساعدات" إلى الدول التي خرجت من ويلات الحروب وتحاول الفرار من الفقر والتحول إلى " الإصلاحات الديمقراطية "، وهي وكالة مستقلة للحكومة الفيدرالية الأمريكية ، وتتلقى توجهات السياسة الخارجية من وزير الخارجية .

وتغطى أنشطة " المساعدات" التي تقدمها الوكالة أربع مناطق جغرافية في العالم هي : أفريقيا جنوب الصحراء ، وآسيا والشرق الأوسط ، وأمريكا اللاتينية ودول حوض الكاريبي ، وأوروبا واستراليا.

واعتبرت المعونات الخارجية الأمريكية للدول الأخرى باستثناء إسرائيل أدوات ابتزاز وضغوطات ضمن مفاهيم مختلفة وغريبة ومعاكسة للصورة الدارجة عن المعونات الأمريكية كليا (لبد، 2004). وفي هذا الإطار تم وضع مصر على قائمة المعونات الأمريكية عام 1975 وحتى نهاية عام 2000 حصلت مصر من الولايات المتحدة علي 24.3 مليار دولار، وخضعت مصر لبرنامج خفض المعونات لدول العالم والذي أعلنته واشنطن في عام 1999 . فبعد أن كانت المعونة تتجاوز 850 مليون دولار سنويا بلغ حجمها عام 2002 نحو 655 مليون دولار وستخضع لخطة تخفيض المساعدات الاقتصادية لمصر بنحو 40 مليون دولار سنويا حتى تصل إلى 407 ملايين دولار بحلول عام 2009 (النفيسي, 2002), وعلى الرغم من الفائدة المحدودة فلقد أكد الخبراء المصريون أن الشروط الأمريكية والمعوقات التي حالت دون استخدام المعونة في احداث تنمية حقيقية في مصر كثيرة منها مثل شروط التوريد من البلد المصدر وشرط صلاحية سلع محددة للتمويل والأهم من ذلك أن جانبا كبيرا من المنح والقروض الأمريكية يذهب كأجور للخبراء الأمريكيين، ففي مصر هناك آلاف الخبراء الأمريكيين كلهم يعملون في برنامج المعونة , حيث تشترط أمريكا تشغيل هؤلاء للحصول على المعونات.

وعلى ضوء التطورات التي شهدها العالم في أعقاب انتهاء الحرب الباردة أشارت الدكتورة هالة مصطفى إلى الاهتمام الذي توليه الإدارات الأمريكية المختلفة لمسألة نشر الديمقراطية في العالم , بحيث أصبحت "الديمقراطية" عنصرا هاما للمعونة الخارجية الأمريكية وللسياسة الخارجية الأمريكية, بل وأداة من أدواتها السياسية والدبلوماسية منذ نهاية التسعينيات. موضحة أن الأمر لم يتوقف بالطبع عند حد تلك المساعدات الأمريكية لدعم الديمقراطية في العالم, وإنما الأهم من ذلك هو ما أعطته الولايات المتحدة لنفسها من دور للتدخل في أي مكان في العالم لفرض الديمقراطية حتى و إن استلزم ذلك أحيانا استخدام القوة! من خلال ما يعرف بحق التدخل الإنساني (مصطفى، 2007).

2.2 التحول الديمقراطي:

لقد كان اليونانيون بشكل عام والأثينيون بشكل بارز هم أصحاب الفضل في تحقيق التحول الديمقراطي الأول, وهو التحول من فكرة وممارسة الحكم من قبل الأقلية إلى فكرة وممارسة الحكم من قبل الأكثرية, وبطبيعة الحال فبالنسبة لليونانيين كانت دولة المدينة هي المكان الوحيد الممكن لوجود الديمقراطية , إلا أن دولة المدينة آلت إلى الزوال بفعل الدولة القومية وفي تحول ديمقراطي ثان انتقل مفهوم

الديمقراطية من إطار دولة المدينة إلى مجال الدولة القومية الأكثر سعة, وكان من شأن هذا التحول بروز مؤسسات سياسية جديدة إلى حيز الوجود (دال، 1989).

لقد اكتسب هذا التحول زخما كبيرا في أوروبا خلال القرن العشرين بشكل عام ولم تعد فكرة الديمقراطية كما كانت عليه سابقا مبدأ محدود إقتصر إعتناقه على فئة صغيرة من سكان العالم. ويتساءل "روبرت دال" في كتابه "الديمقراطية ونقادها" ما إذا كان هناك ثمة تحول ثالث في متناول اليد, وإذا ما وجد فهل يتعين علينا بذل الجهود من أجل تحقيقه (دال، 1989). لقد كان هناك عبر التاريخ تجارب, وأشكال متعددة لتطبيق الديمقراطية إنطلاقا من الديمقراطية الأثينية التي اعتبرت هي الموجه الأولى في إطار التحول الديمقراطي في العالم , وذلك على الرغم من الكثير من الملاحظات عليها في الوقت الذي أفسحت فيه المجال أمام المواطنين في أثينا لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمصلحة العامة, وتبوء المناصب العليا للدولة نجد أن هذا المجتمع الديمقراطي نفسه حد من نسبة المشاركة السياسية للمواطنين وذلك عندما اقر نظام العبودية وأنكر حقوق المرأة ولم يتمتع بالديمقراطية الأثينية إلا الأشخاص وارثي كامل حقوق المواطنة وكانت تلك الصفة لا تنطبق إلا على حوالي ثلث سكان أثينا (أبو سعدة، 2007).

التحول الديمقراطي لا يعني دائما التغيير الشامل للنظام السياسي , بل يعني أيضا التحول في مجال الثقافة وبنية المجتمع ونظرته للأمور وعاداته وأسلوب حياته, وضمن هذا الفهم يصبح للمجتمع المدني ومنظماته غير الحزبية دور مهم وغير مشكوك فيه في التحول الديمقراطي (سالم، 1999). لقد تمت عملية الانتقال الديمقراطي في العالم من خلال نماذج أربعه رئيسة: (بشارة؛ سعيد، 1997):

النموذج الأول : التطور التلقائي الذي تتداخل فيه عوامل عديدة للتحول الاجتماعي , وعملية التطور هذه إرتقائية، وتستجيب بدرجات وطفرات متتالية.

النموذج الثاني : انبثاق الثورة الديمقراطية في وجه الاستبداد والطغيان وولادة هذا النموذج في كنف الثورة الفرنسية قد أشاع اعتقادا غير صحيحا بأن الديمقراطية لا تولد بغير ثورة , فلم تكن الثورة الديمقراطية غير شكل واحد من أشكال الانتقال والتحول من الاستبداد إلى الديمقراطية .

النموذج الثالث: تم من خلال انتصار سياسي للحركة الدستورية الديمقراطية، حيث يرغم فيه الاستبداد على الاقتراب من الساحة لا بفضل ثورة أو قوة مادية طاغية أو ضاغطة , وإنما ببساطة بفضل عجز شامل عن إيجاد قاعدة مدنية أو اجتماعية له , وإفلاسه الروحي والمعنوي وانتقال مزاج الناس، وتفصيلاتهم جذريا إلى الشكل الديمقراطي السليم.

النموذج الرابع: تم عبر حروب دموية أشاع فيها المنتصر تلقائيا أو بالقوة نموذجه الديمقراطي شكليا , وقد تم ذلك مثلا في الحرب العالمية الثانية بعد انتصار الولايات المتحدة على اليابان , ووضع الأمريكيين لدستور ديمقراطي لهذا البلد.

لقد ربطت الكثير من الدراسات المتخصصة في التحول الديمقراطي بين القيم الثقافية لمجتمع من المجتمعات , وبين صيرورة العملية الديمقراطية فاستقرار مفاهيم مثل التعددية، والفردية، والمواطنة، وحقوق الإنسان، والمساواة داخل القيم العميقة للمجتمع يعد عاملا حاسما لجهة التحول الآمن لهذا المجتمع نحو الديمقراطية. ومن دون ذلك ربما لن تستطيع الديمقراطية الوليدة أو الناشئة أن يتصلب عودها من دون وقت طويل من الصراعات والشد والجذب بين مناصريها وأعدائها (زيادة، 2006)، وحدد "عبد الإله بلقزيز" عدة شروط للانتقال أو التحول الديمقراطي **أولها** القطيعة مع أسلوب الثورة والتواصل مع مضمونها الاجتماعي, **وثانيها** الجيولوجيا السياسية للانتقال من خلال قيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة ولدى المعارضة على السواء تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع (بلقزيز، 2004). وفي سنوات الثمانينات من القرن الماضي سيطرت نظرية التحول الديمقراطي حيث استفادت من تجربة التغيرات التي جرت في كل من أوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية والتي بدأت مع الثورة المخملية في البرتغال في العام 1974, وفي سنوات التسعينات قام أصحاب نظرية التحول بتطبيقها على التغيرات التي حدثت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا (عاصي، 2006).

ويقول "صامويل هانتجتون" إن ثلاثين دولة على الأقل تحولت إلى الديمقراطية في الفترة من عام 1974 إلى 1990، وبذلك تضاعف عدد الحكومات الديمقراطية في العالم ومن ثم يتساءل : هل كانت هذه التحولات الديمقراطية جزءا من ثورة ديمقراطية عالمية مستمرة آخذة في الانتشار لتبلغ في نهاية الأمر جميع أرجاء العالم؟ أم أنها كانت تمثل توسعا محدودا إلى البلدان التي أخذت بها في الماضي؟ وقد رأى هانتجتون أن حقبة تسعينات القرن العشرين تشكل الموجه الثالثة من عملية التحول إلى الديمقراطية في تاريخ العالم الحديث (Huntington, 1991).

لقد بدأت الموجه الأولى الطويلة في العشرينات من القرن التاسع عشر مع اتساع حق التصويت لنسبة كبيرة من السكان الذكور في الولايات المتحدة ثم استمرت قرابة قرن حيث ظهرت خلال هذه الفترة 29 حكومة ديمقراطية حتى عام 1926، حيث شهدت بداية موجه مضادة بوصول موسوليني إلى السلطة في إيطاليا، وهي الموجه التي استمرت حتى عام 1942، فانكمش عدد الديمقراطيات في العالم إلى

12 دولة، ثم جاء انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية لتبدأ الموجه الثانية من التحول إلى الديمقراطية والتي تعرضت للانتكاسة في الفترة من 1970 إلى عام 1975 (عبد الله, 2002).

3.2 نظريات الانتقال إلى الديمقراطية (عاصي، 2006):

أولاً نظرية الحداثة : تشير الحداثة إلى تصنيع، وتمدن، وتعبئة اجتماعية، وتفاضل، وعلمانية وتعليم، واتساع رقعة المشاركة السياسية، ويؤمن الفرد في المجتمع الحديث بإمكانية التغيير، ويملك ثقة في قدرته على التحكم بالتغيير لصالح أهدافه أما نظرية الحداثة فهي تشير إلى أن الحداثة الاقتصادية بمعنى النمو الاقتصادي تقود إلى تعقد في تركيبة المجتمع الأمر الذي يتطلب تغييرا في عملية اتخاذ القرار السياسي لكي تتلاءم مع تطور المجتمع .

ثانياً النظرية البنيوية: اهتمت النظرية البنيوية بالبني الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع، وبعلاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى.

ثالثاً ديناميات التحول: كل دولة تستطيع التحول إلى الديمقراطية مهما كانت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية أو ثقافتها السياسية، والقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية ليس شرطا للتحول، وإنما جزءا من عملية التحول ذاتها.

وعادة ما تربط نظريات التحول الديمقراطي بين الديمقراطية ومتغيرات أخرى بالتقدم الاقتصادي ومستوى الثراء، ومستوى الأمية ووجود طبقة وسطى قوية, وارتفاع نسبة التعليم, ووجود هياكل ديمقراطية للسلطة. وهناك من يربط بين الديمقراطية ومنظومة الثقافة وحتمية توفر قيم معينة كالتسامح والاعتراف بالآخر، ونبذ العنف، والمساواة، والحرية، والحوار، ونظريات أخرى تربط بين الديمقراطية، وتوفر أساس مجتمعي عبر مؤسسات المجتمع المدني (شراب, 2007).

4.2 مراجعة الأدبيات المتعلقة بالبحث:

يتناول هذا الجزء الأبحاث والدراسات والكتب التي قام بها العديد من الباحثين والدارسين والكتاب في مجال التحول الديمقراطي ودور منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى قضايا التمويل الدولي.

ففي كتاب "بروز النخبة الفلسطينية المعولمه المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية" الصادر عام 2006 يتناول مؤلفاه "ساري حنفي وليندا طبر" طرق تأثير المانحين في المنظمات الأهلية الفلسطينية وذلك فيما يتعلق بسياسات التنمية، وتعزيز الدمقرطة، كما بحث المؤلفان في قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على المساهمة في تشكيل الأجندات العالمية من خلال الناشطية العابرة للحدود القومية والمؤتمرات الدولية.

وقام المؤلفان بتناول منظمات تنتمي إلى ثلاثة قطاعات: الصحة – المرأة والتنمية – وحقوق الإنسان والديمقراطية، ومن خلال البحث في هذه القطاعات الثلاثة تبين لهما التأثير المهم للتفاعل بين العالمي والمحلي في العلاقات الدولية الجديدة، وكذلك فيما يتعلق بتشكيل النخب المحلية بمعنى أن الأطراف الفاعلة والهيكليات الاجتماعية المحلية لم تكن ساكنة، ولعبت دورا ولو ضعيفا في العلاقات العابرة للحدود القومية وحاولت المفاوضة لإيجاد مكان لها في نظام المساعدات، وبينت هذه الدراسة أنه كان هناك هامشا مهما للمفاوضات لم تستثمره المنظمات الأهلية في المفاوضة بشكل كاف.

وهناك دراسة لخليل نخله في كتابه المعنون "أسطورة التنمية في فلسطين": الدعم السياسي والمراوغة المستديمة والصادر عام 2004 عن مؤسسة مواطن، والتي تتناول التنمية الفلسطينية وما يرافق ذلك من تحولات اجتماعية محتمله، وتضمنت الدراسة الدعم الاقتصادي والسياسي والتمكين، كما تنطبق الحالة الفلسطينية طيلة ال 17 عاما الأخيرة والتدخلات التنموية في فلسطين قبل اتفاقيات أوسلو مع التركيز على مؤسسة التعاون الفلسطينية، كما عالج الكتاب انعكاسا ت وسياسات معينة وما لها من تأثير على صانعي القرار والمؤسسات والأفراد العاديين بناء على التأمل فيما حدث، ويقترح نخله في كتابه بضرورة تفعيل المنظمات الأهلية من خلال وسائل الإدارة الديمقراطية "اعتماد آلية الانتخابات" مع التركيز على تحريك الأحزاب، والمنظمات الشبابية، والنسوية، وإحياء القيم الثقافية المرتبطة بالروح التطوعية، كما أشار إلى ضرورة إقامة نظام رقابة فلسطيني يقوم بإخضاع مصادر الدعم للمساءلة، ولا يجوز أن تكون المساءلة على الجوانب الميكانيكية البحتة مثل مقارنة المبالغ التي يتم التعهد بها مع ما تم صرفة فعلا – كما هو الحال عليه حاليا، بل تتعدى ذلك لتشمل أمورا مثل مدى الالتزام بالتدخل، والإطار الزمني، والنوعية المهنية، ومدى خبرة الخبراء، وفحص سجلات نتائج مهماتهم السابقة، ومقارنتها مع ما يجري في مناطق أخرى من العالم.

أما الباحثة سلمى الشوا فقد أشارت في دراسة حالة لأربع منظمات أهلية فلسطينية في الضفة الغربية (1994–1998) إلى أهمية الدور الذي لعبهُ المانحون في عملية صنع القرار في المجتمع الفلسطيني مما سبب تنافسا على الموارد المالية بين مختلف الأطراف الفاعلة مثل المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، وكما أن التمويل ينعكس كذلك على العلاقة بين المنظمات الأهلية نفسها بشكل يتناقض مع ادعاءات هذه المنظمات بأنها كانت تبني مجتمعا مدنيا، وأوصت الدراسة بضرورة محاولة فهم الآليات، والسياسات الداخلية للمانحين بشكل أفضل، والعمل على تقوية الروابط مع قادة المجتمع المحلي، والبقاء دائما على اتصال معهم.

واستنتجت دراسة أعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في عام 2001 حول علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تعتمد على التمويل الخارجي لبرامجها وأنشطتها المختلفة بشكل رئيس، وأشارت الدراسة إلى تعدد مصادر تمويل المنظمات الأهلية: منها ما هو حكومي أجنبي، ومنظمات غير حكومية أجنبية، ومنظمات دولية، إضافة إلى التمويل العربي، والتمويليين الذاتي والمحلي، وكشفت الدراسة عن أن التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية قائم على رؤية مسبقة من الممول نفسه عن الاحتياجات الفلسطينية المتقاطعة مع أهداف المنظمات في هذه المنطقة.

وبينت الدراسة أن تأثير المنظمات غير الحكومية في أجندة الممولين ضعيفة، وأن هناك غياباً لاتفاق أو تفاهم مشترك حول تحديد الاحتياجات الفلسطينية بين الممولين والمنظمات غير الحكومية وأن العلاقة بين هذه المنظمات والممولين تقوم على أساس تلقي الأموال وفق أجندة الممول في الأغلب, وبينت الدراسة أيضا أن المنظمات التنموية الكبيرة والحديثة العالمية على نطاق وطني تتمتع بفرص الوصول إلى مصادر التمويل أكثر من المنظمات الصغيرة والتقليدية والعاملة على نطاق محلي، وتتمتع المنظمات الدعوية والبحثية بوتيرة دعم أعلي من المنظمات الأخرى.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع ضوابط للتمويل الأجنبي وربط ذلك بمواقف هذه الجهات تجاه القضية الوطنية (موقفها المؤيد للنضال الفلسطيني والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني)، كما أكدت الدراسة على ضرورة السعي نحو تنوع أوسع لمصادر التمويل بما فيها السعي لاستعادة دور التمويل العربي للمنظمات غير الحكومية وإيجاد وسائل لاجتذاب القطاع الخاص المحلي والفلسطيني في المهجر نحو تمويل بعض المشاريع.

واستعرضت ورقة مفاهيم أعدها " عزت عبد الهاد ي" حول "رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية" وصدرت عن مركز بيسان للبحوث والإنماء في رام الله عام 2004 البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل فيها منظمات العمل الأهلي في فلسطين وخاصة الواقع السياسي وإفرازاته ونتائجه على المجتمع الفلسطيني، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لمعظم مناطق الضفة الغربية والحصار الشامل والمنهج على قطاع غزة، وأشار عبد الهادي إلى الأدوار (الاستراتيجيات) المختلفة للقطاع الأهلي الفلسطيني، ومنها: التعبئة والتأثير – بناء وتطوير الوعي المجتمعي – الاستمرار في تقديم الخدمات الطارئة والتنموية – التطوير المؤسسي والتنظيمي وتنمية الموارد البشرية – التشبيك والتنسيق والتعاون والتشاور. وأوصت الدراسة بإجراء مراجعة شاملة لبرامج ومشاريع المنظمات الأهلية

الفلسطينية، بحيث تستجيب أكثر لمتطلبات الظروف الراهنة. إن هذه المراجعة لا تعني بأي حال من الأحوال إجراء تغيير جذري، في أولويات عمل المنظمات الأهلية، والتحول نهائيا إلى برامج الإغاثة والطوارئ، كما أوصت الدراسة بتطوير خطة محكمة للتأثير بالسياسات العامة للجهات المانحة بحيث تنسجم برامج هذه الجهات واتجاهاتها التمويلية مع أولويات واحتياجات المجتمع الفلسطيني في المرحلة الراهنة.

وهناك رسالة ماجستير لأشلي كوشنير (Ashley Koshner) بعنوان " تأسيس الدولة الفلسطينية من جانب منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية " " Palestinian State Formation as Contextualized by Palestinian Human Rights Organizations) والتي صدرت عن الجامعة العبرية عام 2000 وتتناول دور منظمات حقوق الإنسان في مراقبة انتهاكات حقوق المواطنين التي جاءت في أعقاب التطورات السياسية وبخاصة اتفاق أوسلو وكذلك دورها في التأثير في السياسات العامة وعملية الإصلاح وكذلك البيئة القانونية والسياسية التي تعمل فيها هذه المنظمات، كما تناولت الباحثة العلاقة بين الممولين ومنظمات حقوق الإنسان.

وأشارت الباحثة إلى أن منظمات حقوق الإنسان ليس لديها القدرة لضمان إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، ولكن يمكنها التأثير في بناء الدولة إلى الحد الذي يمكن من تحرير القيود المفروضة على تحقيق الديمقراطية التي فرضتها اتفاقية أوسلو، وأوصت الدراسة بضرورة أن تكافح منظمات حقوق الإنسان من أجل أن تبقى على اتصال بالتنظيم السياسي الفلسطيني في وقت لا يمكن فيه أن يبعدوا أنفسهم عن التسييس القوي في الحياة الفلسطينية، وذلك من خلال تعزيز الوعي في الجسم السياسي.

وفي دراسة صدرت عن فريق عمل مستقل ضم أكاديميين عرب وأمريكيين وترأسته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، وصدرت في كتيب عام 2005 عن مجلس العلاقات الخارجية بعنوان: "دعما للديمقراطية العربية لماذا وكيف؟" تم التأكيد على أن تطوير المؤسسات الديمقراطية في البلدان العربية على المدى الطويل من شأنه "الحد من جاذبية التطرف، والإرهاب، ومخاطر الاضطرابات الثورية، ونشوء أنظمة معادية علنا للولايات المتحدة الأمريكية"، وأشار الفريق إلى أنه ينبغي على الولايات المتحدة دعم الديمقراطية بشكل متواصل في كل العالم، ومع أن الديمقراطية تستلزم بعض المخاطر الجوهرية، فإن حرمان الشعوب من الحرية ينطوي على أخطار اكبر على المدى الطويل.

كما أكدت على أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية تطوير مؤسسات وممارسات ديمقراطية على المدى الطويل، مدركة في الوقت نفسه أنه لا يمكن فرض الديمقراطية من الخارج، وأن التغييرات المفاجئة والمتسرعة ليست ضرورية ولا مرغوب فيها، ويجب أن يكون هدف أمريكا في الشرق الأوسط تشجيع التطور الديمقراطي وليس الثورة.

وقدم فريق العمل مجموعه شاملة من التوصيات السياسية لإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش التي تقضي بتعزيز بيئة في الشرق الأوسط تفضي إلى التغيير الديمقراطي السلمي وكان في مقدمة هذه التوصيات أن تشجيع التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي يتطلب إستراتجية تأخذ بعين الاعتبار ظروف كل بلد على حده، مع التشديد على بعض المبادئ الأساسية في كل أنحاء المنطقة بما فيها حقوق الإنسان، والتمثيل السياسي، والضوابط الدستورية، وتقبل الأخر، وحكم القانون، وحقوق النساء، وشفافية صنع القرارات، وعلى الرغم أن هذه الدراسة لم تتمحور حول النزاع العربي الإسرائيلي اعتقد فريق العمل أنه ينبغي على الولايات المتحدة الحفاظ على التزامها الدبلوماسي المتجدد، وسيساعد التزام واشنطن أيضا في تبديد شكوك العرب بالنوايا الأمريكية في المنطقة.

وفي محاولة للبحث في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية، ومبادراتها لدعم برامج دعم عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر قامت كل من سارا يركس وتمارا كوفمان "Sarah Yerkes and Tamara Cofman" ، الباحثتان بمركز سابان لدراسات الشرق الأوسط، التابع بدوره لمعهد بروكينغز Brookings Institution بإعداد دراسة وافية صدرت في شهر أيلول سبتمبر 2006 تحت عنوان "ثمن الحرية" بتقييم أجندة إدارة الرئيس بوش من أجل الحرية والديمقراطية في العالم العربي، من خلال الوقوف على ما حققته تلك الأجندة خلال السنوات القليلة الماضية من غايات، مع محاولة رصد أهم المعوقات التي تعرقل تحقيق تلك الأجندة لأهدافها.

و تشير الدراسة إلى أن سياسة إدارة الرئيس بوش الرامية إلى تبنى أجندة محددة من أجل نشر الديمقراطية والحرية في الدول العربية حاليا قد فجرت جدلا واسعا داخل الأوساط السياسية والأمنية الأمريكية. يرى بعض المراقبين أنها حققت إنجازات ،لا بأس بها، حيث أنها أسفرت عن اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية على طريق الإصلاح السياسي الديمقراطي في بعض الدول العربية بما يضمن تقليص فرص تنامي مشاعر العداء لواشنطن وسياساتها، ومن ثم يعظم ويحمى مصالحها في تلك المنطقة الحيوية.

ولإنجاح الأجندة الديمقراطية الأمريكية قدمت الدراسة عدة اقتراحات اعتبرتها شروطا لإنجاح الأجندة التي تتبناها إدارة الرئيس بوش لتحقيق الحرية والديمقراطية في العالم العربي من أهمها:

– أن تتناسب الإجراءات المتبعة والآليات المستخدمة في هذا الخصوص مع ظروف وطبيعة كل دولة في المنطقة وألا تتجاهل خصوصيتها الثقافية والسياسية.

– أن تتجه إدارة الرئيس بوش إلى استخدام الدبلوماسية الشعبية جنبا إلى جنب وبالتنسيق مع الخطط الإستراتيجية المتبعة.

– تشجيع التغيرات الاجتماعية ودعم التطورات السياسية الإيجابية التي تشهدها الدول العربية على النحو الذي يعزز من فرص نمو مساحة الحريات والمساءلة السياسية.

– دعم التعاون والتنسيق بين الجهود الرسمية من قبل الإدارة الأمريكية وكذا الفاعلين المحليين ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية.

– العمل على إيجاد مجتمع مدني عربي فاعل يمكن الاعتماد عليه في عملية التحول الديمقراطي في البلاد العربية، وهو الأمر الذي يفرض على واشنطن البحث عن فرص أفضل للتنسيق والتعاون مع الأنظمة العربية الحاكمة حتى يتم تفويت الفرصة على الحركات الإسلامية المتطرفة التي يتعاظم دورها وتنمو شعبيتها بشكل ملحوظ على حساب الأنظمة الحاكمة وفى ظل غياب بدائل أخرى وتهميش دور المجتمع المدني.

– تكريس الاهتمام بقضية نشر الديمقراطية في العالم العربي داخل الإدارة الأمريكية بحيث يأتي اليوم الذي نجدها من بين اهتمامات مرشحي الرئاسة الأمريكية، لأن ذلك من شأنه أن يوفر المصداقية المطلوبة لأجندة الإدارة من أجل الحرية والديمقراطية في العالم العربي، ليس فقط لدى المواطن العربي ولكن أيضا لدى القادة والحكام، وهو ما يساعد في النهاية على تحقيق تقدم ملموس في مجال التحول الديمقراطي بالعالم العربي في غضون سنوات قلائل.

وتبحث ورقة عمل أعدتها الباحثة في معهد كارنيجي للسلام العالمي أيمي هوثورن (Amy Hawthorn) في عام 2004 بعنوان " نداء المجتمع المدني" في دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي مشيرة إلى إن منظمات المجتمع المدني لم تقم بتغيير حقيقي في العالم العربي لمواجهة القوى الحاكمة الاستبدادية, وأوضحت أن تنامي أعداد منظمات المجتمع المدني لم يقد إلى التحول الديمقراطي معتبرة أن هذا الانتشار يفهم على أنه نتاج لليبرالية من أعلي إلى أسفل أكثر من أن تكون سببا لذلك.

وأوضحت أن من أهم ما يميز هذا العدد الكبير من منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية أنه لم يتبنَ أجندة واضحة لدعم الديمقراطية بإمكانها أن تحرك أعداداً كبيرة من المواطنين، ونوهت إلى تجارب منظمات المجتمع المدني في العديد من الدول العربية وأوضاعها، كما بحثت في التمويل المقدم لمنظمات المجتمع المدني في العالم العربي مشيرة إلى ضعف التمويل الأمريكي وبخاصة

لقضايا الديمقراطية، مشيرة أن حصة الأسد في التمويل تذهب إلى المنظمات التي تقوم برامجها على تقديم الخدمات .

وخلصت الباحثة هوثرون إلى ضرورة أن يقوم الممولون بتطوير برامجهم وبشكل معمق لتعالج أسباب الضعف في منظمات المجتمع المدني والتي تعتبر أحد ركائز التحول الديمقراطي.كما دعت إلى إدماج أكبر لمنظمات المجتمع في تحديد احتياجاتهم وتصميم البرامج وتدريب المنظمات الأهلية بخاصة فيما يتعلق بإدارة التمويل.

الفصل الثالث

الديمقراطية وآليات التحول الديموقراطي في المجتمع الفلسطيني

الفصل الثالث

الديمقراطية وآليات التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني

1.3 مقدمة

يتناول هذا الفصل ما شهده مفهوم الديمقراطية من تطورات على مدار التاريخ، وبخاصة في الفكر العربي، فعلى الرغم من حداثة تجربته في هذا المجال إلا أن هناك فكرا ورؤى عربيه ترسخت على مدار التاريخ، كما يستعرض هذا الفصل مظاهر الديمقراطية في فلسطين وما شهدته من تطورات على مختلف مراحل النضال الوطني الفلسطيني وكذلك الانتخابات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية.

2.3 جذور مفهوم الديمقراطية:

الديمقراطية كلمة غامضة، لا يتفق علماء السياسة على تعريف موحد ومحدد لها، وقد عدد المفكر السياسي "ماسيمو سلفا دوري" في كتابة الديمقراطية الليبرالية (1957) نحو مائتي تعريف مختلف للديمقراطية. ويأتي اللفظ في الأصل من كلمة يونانية تتكون من مقطعين ديموس Demos وتعني الشعب والثاني كراتيا Cratia وتعني حكم, أي حكم أو سلطة الشعب أو حكومة العامة أو حكم الناس. وبشكل عام فإن الديمقراطية تعني حرفيا سلطة الشعب ويعني لفظ الديمقراطية أيضا في اليونانية قوة الشعب، أو سيطرة العامة، وقد طور الرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن (1861–1865) المعنى بعبارته المشهورة " حكومة من الناس وإلى الناس ومن أجل الناس" (أبو سعدة، 2007).

الديمقراطية تعود بجذورها إلى سقراط، وأفلاطون، وأرسطو، والى التطبيق الأثيني، وجوهرها توسيع الحقوق بين البشر، بحيث يتساوون في فرص الحياة، ويتضمن ذلك تعظيم الحريات والمشاركة (هلال, 1987). ففي خلال النصف الأول من القرن الخامس قبل الميلاد شهد الإغريق والرومان تحولا في عالم الأفكار والمؤسسات السياسية، يمكن مقارنته من حيث الأهمية التاريخية باختراع الدولاب، أو اكتشاف العالم الجديد، وقد عكس هذا التحول فهما جديدا للعالم وإمكانياته. لقد امتزجت المفاهيم الإغريقية والرومانية وتلك الخاصة بالقرون الوسطى وعصر النهضة مع مفاهيم القرون اللاحقة لتخرج بخليط غير منتظم يجمع الجانب النظري، والممارسات العملية، ويفتقر في أغلب الأحيان إلى الانسجام (دال، 1995). ورغم أن مصطلح "ديمقراطية" معروف للجميع فلربما ليس هناك أحد يستطيع تعريف الديمقراطية بجملة أو اثنتين، وما ذلك إلا لأن الديمقراطية متعددة الرؤوس ومركب من عناصر متعددة وتحديدا من قيم سياسية، وقوى اقتصادية، واجتماعية، ومبادئ أخلاقية، ويشكل سلطة، وطريقة حياة (علوش, 1994).

لم تنتج الديمقراطية لنفسها تعريفا دقيقا صالحا لكل زمان ومكان بقدر ما أنتجت مجموعه من المبادئ، والأسس، والقواعد، والآليات، توصف بكونها ديمقراطية لحمولتها الخاصة سواء وجدت تلك المبادئ كلها أو البعض منها، ولكونها تصف شكلا من نظم الحكم يختلف ايجابيا عن أشكال الحكم الأخرى التي لم تصمد أمام المنافسة عبر تاريخ طويل من عمر البشرية (أبراش, 2001). الكل يكاد يقر أن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب وللشعب، ولكن الصعوبات تبدأ بالظهور عندما نغوص في أعماق هذا التعبير الأنيق حيث يصطدم المرء بتساؤلات أساسيه مثل ماذا نعني بالشعب الذي سيحكم؟ من هو الشعب الذي سيكون من أجله الحكم؟ كيف تتم ترجمة الحكم بالشعب؟ أي كيف يكون الشعب هو الحاكم؟ (الناصر, 1998).

ولعل نقطة الانطلاق إلى إزالة بعض الإبهام والخلط الذي لحق بالجدل حول الديمقراطية في تاريخها المعاصر، وخاصة خلال القرن العشرين، تكمن في الملاحظة بأن الديمقراطية ككلمه وكمفهوم لا تحمل معنى واحدا ثابتا متفقا عليه. لذا ينبغي النظر إلى الديمقراطية كمفهوم أو كمجموعة تعريفات مرتبطة بطموحات وآمال ومصالح ورغبات الأفراد أو الأحزاب أو الطبقات أو الحكومات، وأن البحث عن ماهية الديمقراطية "الحقه" أو الديمقراطية الحقيقية متاهة لا سبيل للخروج منها إلا بالإدراك أن كلمة " الحقه" هي مقدمة تؤذن بإعادة تعريف الكلمة بحيث تتوافق مع طموحات ورغبات ومنطلقات قيمية معينة تستلزم المعالجة في مضمونها التاريخي (جقمان, 1993). كان من الممكن أن تصبح الديمقراطية مجرد كلمة هزيلة ما لم تكن قد تحددت بميادين القتال حيث ناضل العديد من الرجال والنساء من أجلها (تورين,1995).

هنا يبرز الاختلاف وتتعارض المدارس الفكرية والإجتماعية، حيث يعطى كل تيار فكري أو اجتماعي للديمقراطية معانٍ ومضامين مشتقة من منطلقاته الأيديولوجية، كما يكاد يجعل الاتفاق مستحيلاً على مفهوم واحد. ويضاف إلى ذلك العلاقة المتداخلة بين الديمقراطية ونظام الحكم، حيث يكاد يتفق الجميع على أنها أسلوب لممارسة الحكم مما يجعل الحديث عنها يعني بالضرورة الحديث عن نظام الحكم بكل أبعاده النظرية والتطبيقية، والذي يتحدد بطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع (الناصر، 1998).

3.3 تصنيف علماء السياسة لتعاريف الديمقراطية ضمن مدرستين فكريتين:

التعريف الأول ينظر إلى الديمقراطية على أنها تعني ببساطة شكل من أشكال الحكم، ذلك النظام السياسي الذي يمارس فيه الشعب أو الأكثرية من الشعب السلطة السياسية. فيما ترى المدرسة الثانية

أن في الديمقراطية مفهوما أعمق من مجرد كونها نوع من أنواع الأنظمة السياسية ويرى أصحاب هذه المدرسة أن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات، بل هي أيضا أسلوب ونمط حياة (أبو سعدة، 2007).

ودون الدخول كثيرا في هذا الخضم من الاختلافات والآراء نعتقد أن استقراء تاريخ الفكر والممارسة الديمقراطية يسمح لنا بتحديد أثنى عشرة مبدأ وعنصر أساسي للنظام الديمقراطي: (هلال, 1984)؛ (الدجاني، 1998)؛ (الجابري، 1997)؛ (طالب، 1999)؛ (أبو سعدة، 2007):

1 - حقوق الإنسان في الحرية والمساواة أي احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين مثل الحريات الشخصية وحرية الانتقال والزواج والحريات السياسية مثل: حرية التعبير والرأي والحق في الاجتماع والتنظيم والحرية في بعديها السياسي والاجتماعي.
2 - دولة المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.
3 - تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية على اعتبار أن حكم الأكثرية هو أفضل وسيلة لإقرار المسائل العامة، وهي أن يكون جميع المواطنين متساويين أمام القانون، وضمان حقوق الأقلية حيث أنه في المجتمع الديمقراطي يمكن التوصل إلى المشاركة الجماعية عن طريق حكم الأغلبية شريطة احترام حقوق الأقليات.
4 - المشاركة والحوار, بمعنى أن يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشات المواطنين.
5 - الكرامة الإنسانية: وهي التركيز على أهمية الفرد في المجتمع واعتبار أن الإنسان محور وسبب الحياة.
6 - توفر المعلومات: توفر المعلومات للجميع لمساعدتهم على اتخاذ الرأي السياسي الذي يجدون أنه الأفضل.
7 - التعدديةالسياسية والثقافية والنقابية والطبقية.
8 - تداول السلطة: عن طريق الانتخاب والاقتراع العام.
9 - التمثيل السياسي: تتعلق بمهمات نواب الشعب في تمثيل مصالح المواطنين.
10 - فصل السلطات: تعتبر من الركائز الرئيسة التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية حيث الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
11 - المحاسبية والشفافية والمساءلة: تتضمن مبادئ الديمقراطية ممارسة الشعب لحقه في مراقبة تنفيذ القوانين بما يصون حقوقهم وحرياتهم المدنية.
12 - وجود حزبين سياسين أو أكثر تتنافس وتتناوب على السلطة.

ومن أجل قيام نظام سياسي يتسم بالديمقراطية والتعددية التنظيمية والفكرية التي تعبر عن المصالح والرؤى الاجتماعية المختلفة والاعتراف بالحريات الأساسية تتمثل بالنسبة إلى القوى السياسية المتداولة ما تمثله السوق الحرة بالنسبة إلى القوى الاقتصادية، والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات العامة أساسا لتجسيد مبدأ أساسي وهو الشعب مصدر السلطات وإشراك الجميع في تعزيز مسألة السلطة والسماح بتجديد المصالح وتعديلها ومنع الصدام بين الأطراف الاجتماعية. سيادة القانون قاعدة أساسية لتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين الأفراد، وبالتالي تكون الجماعة كجماعة وطنية متساوية وحركة قائمة فوق الجماعة العصبية الطائفية أو القبلية (غليون, 1984).

الديمقراطية تقوم على اعتراف المؤسسات المجتمعية بالحرية الفردية والجماعية , والحرية الفردية والجماعية لا مثيل لها بالوجود ما لم يكن المحكومون قادرين على اختيار حكامهم بملء إرادتهم، وما لم يكن العدد الأكبر قادرا على المشاركة في إيجاد المؤسسات المجتمعية وفي تغييرها (تورين، 1995). وفي هذا الصدد لا بد من التأكيد على انه لا يكون التداول على السلطة مؤشرا دالا على توافر الديمقراطية في بلد من البلدان إلا بالتحقيق الايجابي لمعادلة حدها الأول: الدولة في معناها الحديث " دولة المؤسسات والقانون، دولة الحارس الليلي المنظم والميسر لشؤون المواطنين" وحدها الثاني هو: المجتمع القوي بنظامه وتنظيماته والمجتمع المدني الفاعل والنشط (العلوي، 1997).

وللتحقق من أن دولةً ما هي ديمقراطية أم لا يجب التأكد من وجود ثلاثة عناصر وهي: (1) المنافسة بين الأفراد والمجموعات المنظمة وبخاصة "الأحزاب السياسية" للوصول إلى كافة المناصب والمواقع الحكومية، (2) المشاركة في اختيار القادة والسياسات من خلال انتخابات عادلة ومنتظمة، (3) مستوى الحريات المدنية كحرية التعبير والصحافة وتشكيل الجمعيات والانضمام إليها (Sorensen, 1993).

لقد خرجت الديمقراطية من إطارها الفكري القديم حول سلطة الشعب لترتبط بوعي الإنسان وحقوقه، وأساساً لا يجوز انتهاكها أو المساس بها بل باتت وظيفة الديمقراطية هي تمكين الناس من التحكم بحياتهم الخاصة، إضافة إلى مشاركة المواطنين في عملية تشكيل الحياة العامة. بغياب مبادئ وعناصر الديمقراطية الأساسية تزداد إمكانية الفساد الاجتماعي والاضطهاد الطبقي وتتسع الفجوة الطبقية خاصة في دول العالم الثالث (بشارة، 1998)، من جهة أخرى لم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكم، بل انتقلت لتصبح أسلوبا للممارسة السياسية ووصفة لأسلوب الحركة السياسية أو

الاجتماعية لفرد أو مجموعة أو نظام، بل أصبحت نمط سلوك حياتي وصفة للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد أو بين المجموعات أو داخل هذه المجموعات (الناصر، 1998).

لقد شهدت المراحل التاريخية المختلفة تيارات فكرية تطور خلالها مفهوم الديمقراطية في الفكر السياسي، وقسم الفكر السياسي للديمقراطية إلى أربعة مراحل أساسية (بدر الدين، 1986):

أ – مرحلة الميراث القديم للديمقراطية: ويقصد بها مفهوم الديمقراطية كما ظهر في العصرين اليوناني والروماني، ولعل من أهم مفكري هذه المرحلة كل من بركليز وأرسطو وشيشرون.

ب – مرحلة الثورة الديمقراطية: يمثل التقبل الواسع للمفهوم الديمقراطي ثورة في الفكر السياسي ارتبطت بظهور العالم الحديث، ويعتبر انبعاث الفكرة الديمقراطية حديثا نتاج لتأثير مجموعة من المؤثرات التاريخية من أهمها: الاهتمام بالفكر القديم خلال مرحلة عصر النهضة الايطالية والأزمة الفكرية الناجمة عن ظهور حركة الإصلاح البروتستانتي والتي تمثلت في المطالبة بحرية الديانة ومقاومة الارستقراطية الإقطاعية للقوة المتزايدة للملكيات القومية, ولعل من أهم المفكرين الذين عبروا عن هذه المرحلة كل من مكيافيللي ولوك ومنتسكيو وروسو وجيفرسون.

ت – مرحلة التركيز على فكرة الحرية: تجدر الإشارة إلى أن مبادئ الديمقراطية قد تطورت في مجتمعات تختلف تماما عن تلك المجتمعات المألوفة الآن، فأثينا القديمة وأوروبا في عصر التنوير كانت مجتمعات غير صناعية تختلف في أنماط وأشكال حياتها اليومية عن المجتمعات المعاصرة، وقد بدأت تظهر منذ القرن التاسع عشر قوى جديدة مؤثرة على شكل واتجاه الحضارة الحديثة. فالتقدم الصناعي وتحضر المجتمع والسيادة السياسية للدولة القومية قد تضافرت معا لكي تؤثر على الحياة اليومية للفرد العادي وتحولها أو تغيرها بطريقة أكثر حدة من أي فترة أخرى في التاريخ الإنساني. وقد دفعت هذه التغيرات الراديكالية في البيئة الاجتماعية الجيل الثاني من مفكري الديمقراطية المحدثين إلى إعادة التفكير في المبادئ والأفكار المتوارثة ويمثل هذه المرحلة كل من هاملتون وماديسون وجون ستيوارت ميل وجرين وموسكا وجون ديوي.

ث – مرحلة الأفكار المعاصرة في الديمقراطية: يمثل المفكرون المعاصرون للديمقراطية أهم التيارات الفلسفية السائدة في عصرنا، وقد عا ش هؤلاء المفكرون في وقت كان المبدأ الديمقراطي فيه يواجه هجوما شرسا وتحديا صريحا من الدول الشمولية، ولعل من أبرز هؤلاء المفكرين بلانشارد وهوك ورولس وجاسبرز.

إن هناك تشابكا بين حقوق الإنسان والديمقراطية، حيث أن حرية المجتمع وديمقراطيته ما هي إلا حرية كل فرد فيه بما أن المجتمع هو في الواقع مجموع مواطنيه. إن ضمان كافة الحقوق وليس فقط تلك ذات العلاقة المباشرة بالممارسة الديمقراطية من خلال القانون، ومن خلال التنفيذ الدقيق لموازنة القيود المفروضة على هذه الحقوق، ومن خلال القضاء المستقل الذي يستطيع أن يفصل في النزاعات بينها، هو الذي يضمن الممارسة الديمقراطية السليمة. والنظام الديمقراطي السليم هو الكفيل بضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (عزام، 1995). وكان للثورات الثلاث الانجليزية (1688) و الفرنسية (1789) والأمريكية (1766) ولإعلانات حقوق الإنسان التي رافقتها أو تناسلت عنها أثر بالغ في تعزيز العلاقة بين الديمقراطية فكراً ونظام حكمٍ وطريقة حياة وبين حقوق الإنسان (زيداني، 1993).

وتقوم الديمقراطية على ضرورة توفر مقومات قيمية داخل المجتمع أهمها: أولا: أن تؤمن أغلبية في المجتمع بعدم وجود حقيقة مطلقة ثابتة ونهائية، فمثل هذا الإيمان يغلق الباب نهائيا على مشروعية اختلاف الرؤى والآراء. ثانيا: أن يقوم المجتمع على توفير قيمة التسامح فيه وأن يقوم برعايتها، فإذا آمنت أغلبية في المجتمع بعدم وجود حقيقة مطلقة وإنما بكون الحقيقة نسبية لا يملكها شخص أو نص، يصبح هناك مساواة بين مختلف الحقائق الموجود داخلة. ثالثا: أن يعترف المجتمع ويحترم فردية أفراده وقدرتهم على تحديد مصائرهم بأنفسهم دون وجود موجه أو رقيب، فإن تم ذلك يصبح الفرد فاعلاً ومؤثراً بصورة إيجابية في محيطه يتمتع بحقوق أساسية مكفولة اجتماعيا (بهلول، 1997).

4.3 التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث:

ترجع جذور عملية التحول الديمقراطي وهمومها الراهنة في العديد من دول العالم الثالث إلى مرحلة الصراع الوطني من أجل الاستقلال، ويمكن رؤيتها كمحاولة ثانية وربما أخيرة لتحقيق الوعود التي بشر بها الاستقلال وفشل في إنجازها. ولعل هذا الفشل يعود لعوامل عدة منها موروثات التجربة الاستعمارية التي أعاقت عملية البناء الوطني وتناقضات التجربة الوطنية في تعاملها مع مقتضيات الديمقراطية والتنمية .

1.4.3 اشكاليات التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية:

شهدت المجتمعات العربية العديد من الاشكاليات التي تتعلق بالتحول الديموقراطي فيها ويمكن أجمالها بالنقاط والأسباب التالية:

أولا تناقض النظام العالمي الجديد: إن النظام العالمي الجديد الذي يخضع حتى الآن ولفترة غير منظورة للتحالف الغربي الذي تبلور كما لم يحصل من قبل، لا يشكل عاملاً موضوعياً ملائماً للتحول الديمقراطي في الوطن العربي، بل سيكون بالعكس من ذلك عاملاً مثبطاً، والمقصود هنا من التحول الديمقراطي بالطبع العنصر الرئيس في الفكرة الديمقراطية، أي القبول بأن تصدر السياسة والسلطة عن الأغلبية الشعبية المعبر عنها من خلال الاقتراع العام لا أن تكون ثمرة مشاورات وتسويات ضيقة تجري بين النخب أو القيادات المحدودة المدنية والعسكرية، أو ثمرة التسلط واستخدام القوة (غليون, 1984) وتتعارض مصالح النظام العالمي الدولي الراهن مع مبدأ صدور السلطة السياسية عن الإرادة الشعبية في المنطقة العربية لسببين، أولاهما: أن بناء السلطة السياسية في هذه الأقطار على هذه الإرادة يعني زوال نظم الحكم الراهنة، وتهديد مصالح الطبقات التي تعبر عنها، وولادة نظم جديدة حاملة لمطالب اجتماعية جديدة تفترض لا محالة إعادة توزيع الموارد المحلية واقتسامها بما يقلص كثيرا من نفوذ وسيطرة القوى الأجنبية عليها.

أما السبب الثاني فهو: المسألة اليهودية التي هي بالأساس مسألة غربية نجح الغرب في تحميل مسؤولية تبعاتها بشكل كامل تقريبا للعرب، فتدعيم أسس الاستيطان الإسرائيلي ورد فعل الوطنيين العرب في المنطقة بأكملها لا يمكن أن يتفقا مع تشجيع التعبير الحر عن الإرادة الشعبية، وفي هذه المسألة يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 أن الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية يمثل أحد أكبر العقبات كمهدد ومعرقل لمسيرة الأمن والتقدم في المنطقة جغرافيا، "حيث أنه يؤثر على المنطقة بأسرها" وزمنيا "حيث أنه يؤثر تقريبا على جميع جوانب التنمية الإنسانية وأمن الناس بصورة مباشرة بالنسبة لملايين وبصورة غير مباشرة لملايين أخرى". (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002).

ثانيا القيم والتقاليد والأعراف الدينية والمدنية السائدة اليوم في المجتمعات العربية ليست قريبة جدا من الديمقراطية إن لم تكن بعيدة عنها.

2.4.3 مظاهر الحياة الديمقراطية في فلسطين قبل عام 1948:

على الرغم مما مر به الشعب الفلسطيني من مراحل تاريخية صعبة وعدم تمتعه بالسيادة الوطنية والاستقلال الكامل على مدار تاريخه حيث لا يمكن تطبيق المعايير المتعارف عليها في الممارسة الديمقراطية والمؤسساتية على النموذج الفلسطيني حتى بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية (شراب, 2007) إلا أن الفلسطينيين شهدوا أشكالا متعددة من مظاهر ممارسة الديمقراطية.

يعتبر الشعب الفلسطيني جزءا من الشعوب العربية التي كانت قد خضعت للدولة العثمانية وعاش نفس الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذاتها التي عاشتها الشعوب العربية الأخرى في المنطقة,

ونتيجة لسياسة التحديث التي بدأتها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر تمكن بعض سكان المدن الفلسطينية خاصة في القدس من المشاركة في انتخابات مقيدة للبرلمان التركي (نوفل ، 2007). لقد كانت محاولات الإمبراطورية العثمانية في إصلاح نفسها وذلك للوقوف بوجه تجاوزات الدول الأوروبية التي ولدت نوعا معينا من القومية التركية فأدت هذه القومية في النهاية إلى حل الروابط التي كانت تربط شعوب الإمبراطورية بعضها بالبعض الأخر، وما أن حل الانتماء القومي أو العرقي محل الرابطة الدينية حتى بدأت الشعوب غير التركية تمضي في طريقها، وقد اتخذ كل شعب سبيلا منفصلا له (البديري، 1995).

ومع انتقال فلسطين من يد السلطة العثمانية إلى سلطة الاحتلال البريطاني في العام 1917 واجه النشاط السياسي الفلسطيني تحديات فرضها الانتداب البريطاني (نوفل، 2007), وتفاقمت القضية في فلسطين من جراء "وعد بلفور" ونية الدولة المنتدبة الصريحة والمعلنة باحترام نصوص ذلك الوعد. وقد توزعت الحركة الوطنية الفلسطينية وهي جزء صغير على أية حال من الحركة القومية العربية الكبرى بين عدائها للاستعمار البريطاني وبين الحاجة في أن تخاطب سلطات الانتداب بإيقاف الهجرة اليهودية ونقل الأراضي، وكان في صلب سياسة الحركة المطالبة بإنهاء الانتداب وتأسيس دولة عربية مستقلة في فلسطين، ولم يكن بوسع الحركة العربية بحكم الضرورة أن ترفع عقيدتها بالديمقراطية وان تخاطب الانجليز بمنح هذه المطالب وتدعو في الوقت عينه إلى الكفاح ضد استمرار السيطرة البريطانية وتسلطها (البديري، 1995).

ووجد الفلسطينيون أنفسهم أمام مهمة مزدوجة مقاومة سلطة الاحتلال البريطاني والاستيطان اليهودي، وكان عليهم مواجهة هذه المهمات وهم مثقلون بقيم اجتماعية معيقة تجاوزتها الظروف، فبنيتهم الاجتماعية بطريركية تسندها قاعدة اقتصادية تعززها وتدعمها، والجزء الأعظم من الملكية الزراعية والعقارية كانت مملوكة على الشيوع لأفراد الحمولة أو العائلة أو القبيلة، وكان الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد كفاف بعيد عن التأثر بآليات السوق وبمحفزاته، ويعتمد أساسا على الزراعة البعلية وتربية الماشية والتجارة (الدقاق، 2001).

كما انتشرت في تلك الحقبة الأحزاب والجمعيات السياسية وعقدت المؤتمرات وتكونت اللجان الشعبية والمنظمات العسكرية (نوفل، 2007)، ولم تكن المنظمات السياسية الكثيرة العدد التي ظهرت بفلسطين في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي منظمات ديمقراطية لا في الشكل ولا في المحتوى، بل كانت كلها منظمات متشابهه لا فرق بينها، ولم تكن تتطلب أو تطالب باعتراف ديمقراطي شعبي. فكانت تخاطب سلطة الانتداب البريطاني باسم السكان العرب في البلاد، وكانت كلها دون استثناء منظمات

يسيطر عليها أفراد من النخبة التقليدية وهي أقلية من الوجهاء والأسر الغنية التي كانت سلطتها تقوم على عناصر تقليدية من الوجهاء وملاكي الأراضي والمراكز الدينية والحكومية العليا (البديري، 1995). وكانت سلطات الانتداب البريطاني تعارض قيام مجلس تشريعي فلسطيني على خلاف ما حدث عند تأسيس مجالس تشريعية في كل من الأردن ولبنان وسوريا ومصر (نوفل، 2007).

3.4.3 الديمقراطية الفلسطينية بعد عام 1948:

في أعقاب انتهاء الانتداب البريطاني عام 1948 والنكبة التي عاشها الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم لاجئين مشردين في عدد من الدول العربية المجاورة وفي الضفة الغربية وقطاع غزة وبقيت أعداد منهم في قراهم وبلداتهم وسط نفي إسرائيلي لهويتهم الفلسطينية ليقسم الفلسطينيين إلى ثلاثة أقسام: في الشتات والضفة الغربية وقطاع غزة وداخل أراض 1948. وعلى الرغم من المآسي التي رافقت الفلسطينيين في أعقاب نكبة 1948، ترسخ نوع من التعددية والمشاركة السياسية في حياتهم، حيث تشكل المجلس التشريعي في قطاع غزة الذي كان يخضع للإدارة المصرية عن طريق انتخابات محدودة للأعضاء، وأما في الضفة الغربية فقد شارك السكان كمواطنين أردنيين في الانتخابات البرلمانية الأردنية منذ توحيد الضفتين الشرقية والغربية في عام 1950، كما تأسست أحزاب فلسطينية في أماكن تواجد الفلسطينيين، وساهم بعضها في ولادة أحزاب سياسية عربية (نوفل، 2007), حيث عرف الفلسطينيون في فلسطين وخارجها بعض سمات الحياة الديمقراطية.

في عام 1964 أسست منظمة التحرير الفلسطينية تحت رعاية جامعة الدول العربية برئاسة أحمد الشقيري، فكان هو الذي عين هيئة للتمثيل الفلسطينيية التي ضمت عددا من المستقلين أمثال حيدر عبد الشافي، كما جرى تعيين أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وفقا للتمثيل الجغرافي لتوزيع الفلسطينيين في سنة 1948 (البديري، 1995). شكلت منظمة التحرير الفلسطينية للفلسطينيين تجربة انتخابية وتمثيلية خاصة بهم، ووفرت المنظمة لهيئاتها القيادية إطارا للتمثيل الفلسطيني داخل فلسطين وفي الشتات، وقد اعتمد أسلوب التمثيل المتبع على آليات مختلفة كان من بينها أسلوب الانتخابات، فبينما حصلت فصائل م. ت .ف على نصيبها من مقاعد المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية بطريقة المحاصصة التي اعتمدت أساسا على حجم القوات التابعة لكل فصيل. كما قامت المنظمات الشعبية والنقابات والاتحادات الطلابية والمهنية بانتخاب ممثليها إلى المجلس الوطني حسب نظام خاص، وأدخل عدد من المستقلين إلى عضوية المجلس على أساس الاتفاق فيما بين الفصائل (أبو عمرو، 1995)، وكانت منظمة التحرير بصفتها الوليد الشرعي لمجلس جامعة الدول العربية غير قادرة على التصرف بأي شكل من الأشكال من دون الحصول على إجماع وكان هذا الإجماع لا يحصل إلا نادرا (البديري، 1995).

لم يكن هناك مفر بعد هزيمة الجيوش العربية عام 1967 من إجراء تغيير داخل منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها للتحول إلى جبهة تضم الفصائل الفلسطينية المسلحة والأحزاب السياسية التي تنادي بالوحدة العربية والمنظمات اليسارية واللاجئين وممثلي بقايا الطبقات الاجتماعية التي شردت عام 1948، وتم توزيع المقاعد على أساس نظام الحصص الأمر الذي فتح خلافات ومنازعات.

في الاجتماع الحادي عشر للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة في كانون ثان يناير 1973 تقرر تأسيس المجلس المركزي كحلقة وصل بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، على أن يجري اختيار أعضائه بموجب نظام الحصص العتيد، إذ أن نصيب كل منظمة من المنظمات عدد محدد من المقاعد بالإضافة إلى عدد من المستقلين الذين ترشحهم كذلك المنظمات المختلفة, لقد كان أهم مظهر من مظاهر الاقتراب من مسألة الديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية هو التعددية الفصائلية داخل المنظمة، تلك التعددية التي جعلت زعماء المنظمة يصفون نظامها بأنه ديمقراطية وسط غابة البنادق (البرغوثي، 1997).

بعد شلل الاتحادات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الشتات منذ الثمانينات بدأ الفلسطينيون خاصة الموزعون منهم في شتى أرجاء العالم يفكرون في إيجاد أجسام مشكلة على اسس ديمقراطية للدفاع عن حقوقهم حيث يعيشون من جهة ولصيانة حقهم في العودة من جهة أخرى. وبهذا الاتجاه شكلت على سبيل المثال منظمة الكونغرس الفلسطيني في بعض الولايات الأمريكية، ومنظمة الجالية الفلسطينية في ألمانيا، ومؤتمر حق العودة في بلجيكا وهولندا وغيرها، (سالم، 2000). وفي الأرض المحتلة وعلى الرغم من الدعم الثابت والمتواصل الذي قدمته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، إلا أن بعض الممارسات القيادية للمنظمة تسببت في عرقلة تطور الممارسة الديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة, حيث كانت القيادة الفلسطينية وبحكم وجودها في المنفى تخشى احتمالات قيادة وطنية " أو غير وطنية" بديلة تنافسها على قيادة الشعب الفلسطيني (أبو عمرو، 1995).

لقد أفسحت الانتفاضة التي اندلعت في الأراضي الفلسطينية عام 1987 المجال لمشاركة جماهيرية واسعة في المواجهات اليومية بين أبناء الشعب الفلسطيني وسلطات الاحتلال، حيث انخرطت ولأول مرة شرائح متعددة من الطلاب والمهنيين والمثقفين والعمال والتجار وربات البيوت في العمل النضالي الجماهيري والسياسي. كما شهدت بداية الانتفاضة تأسيس حركة المقاومة الإسلامية حماس وانتقال النشاط الرئيس للإسلاميين من منافسة منظمة التحرير إلى مقاومة حقيقية للاحتلال، وجعل تلك

المقاومة المهمة الرئيسة للحركة الإسلامية، مما تطلب أريحية في التعامل مع الأخر، وربما تحالفا معه أحياناً، حيث بدأ اهتمام اكبر من قبل الإسلاميين بالدعوة لشكل تتم فيه مشاركة سياسية بدلا من استئثار جهة واحدة فقط به (البرغوثي، 1997).

4.4.3 الديمقراطية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية:

لقد كان لإعلان المبادئ الفلسطيني– الإسرائيلي 1993 وما تلاه من اتفاقيات وقعت بين الطرفين نتيجة عملية مفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تأثيره على الحياة الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية، فقد نصت المادة الثالثة من الإعلان على أنه" من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادئ ديمقراطية ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليهما، على أن تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام". لقد نصت المادة 2/7 في إعلان المبادئ على أن يحدد هذا الاتفاق الانتقالي هيكلية المجلس الفلسطيني وعدد أعضائه على أن يحدد الاتفاق الانتقالي أيضا سلطة المجلس التنفيذي وسلطته التشريعية, والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة". وأشار الدكتور على الجرباوي أن الجانب الإسرائيلي حرص على عدم إيجاد مدخل قانوني يرتكز إليه الفلسطينيون لإقامة فصل للسلطات في السلطة الفلسطينية المزمع إقامتها بموجب إعلان المبادئ (الجرباوي، 1999).
فبعد أن عادت الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة التي وقعت في واشنطن بتاريخ 28 أيلول/ سبتمبر 1995 وأكدت على إجراء انتخابات فلسطينية عامة ومباشرة وحرة للمجلس حتى يحكم الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا لمبادئ ديمقراطية (المادة 1/2)، فقد نصت على أن تنظيم بنية ووظيفة المجلس ستتحدد بموجب هذه الاتفاقية وبموجب القانون الأساسي لسلطة الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطيني والذي سيتبناه المجلس.

5.4.3 الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 1996:

في السابع من كانون الأول / ديسمبر عام 1995 صدر قانون الانتخابات الفلسطيني في غزة موقعا من الرئيس الراحل ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في سبعة فصول تشكلت من مئة وعشرة مادة, وفي المذكرة التي رافقت القانون تم التأكيد على "أن الحرص على إجراء الانتخابات العامة باعتبارها الوسيلة العصرية لتمثيل شعبنا على أسس ديمقراطية تمكنه من ممارسة الحكم وإصدار القوانين التي تتعلق بمصيره وبناء مستقبلة" (الوقائع الفلسطينية، 1995). وأشار الدكتور الجرباوي إلى ثلاثة سلبيات عانى منه قانون الانتخابات للعام 1995؛ أولاً: أن الانتخابات بموجب هذا القانون تجري لأعضاء المجلس على أساس الدوائر متعددة المقاعد والقائمة المفتوحة، فالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس تقسم وفقا لهذا القانون إلى ست عشرة

دائرة انتخابية غير متساوية في عدد السكان، وبالتالي في عدد المقاعد الانتخابية. ثانياً: أن الانتخابات تتم بموجب هذا القانون وفقا لنظام الأكثرية الانتخابي والقائم على تحصيل الأغلبية البسيطة، وبوجود دوائر انتخابية متعددة غير متساوية، فان هذا النظام لا يعزز وجود وأهمية القائمة الانتخابية. ثالثاً: أن قانون الانتخابات يخصص مقاعد للأقليات الدينية على اعتبار أن نظام تخصيص المقاعد لا يعتبر ممارسة ديمقراطية يمكن أن يساهم في عملية تحقيق الاندماج الوطني (الجرباوي، 1995).

أجرى الفلسطينيون انتخاباتهم العامة الأولى في 20 كانون ثاني/يناير 1996، حيث قام أكثر من 780 ألف فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، يمثلون 75% من جمهور الناخبين، بعمليتي تصويت منفصلتين في الوقت ذاته. وأدلى الفلسطينيون في شرقي القدس بأصواتهم في مراكز اقتراع في داخل المدينة ذاتها. كانت عملية التصويت الأولى هي لانتخاب 88 عضواً للمجلس الفلسطيني الجديد، يمثلون 16 دائرة انتخابية. أما عملية التصويت الثانية، فكانت لانتخاب رئيس السلطة التنفيذية. وقد تم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات كرئيس للسلطة، بنسبة 88% من الأصوات. وأصبح المجلس الفلسطيني يعرف بالمجلس التشريعي الفلسطيني، فيما أصبحت سلطته التنفيذية تعرف بمجلس الوزراء أو الحكومة. وهكذا، فإن المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئاسة السلطة، والمجلس الوزاري، علاوة على السلطة القضائية، والوزارات والمؤسسات العاملة الأخرى، شكلت بمجموعها السلطة الفلسطينية.

لقد أدى الوضع الداخلي المفكك للمجلس إلى قصور عام في أدائه والى تمكن السلطة التنفيذية من تهميش دوره في مواجهتها بسهولة متناهية (الجرباوي، 1999). بدأ المجلس التشريعي عمله في السابع من آذار من العام 1996، حيث أعلن عن هذا اليوم يوما للديمقراطية الفلسطينية. و في عام 1997 وافق المجلس التشريعي الفلسطيني على القانون الأساسي في قراءته الثالثة والأخيرة، بعد نقاش مكثف على مرأى من الجمهور الفلسطيني وبمشاركة هيئات المجتمع المدني. إلا أن السلطة الفلسطينية لم تستجب لمطلب منظمات حقوق الإنسان بضرورة تبني القانون الأساسي ومصادقة الرئيس عليه، وكذلك قانون استقلال القضاء بوصفهما الركيزة الأساسية لحكم وسيادة القانون، واستمرت السلطة بالممانعة على هذين القانونين إلى أن استجابت في العام 2003 لمطالب الدول المانحة والمجتمع الدولي (أبو رمضان، 2006). عمد المجلس التشريعي إلى تقديم مشاريع قوانين لمعالجة وتوحيد الخليط الواسع من القوانين والتقاليد القانونية السارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع وغزة.

وصلت الفترة الانتقالية لاتفاقية أوسلو، كما حددها إعلان المبادئ، إلى نهايتها في 4 أيار/مايو 1999 الأمر الذي أدى إلى زيادة تعقيد الجهود المبذولة لتقوية وإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية عبر

جعلها ترتكز على أساس دستوري واضح. بالفعل، فإن المجلس المركزي لمنظمة التحرير قد قرر في نيسان/إبريل 1999 الإعداد لدستور جديد مؤقت تحسبا لإقامة الدولة، مما يوحي بتجاوز الترتيبات السارية المفعول أو تلك التي يتم التداول بشأنها داخل السلطة الفلسطينية.

6.4.3 انتخابات المجالس المحلية:

عقدت المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية في نهاية كانون الأول / ديسمبر 2004 ونهاية كانون الثاني/ يناير 2005 وعقدت المرحلة الثانية في مطلع أيار / مايو، والثالثة في بداية تشرين الأول / أكتوبر، والرابعة في منتصف كانون الأول/ ديسمبر. تضاربت بيانات حركتي فتح وحماس حول نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية، والأرجح أن النتائج كانت متقاربة (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2005). لقد جسدت الانتخابات البلدية والقروية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة تغييرات في موازيين القوة الداخلية بين القوى السياسية الفلسطينية وبين حركتي فتح وحماس، حيث دللت النتائج على أن حركة حماس أصبحت لا تشكل فقط نداً ومنافساً جدياً فحسب، بل أيضاً تهديداً حقيقياً لحركة فتح في سياق التنافس على السيطرة على الوضع الفلسطيني بمكوناته المختلفة فلأول مرة منذ نشأة الحركتين أصبحت حركة حماس تشكل ندا ومنافسا جديا فحسب بل ايضا تهديدا حقيقيا لحركة فتح (أبو عمرو، 2005). لقد كانت نسبة الإقبال على الانتخابات البلدية كبيرة بسبب تعطش المواطنين الفلسطينيين لعملية الإصلاح وللخروج من الأزمة وحالة الانسداد سواء كان سياسيا أو اجتماعيا أو حتى أمنيا.

7.4.3 الانتخابات الرئاسية 2005:

إثر وفاة الرئيس ياسر عرفات بتاريخ 11 تشرين ثاني / نوفمبر 2004 وعملاً بالقانون الأساسي الفلسطيني تولي السيد روحي فتوح رئيس المجلس التشريعي في حينه رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية لمدة ستين يوما، وذلك حتى موعد إجراء الانتخابات الرئاسية. وفي التاسع من كانون ثاني / يناير 2005 توجه الناخبون الفلسطينيون في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في أول انتخابات رئاسية تجري في السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تسعة أعوام، وجاء هذا التطور ليضاف إلى سلسلة من الخطوات التي شرعت القيادة الفلسطينية بتنفيذها في أعقاب وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، والتي تندرج في إطار عملية انتقال هادئ وسلمي للسلطة.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي رافقت العملية الانتخابية سواء تلك التي رافقت عملية تسجيل الناخبين أو التي رافقت مرحلة الدعاية الانتخابية، نظمت الانتخابات العامة لاختيار الرئيس الجديد للسلطة الوطنية الفلسطينية في الموعد المحدد لها، حيث انتشر المراقبون المحليون والدوليون لمراقبة

الإجراءات المتبعة من قبل لجنة الانتخابات المركزية وعملية الاقتراع وفرز وعد الأصوات وإعلان النتائج وسط معيقات واعتداءات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنع للحركة وبخاصة للمرشحين بين قطاع غزة والضفة الغربية .

8.4.3 الانتخابات التشريعية الثانية:

جرت في الخامس والعشرين من كانون الثاني / يناير 2006 الانتخابات التشريعية الثانية، وحصلت فيها قائمة الإصلاح والتغيير التابعة لحركة حماس على 74 مقعدا من أصل 132 مقعدا بينما حصلت قائمة حركة فتح على 45 مقعدا وتوزعت المقاعد الثلاثة عشر الباقية على عدد من القوائم الأخرى وعدد من المرشحين المستقلين على مستوى الدوائر، فكان نصيب قائمة الشهيد أبو على مصطفى ثلاثة مقاعد، ونصيب قائمة البديل مقعدين، ونصيب قائمة فلسطين المستقلة مقعدين، ونصيب قائمة الطريق الثالث مقعدين، بينما حصل أربعة مرشحين مستقلين على مستوى الدوائر على أربعة مقاعد. وتميزت هذه الانتخابات بأنها جرت ضمن نظام انتخابي مختلط مكون من 66 مقعدا لمرشحي الدوائر المختلفة، و 66 مقعدا للقوائم المرشحة على مستوى الوطن " التمثيل النسبي" ، علما بأن الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996 تمت ضمن انتخابات الدوائر كما تميزت هذه الانتخابات عن الانتخابات السابقة بأنها شملت معظم التيارات السياسية بينما كانت هنالك مقاطعة من أكثر من فصيل سياسي في الانتخابات التشريعية الأولى. وأظهرت نتائج هذه الانتخابات حدوث تغيير جوهري في تركيبة المجلس التشريعي، فبينما كانت حركة فتح هي مركز الثقل في المجلس التشريعي الأول، انتقل مركز الثقل في هذه الانتخابات إلى قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس والتي لم تشارك أصلا في الانتخابات التشريعية الأولى.

وكان المجلس التشريعي الأول اقر بتاريخ 18 حزيران 2005 قانون الانتخابات الجديد (قانون رقم 9 لسنة 2005) على أساس النظام الانتخابي المختلط للانتخابات التشريعية وقد صادق رئيس السلطة الفلسطينية على القانون بتاريخ 13 أب 2005. وتضمن القانون إضافة إلى زيادة مقاعد المجلس من 88 مقعدا إلى 132 وتعديل النظام الانتخابي إلى المختلط وان يكون هناك حدا أدنى لتمثيل المرأة في القوائم الانتخابية، حيث أوجبت المادة (4) من القانون الجديد تمثيل المرأة في كل قائمة انتخابية بواقع امرأة واحدة على الأقل في الأسماء الثلاثة الأولى، وامرأة واحدة على الأقل في الأسماء الأربعة التالية، وامرأة واحدة على الأقل في كل خمسة أسماء بعد ذلك.

لقد أتاحت المادة (113-1) من قانون رقم 9 للعام 2005 بشأن الانتخابات العامة إجراء العمليات الانتخابية بجميع مراحلها , بما في ذلك الاقتراع بشفافية وعلانية بما يضمن تمكين المراقبين من مراقبة

هذه العمليات في جميع مراحلها، وتمكين مندوبي الصحافة والإعلام من تغطية هذه الانتخابات وحددت الفقرة الثانية من نفس المادة اعتماد المراقبين المحليين والدوليين ومندوبي الصحافة والإعلام المحليين والدوليين من قبل لجنة الانتخابات المركزية.ومارست منظمات العمل الأهلي في هذا الإطار دورها في الرقابة على كافة مراحل العملية الانتخابية بدءا من عملية التسجيل، مرورا بعمليات النشر والاعتراض والرقابة على فترة الدعاية الانتخابية، وانتهاء بالرقابة على عمليات الاقتراع والفرز بما في ذلك إعلان النتائج النهائية (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان, 2006).

الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الذي قاد فريق المراقبين الدوليين للانتخابات التشريعية الفلسطينية قام بتفقد أكثر من 24 موقع اقتراع في القدس الشرقية وضواحيها والخليل ورام الله وأريحا، ووجد أن إسرائيل لا زالت تطبق نفس القيود الجامدة حتى تقلل من الأصوات التي تخرج من القدس، لكن فيما عدا هذا فإن الانتخابات تمت بسلام وبأسلوب منظم (كارتر، 2007).

وخلص الدكتور ناجي شراب على أن النموذج الفلسطيني في عملية التحول الديمقراطي اعتمد على الاستراتجيات التالية (شراب, 2007):

- إستراتجية بناء المؤسسات السياسية المتعددة وهنا تكمن الإشارة إلى تجربة منظمة التحرير وتجربة السلطة الوطنية الفلسطينية.
- إستراتجية بناء مؤسسات المجتمع المدني: وهذه الإستراتجية ارتبطت بالإستراتجية الأولى وخصوصا خلال فترة الاحتلال أو قبل قيام السلطة الوطنية حيث اقتصر دورها على أداة اتصال ما بين القيادة السياسية في الخارج والشعب الفلسطيني في الداخل ولذلك اقتصر دورها على الوظيفة الخدماتية وفي مرحلة ما بعد قيام السلطة.
- إستراتجية التعددية السياسية: وقد تمثلت في تعدد القوى والتنظيمات السياسية، ويعزى هذا البناء التعددي إلى حالة الاحتلال وتأثير العوامل الخارجية.
- إستراتجية البناء الدستوري والقانوني: لا شك أن وجود دستور أو قانون أو ميثاق يشكل احد أهم مظاهر التحول الديمقراطي في أي نظام، وقد فرضت الحالة الفلسطينية نفسها وبحكم تكويناتها وجود الميثاق الوطني الفلسطيني أولاً، ثم وضع القانون الأساسي بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية الذي اقتضته عملية بناء المؤسسات السياسية.
- إستراتجية الثقافة السياسية: فقد امتزجت الثقافة السياسية بالخصوصية الوطنية والإقليمية والدولية، فجاءت حاضنة لكافة التيارات الثقافية إلا أن عامل الاحتلال عمق من ثقافة المقاومة والقوة.

واستكمالا لهذه الاستراتجيات، اعتمد النظام الفلسطيني على آليات الانتخابات التي أجريت على كافة المستويات التشريعية والبلدية.

5.3 الخلاصة:

لقد شهدت الاراضي الفلسطينية وعلى الرغم من ظروف الاحتلال الاسرائيلي أشكالا من الممارسة الديمقراطية, حيث جرت العديد من الانتخابات الرئاسية، والتشريعية، والمحلية وذلك في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى الرغم من الانتخابات لا تمثل الشكل الوحيد للديمقراطية إلا أنها مثلت ركيزة هامة في عملية التحول الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية بالأضافة الى مجموعة المحاولات الهادفة الى تكريس الديمقراطية الفلسطينية مثل مجموعة القوانين التي أقرها المجلس التشريعي الفلسطيني وخاصة القانون الأساسي الذي يمثل دستور السلطة الوطنية الفلسطينية كذلك مؤسسات المجتمع المدني التي تناضل من أجل ضمان حرية الأفراد وحقوقهم.

الفصل الرابع

نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني

الفصل الرابع
نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني

1.4 مقدمة

يتناول هذا الفصل نشأة وتطور المجتمع المدني والتحولات التي شهدها هذا المفهوم في الفكر الغربي، وجذور المجتمع المدني في الفكر العربي، والاختلافات بين المفكرين العرب في تحديد مفهوم المجتمع المدني ومكوناته. كما يبحث هذا الفصل في المجتمع المدني في فلسطين والاجتهادات والآراء حول وجوده من عدمه في ظل الظروف التي تحيط بعمله وبخاصة غياب الدولة وواقع الاحتلال، إضافة إلى أن هذا الفصل يتناول نشأة ودور المنظمات الأهلية في فلسطين وبخاصة في قطاع غزة.

2.4 مفهوم المجتمع المدني:

ربط البعض بين نشوء الرأسمالية وبين مأسسه الديمقراطية والمجتمع المدني بمفهومهما الحديث، وأفرد بعضهم دوراً خاصاً للبرجوازية الحضرية (الصناعية) بالأساس في عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها بلدان أوروبا الغربية، ويعود الاهتمام بالعلاقة بين الطبقات الاجتماعية والديمقراطية إلى الدور الذي لعبته البرجوازية الناشئة في أوروبا الغربية (ثورة 1688 في بريطانيا وثورة فرنسا 1789) في التحول نحو الديمقراطية، وفي نمو المجتمع المدني والدور الذي لعبته الطبقة العاملة ونقاباتها والأحزاب ذات الأيدلوجيا العمالية، إضافة للحركات النسائية والأقليات الأثنية أو الدينية أو الطائفية والفضائيات أو الحركات المتشكلة حول قضية واحدة في مأسسة الديمقراطية (حق الانتخاب والترشيح) للرجال والنساء بغض النظر عن الملكية والمستوى التعليمي والمساواة أمام القانون والتمتع بحقوق مدنية (هلال، 1999).

ويعتبر مفهوم المجتمع المدني مفهوم أساسي في سياق الصراع من أجل الديمقراطية، بدون هذا تصبح ثرثرة وليس له حاجه (بشارة، 1999)، كما أن المجتمع المدني هو مجال النضالات الشعبية الديمقراطية التي تتمخض عن مختلف الطرق التي يجري فيها تجميع الناس وتصنيفهم: الجنس، العرق، الجيل، المجتمعات المحلية، المناطق، الأمم، والى ما غير ذلك، إذاً فالمجتمع المدني هو المجال الذي يجري فيه الصراع من أجل الهيمنة بين الطبقتين الرئيستين "الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة".

3.4 نشوء مفهوم المجتمع المدني:

إن مفهوم المجتمع المدني مصطلح أوروبي قديم تمت صياغته خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر لإبراز تحول أوروبا الغربية من الاستبداد إلى الديمقراطية، وقد اختفى هذ ا المفهوم منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، ولم يظهر من جديد إلا مع المفكر الايطالي "أنتونيو جرامشي" بعد الحرب العالمية الأولى وانتصار الحزب الشيوعي الروسي بهدف التفكير في الخصوصية التي تميز الحركات الشيوعية في المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية البورجوازية (الزغل، 1991).

وحدد جرامشي مستويين رئيسيين للبنية الفوقية: ذلك الذي يمكن أن نطلق علية اسم (المجتمع المدني) أي مجموع المنظمات التي تسمى "خاصة" والأخر هو (المجتمع السياسي) أو "الدولة" وهذان المستويان يتطابقان من ناحية مع مهام الهيمنة التي تمارسها الفئة المسيطرة في مجمل المجتمع، ومن الناحية الأخرى مع السيطرة المباشرة أو الآمرة التي تمارس عبر الدولة والحكومة الشرعية، وأشار جرامشي في رسالة له من سجنه بتاريخ 7 سبتمبر أيلول 1931 إلى إن المجتمع المدني يضم ما يسمى بالمنظمات الخاصة مثل: الكنيسة والنقابات والمدارس... الخ، ثم يضيف قائلاً: إن المثقفين ينشطون بشكل خاص في المجتمع المدني على وجه الخصوص(الحسيني،2001).

وتتميز مؤسسات المجتمع المدني كلها عن عملية الإنتاج وعن الأجهزة القمعية للدولة وجميع المنظمات التي تشكل المجتمع المدني، وهي نتاج شبكة مركبة من الممارسات والعلاقات الاجتماعية بما في ذلك الصراع بين الطبقتين الرئيستين: الطبقة الرأسمالية، والطبقة العاملة، وتنفصل المجموعات والمؤسسات والأجهزة التي تكون الدولة عن منظمات المجتمع المدني لكونها تمارس القمع والإكراه, وساعدت التحولات النوعية في مفهوم المجتمع المدني في تاريخ الفكر السياسي الغربي على التحرر من فخ الواقعية والوضعية السائدة في عملية التاريخ التقليدي للعلوم، إذ أن تاريخ المفاهيم المسجل في الكتب الكلاسيكية للعلوم الاجتماعية لا يسرد سوى جزء من الأعمال العلمية للماضي , فتاريخ المجتمع المدني هو تاريخ تحولات دلالته منذ تشكله اللاتيني "societas civilis" مارا بتشكيلات المعرفة التي

تعبر عن ظرفية تاريخية متميزة جدا كالتي عاشها فيرجسون وهيجل وجرامشي، وفي كل تكون للمعرفة يأخذ مفهوم المجتمع المدني معنى جديدا يعبر عن قطيعه واضحة مع المعنى القديم (الزغل، 1991).

عاد المجتمع المدني إلى الظهور في النظرية السياسية الغربية بعد غياب طويل لتأطير معطيات تمرد المجتمع "المدني" ضد الدولة الاشتراكية في مفاهيم نظرية خاصة بعد تحدي حركة التضامن العمالية (التي ضمت ملايين العمال والمثقفين) للنظام الاشتراكي في بولندا في نهاية السبعينات، وذلك بعد غياب مفهوم المجتمع المدني من النظرية السياسية عقودا طويلة خلال القرن العشرين لفقدانه موطئ قدم في النظريات الاجتماعية والسياسية والقانونية الأساسية التي سادت خلاله في الغرب وفي الشرق (بشارة، 1996).

مما تقدم يتضح أن عبارة المجتمع المدني استعلمت في الفكر الغربي منذ زمن النهضة إلى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة، والتي تأسست على عقد اجتماعي واحد بين الأفراد وإفراز الدولة أي أن المجتمع المدني بحسب صياغاته الأولى هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة" الفطرية" إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا (الصبيحي، 2000).

لقد شهد مفهوم المجتمع المدني تحولين رئيسين: **أولاهما** كان التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، وذلك مع نهاية القرن الثامن عشر، ومن المحتمل أن دراسة الفيلسوف الاسكتلندي آدم فيرجسون في كتابه مقال في تاريخ المجتمع المدني "هي أكثر الأعمال تمثيلا للحظة التحول بين النموذجين"، فهو يحتفظ بالمعنى التقليدي الذي لا يفرق بين الدولة والمجتمع المدني، ولكنه يطرح أسئلة حول تمركز السلطة السياسية معتقدا أن الحركة الجمعياتية هي النسق الأحسن للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي, أما التحول الثاني الذي عرفه مصطلح المجتمع المدني فكان بالتحديد في بلد يعتبر نسبيا متأخرا بالنسبة لفرنسا وانجلترا وهو ألمانيا سنة 1821، فبعد ثلاثة عقود من انتصار الثورة الفرنسية نشر هيجل كتابة الشهير والمعنون "بمبادئ فلسفة الحقوق"، فهو لا يكون فكرة مثالية للمجتمع المدني، ولا يبحث عن دولة غير مكلفة، فألمانيا كانت محتاجة لتدارك تأخرها مقارنة مع فرنسا وبريطانيا في تلك الظرفية التاريخية المتميزة بضعف البرجوازية الألمانية وبامتيازات الارستقراطية الروسية، وبالتالي كان للدولة دور حاسم لا بد وأن تلعبه لفرض سياستها التنموية على جميع السكان الألمان، لقد كان هيجل يطالب بدولة قوية ومستقلة ومتموقعه فوق المجتمع المدني، وتتحرك بطريقة مستقلة لفرض النظام وضمان التعددية.

لقد شكل المفهوم الهيغلي للمجتمع المدني عنصراً جذاباً لمنظري الديمقراطية المعاصرين ويرجع هذا إلى محاولته وساطة ووسطية المجتمع المدني بالذات أي إلى تأسيسه على سلسلة من الوسائط بين الفرد والدولة من ناحية، والى عدم التخلي نظريا عن البنى العضوية المشاركة التي لا يغترب فيها الأفراد عن الجماعة، بل اعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجتمع المدني الحديث من الناحية الأخرى، إن موقف ماركس قريب جداً من موقف هيجل في مستوى أن الإثنين يفكران في المجتمع المدني بإعتباره فضاء مواجهات بين المصالح الاقتصادية طبقا للأخلاقية البرجوازية، واعتبر ماركس أن المجتمع المدني هو مجال للصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، ويحدد المستوى السياسي بوصف مستوى تطور العلاقات الاقتصادية. (الصبيحي، 2000). أما جرامشي فلقد كانت فكرته الرئيسية هي أن المجتمع المدني ليس فضاء للتنافس الاقتصادي مثلما يعتقد هيجل وماركس، بل فضاء للتنافس الأيدلوجي، وحتى يتقدم بتفكيره النسبي حول إستراتجية الطبقة العاملة للمجتمعات الديمقراطية الليبرالية (الزغل، 1991). المفكر عزمي بشاره اعتبر انه إذا ما أردنا الحديث عن المجتمع المدني يجب أن نؤمن بوجود فرد خارج الكيانات الأخرى بأنة يوجد شئ اسمه فرد له حقوق وواجبات وكيان وذات وحيز خاص به منفصل عن الحيز العام، وليس الحيز العام والخاص منفصلين عن بعضهما البعض (بشارة، 1999).

إن القيمة المركزية في المجتمع المدني هي حرية التعاقد، حرية الاختيار، حرية الفعل، ولا يستطيع أن يقوم بهذا الفعل الإرادي الحر إلا فرد يشعر بذاته، ويشعر بكيانه مستقلا عن الأسرة، مستقلا عن القبيلة، مستقلاً عن العشيرة، ليس معنى ذلك أن يعادي الدولة، ولكن شعوره كفرد هو أساس التعاقد في المجتمع الحديث (إبراهيم، 1999). وعاود مفهوم المجتمع المدني غيابه بعد جرامشي ليظهر من جديد بعد انهيار الدولة الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية، حيث عاد الغرب لترديد المفهوم للتعبير عن قدرة النقابات والمنظمات الجماهيرية في إسقاط الأنظمة الشمولية (سالم، 1999). لقد اكتسب مفهوم المجتمع المدني مدلولات جديدة مع تطور الدولة الحديثة والتحولات في النظام الدولي وتأثيرات العولمة الاقتصادية الرأسمالية والثورة في الاتصالات ونظم المعلومات، واكتسب المفهوم بُعداً أيديولوجياً لربطه بالحركات التي شهدتها بلدان أوروبا الشرقية في عقد الثمانينات والتي توجهت نحو تقليص سيطرة الدولة على الاقتصاد والتشكيلات السياسية والحركات الاجتماعية والنقابات والاتحادات النقابية والمهنية (هلال، 2004).

4.4 منظمات المجتمع المدني والتمايز عن الدولة والسوق:

إن هناك ما يميز منظمات المجتمع المدني عن مؤسسات الدولة أو مؤسسات اقتصاد السوق "شركات، مصانع، ورش، بنوك، مطاعم، مشاريع خدماتية مختلفة، وما شابة" ولعل ابرز ما يميز المنظمات

المدنية عن الدولة والسوق يكمن في طبيعة العلاقة التي تقيمها مع جمهورها، وهي علاقة تفترض إمتلاك هذه المنظمات ليس مجرد درجة عالية من الاستقلالية في إدارة شؤونها وفي صياغة خططها ونشاطاتها وفي محرك علاقاتها مع الجمهور، بل تتمايز في شكل ومضمون العلاقة التي تقيمها مع جمهورها ولا تتعامل معه من موقع العلاقة بين المؤسسة والفرد وفق إجراءات وقوانين وقواعد مقننة (كما يفترض أن تتعامل معه الدولة)، بل تتعامل معه بالأساس كجمهور مكون من فئات متباينة المصالح والاهتمامات والاحتياجات والتكوين من حيث: الجنس والعمر ومن موقع تمثيل هذه المصالح ومن موقع الحرص على إشراك الجمهور في تنظيم نفسه وفي الدفاع عن حقوقه ورعاية احتياجاته الخاصة (هلال، 1999).

إن المجتمع المدني لا ينشأ من ضعف الدولة، وإذا كان المفهوم يثير مثل هذه المعاني والتداعيات، فهذا دليل على عدم دقته, حيث أن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة، ومن أجل موازنة هذه القوة، فإن موضوع الرقابة على الدولة قائم لأنه وفقط باستطاعة الدولة أن تراقب المجتمع. فالمجتمع المدني هو نتاج تحديد صلاحيات الدولة لا أن تتجاوز الدولة صلاحياتها، وهو كذلك نتاج تحديد العلاقة بين المجتمع والدولة، لأن هناك خوفاً من أن تُخضع الدولة المجتمع كليا (بشارة، 1996)، ومن جانب أخر، لا يمكن أن تنشأ الدولة عند أي شعب خارج المجتمع المدني وضده إلا في حالات معدودة: انهيار التنظيمات الاجتماعية المدنية المعروفة الاقتصادية أو العقائدية لسبب أو أخر، مثل: الأزمات التاريخية العميقة التي يمكن أن تصيب المجتمعات، والغزو الخارجي الذي يفرض على المجتمع أنماط تنظيم لا علاقة لها بقيمة وتنظيماته المدنية تهدف بالضبط إلى كسر بناه وتشتيت قواه من أجل تحقيق السيطرة عليه (غليون، 2001)، وأن المجتمع المدني ليس نتاج هدم أو تراجع الدولة أو زعزعتها، وإنما هو نتاج تحديد العلاقة بينها كمجال السلطة واحتكار القوة وبين المجتمع المفترض فيه أن يكون مصدر شرعيتها (بشارة، 1996).

إن ما يميز التنظيمات المدنية عن السياسية عنصران (غليون، 2001):

1 - التنظيمات السياسية مركزية: أي تختص بتكوين السلطة المركزية وحمايتها، بينما تقوم التنظيمات المدنية على الخصوصية والاستقلالية الذاتية وتنمية التضامنات الجزئية، أي أنها تنطبق على نشاطات لا تتدخل السلطة المركزية في تنظيمها المباشر.
2 - إن التنظيمات السياسية رسمية: تبنى فيها العلاقات على أساس قانون ثابت وعام ومجرد وموضوعي، في حين أن التنظيمات المدنية تخضع لقواعد غير رسميه رهينة بصورة أكبر لتبدل ميزان القوى أو العادة أو الأخلاق أو المصلحة.

5.4 مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي:

إن الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي يطرح في تحديدات متباينة من حيث البنية والمضمون، حيث نجد اختلافاً واضحاً بين المفكرين العرب حول جعل المفهوم مفتوحاً ليضم بنى ومؤسسات تقليديه بما فيها التنظيمات الإرثية.

ويرى أستاذ علم الاجتماع الدكتور سعد الدين إبراهيم أن المجتمع المدني يتكون من التنظيمات غير الإرثية في المجتمع أي التنظيمات التي ينضم إليها الفرد طواعية ولا يولد فيها أو يرثها كما هو الحال في التنظيمات التقليدية كالعائلة والحموله والعشيرة والقبيلة , أما أستاذ علم الاجتماع برهان غليون فأصر من جهته على عدم التمييز بين أنواع التنظيمات الاجتماعية، ويؤكد أن الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية والثقافة والأخلاق والعادات والتقاليد كلها من ميدان المجتمع المدني، أما المفكر المغربي "محمد عابد الجابري" فقفز عن هذه الإشكالية واعتبر أن المجتمع المدني هو قبل كل شيء مجتمع المدن الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس من الديمقراطية، أي المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والإقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم، وهي مؤسسات إرادية أو شبة إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض من المجتمع البدوي– القروي التي تتميز بكونها مؤسسات "طبيعية" يولد الفرد منتميا إليها، مندمجا فيها، لا يستطيع الانسحاب منها مثل القبيلة والطائفة ...الخ (الجابري، 1997).

أما المفكر الفلسطيني الدكتور "جورج جقمان" فاعتبر أن المجتمع المدني يشكل ذلك الحيز المجتمعي الذي يعمل فيه الفرد كفاعل اجتماعي من خلال تنظيمات المجتمع بانفصال نسبي عن الدولة، وبالتالي يمكن للنقابات والجمعيات والأحزاب أن تقع ضمن هذا الحيز. ويشكل البرلمان والقضاء المستقل عنصرين من عناصر الدولة الديمقراطية، وشرطيين ضروريين لوجود مجتمع مدني ، ويرى كذلك أن تنظيمات المجتمع المدني هي التنظيمات والهيئات والأطر والجمعيات والمؤسسات التي لها مصلحة في وجود نظام ديمقراطي، وتتوفر لها إمكانية الازدهار في وجود حيز مجتمعي تعمل فيه باستقلال نسبي عن الدولة(جقمان، 1995)، الأمر الذي اتفق معه الدكتور "أحمد الصبيحي" بأن المجتمع المدني هو مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة (الصبيحي، 2000).

وحدد عزمي بشارة في كتابة مساهمة في نقد المجتمع المدني الشروط التاريخية لنشوء فكرة المجتمع المدني بمفهومها الحديث والمتميز، أي الذي يميزها عن غيرها من الأفكار السياسية في عصرنا بمجموعه من التمايزات التالية:

1 - التشديد على الفصل بين الدولة والمجتمع أو بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية كشرط معطى تاريخياً أو كوعي اجتماعي معطى أو متطور تاريخيا.
2 - وعي الفرق بين آليات عمل الدولة وآليات عمل الاقتصاد وهو شرط متطور تاريخيا مع الثورة الصناعية ونشوء البرجوازية.
3 - تمييز الفرد كمواطن أي ككيان حقوقي قائم بذاته في الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة.
4 - التشديد على الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاجتماعية وأهدافها ووظائفها من جهة واليات عمل الاقتصاد وأهدافه ووظائفه من جهة أخرى
5 - رؤية الفرق بين التنظيمات المجتمعية المؤلفة نظريا على الأقل من مواطنين أحرار تألفوا بشكل طوعي وبين البنى الجمعية العضوية التي يولد الإنسان فيها وإليها.
6 - التشديد على الفرق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية وبين الديمقراطية المباشرة" يسميها البعض الديمقراطية وجها – لوجه" والمشاركة النشطة في اتخاذ القرار نظريا على الأقل في الجمعيات الطوعية والمؤسسات المجتمعية الحديثة.

6.4 جذور المجتمع المدني العربي:

على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر بين المفكرين والباحثين حول ظروف نشأة المجتمع المدني في التاريخ العربي والإسلامي بشكل أعم، وبخاصة في حال طبقت شروط التجربة الغربية حول نشأة وشروط المجتمع المدني على الواقع العربي والإسلامي.

ويشير الدكتور عزمي بشارة أنه لم يكن للدولة في التاريخ الإسلامي مدخل سانح إلى حياة رعاياها كأفراد. لقد عاش الأفراد بين الأهل, العشيرة, القرية خارج نطاق الدولة، لم يكن المجتمع حاضراً، كما لم تكن الدولة كلية الحضور، إذ توسطت أجسام عضوية عديدة بما فيها النخب العسكرية والدينية (بشارة، 1998).

من جهته اعتبر الدكتور أحمد شكر الصبيحي أن التاريخ العربي يذكر لنا مؤسسات أو ما يشابه المؤسسات أقيمت ونشأت في التاريخ العربي يمكن اعتبارها مؤسسات مجتمع مدني، ففي صدر الإسلام كان هناك أهل الحل والعقد الذين يشكلون مجلس شورى للخليفة في الدولة العربية الإسلامية

الأولى، وفي عصر الخلفاء الراشدين، وأهل الحل والعقد هم خيرة علماء الأمة ومفكريها، يرجع إليهم الخليفة للاستنارة بخبراتهم والاعتماد على أرائهم في حل قضايا الأمة والدولة. ثم ظهرت في المجتمع العربي في صدر الإسلام المساجد التي تقام فيها الندوات الفكرية والاجتماعية، وأوضح الدكتور الصليبي أن هذه البدايات للمجتمع المدني عبرت عن نفسها برفض محاولات السلطات السياسية الخروج على مبادئ العقد الاجتماعي المتمثل بالبيعة (الصبيحي، 2000).

من ناحيته اعتبر الدكتور إبراهيم أبراش أن تاريخ المجتمع المدني هو جزء من تاريخ نضال الشعوب العربية ضد الاستبداد والقهر، ولأن مفهوم المجتمع المدني مفهوم غربي يعبر عن الثقافة السياسية والنظام السياسي السائدين في الغرب، ومع ذلك فإن المطالب الاجتماعية في سياق التحديث السياسي والنضال الديمقراطي كانت تعمل على تأسيس أو تفعيل المجتمع المدني.
وأكد الدكتور أبراش أن الحديث عن وجود مجتمع مدني عربي أو عدم وجوده، أو التساؤل حول تاريخ نشوئه هي أمور متجاوزة فالمجتمع المدني لا يؤسس بقرار في لحظة زمنية معينة ومتفق عليها، فتاريخه هو تاريخ النضال لأجل الحرية المدنية والديمقراطية (أبراش، 2001).
ويعتبر محمد زيادة من جهته في ورقته التي قدمها بعنوان "المجتمع المدني والدولة في فكر النهضة العربية الحديثة" أن البدايات الأولى لبزوغ مشاريع نهضوية عربية والنهوض بالمجتمع العربي لمواكبة التطور الحضاري الجديد جاءت في وقت مبكر، وظهرت ملامحها مطلع القرن التاسع عشر وذلك بعد أن حرر محمد علي باشا مصر من المماليك والإقطاعيين، وبعد أن تصدى لتدخلات الدول الأجنبية وواجه القوات البريطانية وهزمها سنة 1807، واعتمد محمد علي في إصلاحاته التجديدية على ما شهده الغرب الأوروبي من تحولات أدت إلى قيام حركة ضخمة من الثورات الفكرية والاجتماعية كان لها نتائج تطورية على صعيد أوروبا والعالم بأسره (زيادة، 2001).

وكان من رواد النهضة العربية رفاعه الطهطاوي ومحمد عبده " مصر" وخير الدين التونسي " تونس" الذي برز نجمه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واعتبر أن المجتمع المدني هو المجتمع الذي تسوده الحرية ومبادئ الشورى، وشدد على السماح للمواطنين بكتابة أرائهم ومواقفهم حول سياسة الدولة وإبداء معارضتهم لها.

كما شهد القرن التاسع عشر الميلادي العديد من الجمعيات والتنظيمات العربية التي تباينت أهدافها، وقد سار بعضها مسارا أدبيا وثقافيا بحتا, وبعضها انتهج نهجا سياسيا واضحاً، ومع اختلاف مسارات هذه التنظيمات فإنها تمكنت من تحقيق تطور ملموس في الفكر العربي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وشكل بعضها بذرة لنمو قسم من مؤسسات المجتمع المدني العربي في الفترات اللاحقة (الصبيحي،

2000). وكما ساهمت الحركة الاستعمارية التي شهدها الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث احتلت فرنسا سوريا ولبنان وفرضت انجلترا حمايتها على كل من شرق الأردن والعراق وفلسطين في وضع الحدود بين المجتمع والدولة فلقد أضاف الاستعمار إلى العلاقة بين الطرفين كسرا معرفيا (لبيب، 1992)، ولوحظ تنامي قوى المجتمع المدني لدرجة التصادم مع الدول المستعمرة كما حدث في ثورة سعد زغلول في مصر عام 1919، وثورة العشرين 1920 في العراق، وثورة 1925 في سوريا، وفي أوائل الثلاثينات حدث تطور مهم في ظهور تنظيمات سياسية تهتم ببرامجها وتبني توجهاتها على أسس فكرية عقيدية أيدلوجية منها: إسلامي وقومي وماركسي، كما كانت تنظيمات المجتمع المدني نشطة وتتمتع بقدر من الفعالية والحيوية في الشارع العربي خلال الفترة من منتصف الأربعينات حتى نهاية الخمسينات (الصبيحي, 2000).

وبعيد الاستقلال، سعت الفئات الحاكمة لتحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع عندما قضت نهائيا على المعارضة وتنظيماتها، وأخضعت المؤسسات الاجتماعية لخدمة الدولة، وقضت على استقلاليتها، وكانت بعلم أو بدون علم تقضي على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث , ومع تراجع دور الدولة العربية في نهاية السبعينات والثمانينات انتعشت بعض مؤسسات المجتمع المدني القديمة، ونشأت مؤسسات موحدة على مستوى الوطن العربي، مثل: منظمات حقوق الإنسان وبخاصة في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982 (الصبيحي، 2000). وخلال الثمانينات والتسعينات لعبت كافة منظمات المجتمع المدني دورا هاما في الدفع تجاه التحول الديمقراطي، و شهدت كافة منظمات المجتمع المدني تطورا هاما على صعيد النشاط، وعلى صعيد ظهور العديد من مؤسسات المجتمع المدني وخاصة منظمات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمنظمات الخاصة بالمرأة، ومارست منظمات المجتمع المدني دورها الفاعل في الدفاع عن مصالح منتسبيها والقطاعات التي تمثلها.

7.4 منظمات المجتمع المدني في فلسطين:

إن قضية وجود مجتمع مدني في فلسطين من عدمه أثارت اجتهادات كثيرة، فهناك رأي يقول بأن التجربة الفلسطينية المكونة من غياب الدولة من ناحية والظروف القاهرة التي عاشها الفلسطينيون إن كان في الشتات أو تحت الاحتلال الإسرائيلي من ناحية أخرى، أدت بالضرورة إلى تشكل وتطور مؤسسات ومنظمات فلسطينية غير رسمية شكلت بمجملها شبكة فاعلة من مجتمع مدني نشط وخصوصا داخل الضفة الغربية وقطاع غزة (أبوعمرو، 1995)، ولا ينفي جورج جقمان وجود مجتمع مدني فلسطيني تحت الاحتلال، ويشير إلى أن أول ما ينبغي ملاحظته عن تطور المجتمع الفلسطيني

تحت الاحتلال سياسيا أو اجتماعيا خلال ربع القرن الماضي هو أن هذا التطور حصل في غياب الدولة وأجهزتها الكابحة (جقمان، 1994).

أما الطاهر لبيب أستاذ علم الاجتماع التونسي، فيؤكد الخصوصية الفلسطينية في هذا الجانب ويقول " إن هناك استثناء عربي معاصر يستحق الوقوف عنده، فالمجتمع المدني فيه يتأسس خارج فضاء أو فراغ الإقصاء المتبادل مع الدولة، ثم إن نسيجه الفكري والأيدلوجي السياسي متنوع المصادر والتوجهات بصورة تدعو إلى حد أدنى من التعامل الديمقراطي كضرورة للفعل، وهذا ما لم يتوفر في حركات التحرر الوطني العربي (لبيب، 1992) وعلى الرغم من ذلك، فان وجود الاحتلال لم يمنع تطور التعددية السياسية والفكرية في المجتمع الفلسطيني وتعدد الأطر الجماهيرية المساندة والمرافقة (عبد الهادي، 2001). ويتشكل المجتمع المدني الفلسطيني كغيرة من المجتمعات المدنية في الوطن العربي من عدد من المنظمات كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية والشبابية والمنظمات النسائية والجمعيات المهنية والمنظمات الأهلية والمنظمات الطوعية والمنظمات الإرثية (أبو عمرو، 1995).

1.7.4 المنظمات الأهلية في فلسطين:

لقد لعبت المنظمات الأهلية الفلسطينية، وعلى مدار تاريخها الحديث والمعاصر أدواراً مختلفة ومتباينة انسجمت مع الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بالمجتمع الفلسطيني، حيث ارتبط العمل الأهلي الفلسطيني تاريخياً بالعوامل الوطنية والسياسية، وظل رافداً هاماً من روافد العمل الوطني وداعماً ومسانداً أساسياً للحركة الوطنية الفلسطينية.

2.7.4 نشأة المنظمات الأهلية في فلسطين:

تعود نشأة المنظمات الأهلية في فلسطين إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد تزامن نشؤوها مع تزايد الامتيازات الأجنبية في فلسطين نظرا للإصلاحات العثمانية، سيما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وكان للمسيحيين الفلسطينيي ن بشكل خاص، وعدد من المثقفين السبق في إنشاء جمعية الغيرة المسيحية للشبان الروم الأرثوذكس في القدس، وتشكلت في عكا جمعية شعبة المعارف وغيرها (سالم، 1999)، وتراوح مع مطلع القرن العشرين التشكيل الفلسطيني للجمعيات بين الانتماء لجمعيات سياسية عربية في وقت لم تكن فيه ظاهرة الأحزاب السياسية معروفة بعد في الوطن العربي، وبين تشكل المزيد من الجمعيات التي تميزت بسمات عده منها: أن التشكيل تراوح بين جمعيات سياسية، وأخرى ثقافية تنويرية، وثالثة خيرية لمساعدة النساء المحتاجات إضافة إلى قصر عمر هذه الجمعيات.

لعبت المنظمات الأهلية الفلسطينية خلال المرحلة (1917– 1948) دورا هاما على صعيد مقاومة الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي باعتبارهما الخطر الأساسي الذي كان يهدد المجتمع العربي الفلسطيني، كما نشأت العديد من الجمعيات الفلسطينية التي ركزت نشاطها على تقديم جميع أنواع المساعدات الإغاثية والإنسانية (عبدالهادي، 2002)، كما أشار وليد سالم " أن العمل الوطني ضد الصهيونية والانتداب البريطاني قد مثل النشاط الأساسي للجمعيات والحركات الجماهيرية في ذلك الوقت، وكانت النساء أول من دعا إلى مقاطعة المنتجات الصهيونية عام 1929، كما قررن في مؤتمرهن الأول بيع حليهن ومصاغهن من أجل شراء السلاح للفدائيين، ولشراء الأراضي وتوزيعها على أهالي الشهداء والجرحى والمعتقلين (سالم، 1999).

أما الفترة ما بين (1949–1967) فقد شهدت هبوطا ملحوظا في منسوب العمل الأهلي نتيجة لظروف مختلفة من أهمها: حالة الإحباط الواسعة في صفوف المجتمع الفلسطيني التي رافقت أوضاع النكبة عام 1948، إضافة إلى ضعف الأحزاب السياسية وتلاشيها تقريباً، وكذلك القيود على حرية وحركة المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة (عبد الهادي، 2002). وتشير "سارة روي" في كتابها حول الاقتصاد السياسي لقطاع غزة إلى بعض مضامين هذه المرحلة وتقول: "إن هذه المرحلة لم تشهد الكثير من العمل لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأن الإدارتين الأردنية والمصرية سيطرت على جميع شؤون التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي والتجارة، كما يعود السبب الجوهري في توقف التطور الاقتصادي الاجتماعي إلى انقطاع الفلسطينيين عن مصادرهم الطبيعية وخاصة الأرض التي فقدوها، إضافة إلى اقتلاعهم وتشتتهم في الخارج" (ROY, 1995)، كما تميزت تلك الفترة بامتداد بعض المؤسسات العربية إلى الضفة الغربية بسبب اتصالها بالوطن العربي، وذلك من خلال الاتحادات العربية النوعية التي قامت في عقدي الخمسينات والستينات، وكذلك نشاط بعض المؤسسات الإسلامية، فنشأت فروع لها وللنقابات العمالية والجمعيات المختلفة عبر نظيراتها الأردنية في الضفة الغربية، فيما بقى قطاع غزة معزولا ويعاني من مشكلات متعددة يأتي في مقدمتها ارتفاع فجائي في الكثافة السكانية بنسبة عالية، وهبوط في مستوى المعيشة، ولم يبق فيه بذات الفترة من المؤسسات المدنية إلا عدد قليل منها (الدقاق، 2001).

ومع خضوع قطاع غزة والضفة الغربية للاحتلال الإسرائيلي في أعقاب حرب حزيران 1967، دخل العمل الأهلي الفلسطيني منعطفاً جديداً أسوة بباقي جوانب حياة الشعب الفلسطيني ، إذ تحول مضمون عمل هذه المنظمات من الطابع الخيري الإغاثي الصرف إلى طابع النشاط المجتمعي المقاوم "مقاومة الاحتلال" وبأساليب أخذت تبتدعها تلك المنظمات، بل أخذت تلك المنظمات دوراً مكملاً لما كانت

تقوم به فصائل العمل الوطني الفلسطيني الذي نشط بعد الاحتلال مباشرة. لقد عمدت سلطات الاحتلال إلى وضع قيود على التنمية الاقتصادية والثقافية والتعليمية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث عمل الاحتلال على إضعاف المنظمات الأهلية التي كانت قائمة قبل عام 1967 والتي كانت في اغلبها منظمات خيرية تقدم مساعدات للفئات الفقيرة، حيث أصدر الاحتلال العديد من الأوامر العسكرية التي تحدد تشكيلها وأوجه نشاطها، وقلص إلى أقصى مدى علاقتها بالمجتمع ليقصرها على تقديم المعونات المادية التي تخفف من مسؤوليات السلطة المحتلة (محمد، 2007)، فيما تميزت هذه المرحلة بالتقاء المجتمعين الفلسطينيين في الضفة والقطاع وبدء عملية التكيف بينهما.

كما شهدت هذه المرحلة بروز نوعين من المؤسسات المدنية : المؤسسات المسجلة رسميا كالجمعيات الخيرية ومؤسسات التعليم الأهلية التي تعترف بها السلطة القائمة، والمؤسسات القاعدية وتميزت الأخيرة بعدم استئذانها أحدا لبدء نشاطها وعدم انتظارها تعليمات من أي جهة سياسية، وعدم سعيها للحصول على ترخيص من السلطة لمباشرة عملها، وإنما كان ظهورها استجابة واقعية وتلقائية لحاجات مجتمعية (الدقاق، 2001). كما لم تشهد هذه الفترة نشوء وتطور مؤسسات تنموية مهنية من شأنها تقديم خدمات نوعية للمجتمع الفلسطيني، واستمرت الأشكال السابقة للتنظيم الأهلي بالعمل وبخاصة الجمعيات الخيرية التي لم تستطع تجاوز الإطار الإغاثي في عملها إلى الإطار التنموي على الرغم من الاحتياجات الأساسية للمجتمع الفلسطيني في تلك الفترة (عبد الهادي، 2002).

لقد شكل عقد الثمانينات مرحلة متميزة في تاريخ المنظمات الأهلية الفلسطينية وبخاصة عام 1982، وهو تاريخ خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان واعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة الحلقة المركزية في النضال الوطني الفلسطيني. لقد أدى هذا التوجه إلى تركيز الفصائل الفلسطينية المختلفة على إنشاء اطر ولجان وهيئات جماهيرية تستطيع من خلالها ممارسة العمل السياسي من جهة، وتقديم خدمات تنموية للجمهور الفلسطيني من جهة أخرى في نطاق هذا المفهوم تم إنشاء اللجان الزراعية والصحية والنسوية والنقابية والطلابية والفلاحية والشبابية...الخ (عبد الهادي، 2002)، والتي قدمت بديلاً تنموياً مختلفاً عن المؤسسات الأهلية التقليدية الموجودة مثل: الجمعيات الخيرية والتعاونيات الرسمية من حيث: طبيعة البرامج، التنظيم الإداري، الفئة المستهدفة, لقد ركزت هذه المؤسسات الجديدة تماما على الجانب التنموي والسياسي أكثر من الإغاثي، وعمدت على إنشاء هياكل تنظيمية ديمقراطية تشكلت قيادتها من الفئات المتوسطة والفقيرة، كما وجهت خدماتها إلى الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع.

أما المرحلة من عام (88 – 93) فقد شهدت الإنتفاضة الفلسطينية الأولى والتي شكلت رد الفعل الشعبي الفلسطيني على تدهور أوضاعهم والاعتداء على حقوقهم، وامتازت هذه المرحلة بظهور المؤسسات المهنية المتخصصة المساندة للمنظمات القاعدية باعتبارها أدوات التغيير الاجتماعي والتنموي المنشود، وفتحت الحاجة الفلسطينية في هذه المرحلة للدعم المادي الباب أمام مؤسسات رسمية أو شبة رسمية أجنبية لتقديم المساعدة بغرض تنمية نفوذها السياسي داخل المجتمع الفلسطيني، ولتعزيز تبعيته للخارج (الدقاق، 2002). ويشير الباحث الفلسطيني حسن خضر إلى ما شهدته هذه المرحلة إلى التوسع الملحوظ في عدد وحجم ونشاط المنظمات الأهلية التي استفادت من المبادرات المحلية ومن أموال الدعم الخارجية سواء من جهات أجنبية أو من منظمة التحرير الفلسطينية ودول عربية، ومن ميل الأحزاب والقوى السياسية للخروج إلى العلن عبر واجهات مهنية ونقابية وثقافية (خضر، 2003).

الفترة من 1993 حتى 2000 فقد قادت المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إلى اتفاق إعلان المبادئ والذي وقع في واشنطن في أيلول 1993 والذي يعرف باتفاق أوسلو وقد تبع هذا الاتفاق عدة اتفاقات منها اتفاق القاهرة الذي وقع في القاهرة في أيار 1994، والاتفاق الذي وقع في واشنطن في أيلول 1995، تم وضع تفاصيل انتخابات المجلس التشريعي وانتخابات الرئاسة للسلطة الفلسطينية. وعلى ضوء هذه الاتفاقات والوقائع الجديدة، قامت المنظمات الأهلية الفلسطينية بإجراء مراجعة شاملة لأهدافها وبرامجها وآليات عملها لتتسجم وتتسق أكثر مع الوقائع السياسية الجديدة ضمن ثلاث حقائق سياسية أساسية (عبد الهادي, 2002):

الأولى: استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية.

الثانية: نشوء أول سلطة وطنية فلسطينية على الأرض الفلسطينية.

الثالثة: انتقال معظم الصلاحيات المدنية لأيدي وزارات وهيئات السلطة الوطنية حتى في المناطق التي لا يزال يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي.

واعتبر الدكتور زياد أبو عمرو أن الاتفاقات التي عقدت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن والقاهرة شكلت عبئا على تطور المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، فهذه الاتفاقات فرضت قيوداً سياسية وقانونية على السلطة الفلسطينية وعلى المجتمع الفلسطيني بشكل عام، موضحاً أن شروط الاتفاقات لا تمكن السلطة الفلسطينية من الاستجابة لعملية التطور الطبيعي للمجتمع المدني، وتفرض على هذه السلطة كبح جوانب مختلفة لعملية التحول الديمقراطي (أبو عمرو، 1995).

لقد نشطت مؤسسات دولية في عرض التمويل لمشاريع تركزت على قضايا البناء وحقوق الإنسان والديمقراطية...الخ، وأمام هذا التدفق التمويلي الهائل، وجد المجتمع الفلسطيني نفسه أمام ظواهر أهمها: التكاثر غير الطبيعي للمنظمات الأهلية والتي جاءت استجابة لتدفق التمويل في مجالات محددة تتعلق بالتناغم مع المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، ولتحسين الظروف المعيشية لأبناء الشعب الفلسطيني. فقد توسع عمل المنظمات الأهلية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية واتخذ مسارات نوعية جديدة واختلفت أدوات وأشكال عملها من الإغاثة أو التطوع والتعبئة من أجل مواجهة سياسات الاحتلال، لتتخذ استراتيجيات جديدة قوامها التعبئة والتأثير والضغط من أجل سن قوانين وتشريعات واقتراح سياسات عامه للسلطة، أو التأثير في العامل الدولي والإقليمي هذا من جهة، ومن جهة ثانية بناء وتطوير وعي مجتمعي في مجالات مختلفة كالديمقراطية وقضايا الحكم الصالح المختلفة، ومن جهة ثالثة ظلت هناك حاجة إلى استمرار تقديم الخدمات الطارئة والتنموية عدا عن التطوير المؤسسي والتنظيمي وتنمية الموارد البشرية (عبد الهادي، 2004)، كما استمرت منظمات العمل الأهلي بإثارة مفاهيم وقيم ومبادئ وأفكار واتجاهات الفئات المستهدفة، وكذلك الأمور ذات الترابط بالقوانين والحريات وحقوق الإنسان أمام الرأي العام وحاولت الضغط على صانعي القرار باتجاه تبني تلك القوانين (أبو رمضان، 2006).

ويرى الدكتور "مصطفى البرغوثي" أن نشأة المنظمات الأهلية كانت لمقاومة الاحتلال، ولكن بعد قيام السلطة الفلسطينية تحول دورها الى جانب ذلك نحو تعزيز الدور الديمقراطي (البرغوثي، 2000)، فيما يرى الباحث "محسن أبو رمضان" من جهته أن العمل الأهلي وبعد قيام السلطة الفلسطينية أخذ الطابع المهني والتخصصي بما استلزم ذلك من بنى إدارية وهيكلية ومالية تفرضها متطلبات الواقع الجديد. (أبو رمضان، 2006), حيث نشطت المنظمات الأهلية في أعمال تعبئة وتأثير وضغط من اجل إعداد مسودة الدستور الفلسطيني، ومن أجل تعديل قانون الانتخابات العامة والمجالس المحلية وغيرها من القضايا والقوانين، وقد استطاعت المنظمات ومن خلال حملات الضغط وبالمشاركة مع عدد من القوى السياسية في تعديل قانون الانتخابات العامة في عام 2005 والمجالس المحلية ليتضمنا الكثير من المواد التي ضمنت مشاركة أفضل للمرأة من خلال نظام الكوتا، إضافة إلى تخفيض سن ترشيح الشباب وإقرار نظامي القوائم والنسبي في الانتخابات التشريعية.

ومن بين هذه القوانين التي ناضلت المنظمات الأهلية من اجل إقرارها كان القانون المتعلق بالجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية, فمنذ العام 1907 كان يتم العمل بقانون الجمعيات الخيرية العثماني، وتم خلال الانتداب البريطاني تعديل قانوني حول وضع المنظمات الأهلية، كما جرى في عهد الاحتلال الإسرائيلي إجراء تعديلات على تسجيل الجمعيات في قطاع غزة بأن أصبح التسجيل يتم في مكتب

الشؤون الداخلية الذي يديره ضابط عسكري، وفي الضفة الغربية كان يتم في مكتب الشؤون الاجتماعية في الإدارة المدنية (الشوا, 2000) لقد شهدت عملية إقرار قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية حوارات وسجالات ساخنة وحملات قادتها المنظمات الأهلية وبدعم من عدد من القوى السياسية والفعاليات الوطنية ومنظمات دولية.

طرحت المنظمات الأهلية مشروعا مفصلاً للقانون، فيما طرح ديوان الفتوى والتشريع مشروعاً آخر, وتركز الاختلاف بين المشروعين على مرجعية التسجيل ودرجة استقلال المنظمات الأهلية , ففي حين حاولت السلطة احتواء العمل الأهلي من خلال مواد في القانون اشترطت تسجيلا للجمعيات والمنظمات في وزارة الداخلية، وخضوعها لإجراءات الوزارة. أصرت المنظمات الأهلية على أن تكون جهة التسجيل لدى وزارة العدل باعتبار ذلك احتكاما للقضاء وليس للأمن. أقر قانون المنظمات الأهلية والذي لم يأت كما أرادت المنظمات الأهلية، كما أنه لم يطلق يد السلطة في التحكم بهذه المنظمات، حيث جاء حلاً وسطاً قام على احترام استقلالية المنظمات الأهلية من جانب وتسجيلها في وزارة الداخلية من جانب أخر مع خضوع هذه المنظمات رقابيا لهيئة الرقابة العامة وليس وزارة الداخلية (محمد، 2007)، كما كانت تطالب شبكة المنظمات الأهلية بأن تكون وزارة العدل هي المرجعية بسبب قربها من مفاهيم القانون والمدنية والعدالة عن سواها من الوزارات.

ظلت حالة النزاع بين المنظمات الأهلية والسلطة الفلسطينية حتى ما بعد إقرار قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية الذي وقعه الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في العام 2000 قائمة، وبخاصة على اللائحة التنفيذية للقانون، حيث قدمت وزارة الداخلية مسودة لائحة تنفيذية للقانون اعترضت المنظمات الأهلية عليها لتجاوز العديد من موادها للقانون، ليصار إلى قيام اللجنة الوزارية المكلفة بعملية الإصلاح بإعداد لائحة تنفيذية أخرى في عام 2004 بالتوافق مع المنظمات الأهلية.

وكانت المنظمات الأهلية في مقدمة الجهود لتشكيل جماعات ضغط لصالح إقرار عدة قوانين وضمنها قانون المعوقين والصحة العامة وقانون الأحوال المدنية، حيث حققت المنظمات الأهلية تحالفا تقاطعت فيه كل ألوان الطيف السياسي في مواجهة القوى التقليدية والأصولية، وقد صح ذلك بوجه خاص فيما يتعلق بحقوق المرأة (البرغوثي، 2000). لقد انخرطت المنظمات الأهلية وبشكل كبير في توفير تنفيذ مشاريع إغاثية طارئة، واضطرت إلى تعديل الكثير من برامجها وتوجهاتها التنموية لتتناسب مع احتياجات المواطنين في ظل الاعتداءات الإسرائيلية التي تصاعدت خلال الانتفاضة الثانية , كما عملت المنظمات الأهلية الفلسطينية وبخاصة منظمات حقوق الإنسان على حماية وإحترام حقوق الإنسان طبقا للمعايير والمواثيق المقرة دوليا، ودعم مبدأ سيادة القانون وتعزيز الثقافة الديمقراطية في

المجتمع الفلسطيني من خلال إعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديموقرطية وتعزيز ممارستها وإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2005).

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر أيلول من العام 2000، اهتمت المنظمات الأهلية الفلسطينية بعدم إجراء تغيير جذري على أهدافها وبرامجها وأدوارها واستراتيجيات عملها بل زادت قناعتها بضرورة الربط المحكم ما بين البرامج الطارئة قصيرة المدى وأهداف التنمية قصيرة ومتوسطة المدى. أي أن هناك بعض المؤسسات الأهلية التي استمرت في تنفيذ برامجها العادية . ولكنها تمتعت بالقدرة والمرونة الكافية لإضافة محاور برامجية جديدة. كما أبرزت تلك التطورات القدرات المحدودة لمنظمات العمل الأهلي على لعب أدوار سياسية هامة ، أو محاولة استبدال أو منافسة الأحزاب السياسية على هذا الصعيد ، أي أن الانتفاضة أبرزت بشكل واضح حدود ومجالات عمل المنظمات الأهلية. لقد أدى هذا الوضوح في الأدوار بين منظمات العمل الأهلي من جهة، والأحزاب السياسية من جهة أخرى إلى تعزيز وتطوير العلاقة بين الطرفين (عبد الهادي، 2004)، وبعكس الانتفاضة السابقة فـإن مسؤولية تلبية احتياجات المجتمع المحلي، في هذه الظروف الصعبة، هي بالأساس مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية وليست مسؤولية المنظمات الأهلية الفلسطينية. أما على الصعيد العملي، فقد استمرت المنظمات الأهلية في تقديم الخدمات المختلفة، وفي القطاعات المختلفة للجمهور الفلسطيني.

وعلى الرغم من حالة إستمرار الإنتفاضة وإنتهاكات سلطات الأحتلال الإسرائيلي ، أستمرت منظمات العمل الأهلي في تعزيز عمليات المأسسة ومبادئ وتطبيقات الحكم السليم داخلها. لقد أعتبرت أن عمليات التطوير المؤسسي هي عملية مستمرة، بغض النظر عن الظروف السائدة . ولا بد من الإشارة هنا إلى نقاط الضعف في دور وعمل المنظمات الأهلية التي تتركز في عدم وجود خطة تنموية ومجتمعية واضحة ومتفق عليها بين الأطراف المختلفة المؤثرة في عملية التنمية ، والتي تمثل المنظمات الأهلية جزءاً رئيسياً منها، كذلك ضعف التنسيق الممأسس والمنظم بين الأطراف المؤثرة وخاصة التنسيق ما بين المنظمات الأهلية الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية ، كما ضعفت إلى أبعد حد، إمكانيات المنظمات الأهلية على التأثير بالسياسات العامة للسلطة الفلسطينية ووزاراتها المختلفة، إضافة إلى إهمال المنظمات الأهلية الفلسطينية للبعد الديمقراطي الداخلي وتركيزها أكثر على البعد الوطني ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي (عبد الهادي، 2004).

وأخيرا لعل المبالغة في دور المنظمات الأهلية يعود إلى مجموعه من الأسباب أولها: ضعف دور الأحزاب السياسية الفلسطينية، أما السبب الثاني فيعود لحالة التذويب الذي حصل لمنظمة التحرير الفلسطينية في السلطة الوطنية الفلسطينية، والسبب الثالث في المبالغة في دور المنظمات الأهلية هو أنها مؤسسات مستقلة مالياً عن السلطة، والسبب الأخير يتعلق بدرجة نضوج الممارسة السياسية على الأقل على الصعيد الداخلي (البرغوثي، 1997). إن المنظمات الأهلية تقوم بدور مهم في دعم الديمقراطية باعتبارها جزءاً رئيسياً من منظمات المجتمع المدني التي تعمل وسيطة بين المواطن والدولة، وهي تؤمن للأفراد فرص المشاركة والتعبير عن المطالب، وتساهم بدور كبير في تطوير وتسريع التحول الديمقراطي وبالذات عندما تكون الأحزاب السياسية ممنوعة في بعض الدول. إن المنظمات الأهلية لا تساهم فقط في تفعيل الحياة السياسية، بل وأيضا الحياة الثقافية والاجتماعية بما يزيد من حيوية الحياة السياسية والثقافية في المجتمعات العربية (سراج الدين وآخرون، 2006).

8.4 الخلاصة:

لقد برز وبشكل كبير أهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في إرساء دعائم الديمقراطية وبخاصة في الوطن العربي, ولا يقتصر دورها في تقديم الخدمة، بل لا بد لها من الانتقال إلى موقع أكثر تفاعلا مع قضايا التحول الديمقراطي والتأثير بشكل أكبر في قضايا شعوبهم وحشد المواطنين للدفع تجاه تعزيز الديمقراطية وترسيخها في مختلف مجالات الحياة.

ومثلت تجربة منظمات المجتمع المدني في فلسطين وبخاصة المنظمات الأهلية تجربة فريدة من نوعها وبخاصة نشوءها وعملها في ظل غياب الدولة, حيث ناضلت من جهة ضد الاحتلال الاسرائيلي من جهة وتعمل من أجل تعزيز صمود المواطنين والدفاع عن حقوقهم وتكريس الديموقراطية الفلسطينية من جهة أخرى.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الأمريكية والتمويل الأمريكي لمناطق السلطة الفلسطينية

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الأمريكية والتمويل الأمريكي لمناطق السلطة الفلسطينية

1.5 مقدمة

يتناول هذا الفصل تاريخ ونشأة التمويل الدولي والمعونات الدولية باعتبارها جزءا من العلاقات بين الدول، كذلك يبحث في تطور الجهود الأمريكية تجاه تشجيع الديمقراطية في العالم قبل وخلال وبعد الحرب الباردة وصولا إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر وأثرها الكبير في خروج إدارة الرئيس جورج بوش من حالة عدم التدخل إلى الدفع باتجاه التحول الديمقراطي في بلدان الشرق الأوسط، على اعتبار أن ضعف الديمقراطية في كثير من البلدان العربية شجع على الإرهاب , ويبحث هذا الفصل في التمويل الأمريكي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبخاصة في أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو، كذلك الدعم الأمريكي للمنظمات الأهلية الفلسطينية في إطار المشاريع والبرامج التي نفذتها وكالة التنمية الأمريكية (USAID) وبخاصة في الفترة من العام 2000 حتى العام 2006.

2.5 تطور تشجيع الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية:

لم تكن الديمقراطية بشكلها المطلق هو ما تسعى إلية الدول الكبرى في سياستها الخارجية، ولو حتى من باب نشر الفضيلة كما يقولون , بعد الحرب العالمية الثانية وإنقسام العالم بين كتلتين متصارعتين، لقد كان مبدأ تأمين أكبر عدد من الحلفاء هو دافع كل من الدولتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الحلبة السياسية الدولية في تقديم الدعم لدول العالم النامية, وعليه لم يكن التركيز على طبيعة الحكم في هذه البلدان هو الحكم في تقديم الدعم المالي الخارجي بقدر التركيز على أن السلطة والنخبة الحاكمة تدور في مدار أحد القطبين، ونتيجة لذلك فإن الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي ساهمتا في تثبيت أركان العديد من الأنظمة الديكتاتوري ة في العالم، وساهمتا في تعزيز مقدرة هذه الأنظمة على قمع أي تمرد شعبي إلا إذا كان في دولة من دول الطرف المعادي (أبو سيف، 2003).

إن للعوامل الدولية تأثير خاص على العملية الديمقراطية في العالم المعاصر، وتشير وجهة النظر هذه إلى أن اليابان وألمانيا تحولتا إلى ديمقراطيات على أيدي الحلفاء، كما سمحت هزيمة قوات المحور باستعادة الديمقراطية في معظم أنحاء أوروبا، فيما يعتبر البعض أن التغييرات في أوروبا الشرقية لم تحصل إلا بعد رفع اليد السوفيتية عن دول أوروبا الشرقية (هلال، 1996). إن انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بنشر الديمقراطية في العالم ليس جديداً، فقد كان نتاجاً لاجتياح نزعة مثالية رمزها المعبر عنها هو الرئيس وودور ويلسون (1912– 1920) الذي شهد عهده إعادة تشكيل السياسة

الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى (1914– 1918) على أساس القيم أكثر من المصالح، فالمثالية عند ويلسون كانت تعني خضوع الأهداف والمصالح المادية مباشرة للمعايير الأخلاقية السامية، والتعظيم من شأن الأهداف المعنوية فتدعيم الديمقراطية ونشرها من وجهة نظره هو الذي يحافظ على علاقات السلام (مصطفى, 2001)، فيما يعتبر آخرون أن بروز الحركة الديمقراطية المعاصرة داخل الخطاب الأمريكي جاء في إطار الحرب الباردة وخاصة خلال الهجوم الأيدلوجي الموجه ضد الشيوعية (الشرقاوي، 2004).

لقد جعل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في عهده حقوق الإنسان ركنا رئيسيا من أركان السياسة الخارجية لإدارته، أما في عهد الرئيس رونالد ريغان فقد تعاظم الحديث عن الديمقراطية إلى درجة انه دعا في خطاب له في عام 1982 أمام البرلمان البريطاني إلى حملة من اجل الديمقراطية في العالم أجمع. ويرى البعض انه كان المقصود بهذه الحملة هو تغيير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة التي كانت لسنين طويلة خلت تدعم أنظمة حكم دكتاتورية في أرجاء مختلفة من العالم، وكما تحدث ريجان عن إستراتجية تطوير الديمقراطية في الخارج باعتباره زعيم العالم الحر (الشرقاوي، 2004)، وحققت الولايات المتحدة قدرا من النجاح خاصة في أمريكا اللاتينية, فم ع حلول عام 1990 تم تغيير عدة أنظمة دكتاتورية دموية كانت تعتمد في بقائها بقدر ما على الولايات المتحدة، وقد حل مكانها أنظمة محافظة ديمقراطية في دول مثل السلفادور ونيكارجوا وغيرها (حرب، 2007).

أما عن الوضع في فترة حكم إدارة كلينتون، فقد تكرر الحديث عن أهمية تطوير الديمقراطية في الخارج إلا أن التركيز الأكبر كان من نصيب محاولات الوصول إلى اتفاق سلام أكثر من محاولات ما سمي بالدمقرطة، وكرس في هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحمل تكلفة الضغوط من أجل إصلاحات سياسية داخل مجتمعات تقليدية ومقهورة، كما ظهر خلال فترة كلينتون نوع مما سمي بالرومانسية الجديدة خاصة خلال العامين الأولين من رئاسته حين تدخلت الولايات المتحدة في عملية بناء الصومال وحفظ السلام في البوسنة وبحلول عام 1996 بدأت إدارته في تبني نهج أكثر براجماتية وواقعية تحت شعار أمريكا لا بد أن تقود، ومن ثم استمر تدعيم الديمقراطية بالطرق التي تخدم المصالح الأمريكية فقط (الشرقاوي، 2004).

3.5 الجهود الأمريكية من أجل تعزيز الديمقراطية في البلدان العربية:

لم يكن السعي الأمريكي لإحداث تغيير ديمقراطي في المنطقة العربية جديداً، لقد كان هناك ما يشير إلى وجود دور أمريكي ملحوظ في دعم الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العالم العربي على الرغم من أن هذا الدور كان هامشياً، لقد تمثل هذا الدور الأمريكي في استخدام شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان كأوراق ضغط على بعض الدول العربية خصوصا تلك الدول التي اتسمت علاقاتها مع الولايات المتحدة بالتوتر (الشرقاوي، 2004). فعلى مر العقود الخمسة الماضية كانت السياسة الأمريكية في العالم العربي تعتمد إلى حد كبير على المفهوم القائل بأن الوضع السياسي الراهن في المنطقة يخدم مصالح واشنطن في الشرق الأوسط على أفضل وجه. وبمساعدة دول شريكة عربيا مثل مصر والمملكة العربية السعودية والأردن والبحرين والكويت والمغرب حققت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من أهدافها، تحديداً تأمين تدفق النفط من الخليج العربي، وضمان أمن إسرائيل، ومواجهة الدول المارقة، ومكافحة الإرهاب، واحتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة خلال الحرب الباردة (أولبرايت وآخرون، 2005)، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مواجهة الاتحاد السوفيتي والسعي لتحقيق الهيمنة العالمية فرفعت شعار " الدفاع عن العالم الحر" في مواجهة الستار الحديدي, أو ما أسمته بالعالم المقيد (مصطفى, 2001).

وقد سعت الإدارات الأمريكية جميعا إلى منع ما يصدر من المنطقة من تهديدات لأمن الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، فقد كان الخطر المتصور هو إمكانية وجود علاقات وثيقة بين الاتحاد السوفييتي وأنظمة الحكم العربية، مما أدى بالولايات المتحدة إلى أن تكون متسامحة مع الحكومات الأوتوقراطية لأنها معادية للسوفييت (أوتاواي، 2005). الباحثة والدبلوماسية السابقة "ميشيل دوروشر" أشارت من جهتها إلى أن إهتمام الولايات المتحدة كان منصباً حتى السبعينات على حرية تدفق النفط الذي يتطلب استقراراً أمنياً وسياسياً ، وعلى بناء السلام بين إسرائيل والدول العربية ، واكتسب التعاون العسكري والاستراتيجي أهمية متزايدة في الثمانينات لحماية تدفق النفط وتأمين نقاط الحشد لعمليات الولايات المتحدة العسكرية في آسيا وأفريقيا. كما تزايد تركيز الولايات المتحدة في الثمانينات على متطلبات النمو الاقتصادي كعامل حاسم في الحفاظ على استقرار الدول العربية (دون، 2004).

لقد تمثل هذا الدور الأمريكي كذلك في تقديم المساعدات الأقتصادية لبعض دول المنطقة من أجل تحقيق التنمية في هذه الدول، وذلك من منطلق أن إنجاز التنمية من شأنه التسريع بعملية التحول الديمقراطي وترسيخ المبادئ الديمقراطية، أيضا هذه المساعدات كانت تصب في برامج لها صلة وثيقة بالتحول الديمقراطي مثل: تطوير أداء المؤسسات التشريعية والقضائية، ودعم منظمات المجتمع المدني، وتعزيز أساليب مراقبة حقوق الإنسان، وتدعيم البحث العلمي في مجالات الديمقراطية

(زرنوقة، 2004). ويجب ملاحظة أن الدور الأمريكي في هذا الصدد كان براجماتيا، بل وانتهازيا، ذلك أنه نهض على معايير مزدوجة فكثيرا ما غضت الإدارة الأمريكية الطرف عن ممارسات غير ديمقراطية في المنطقة لكونها تتفق مع مصالحها (الشرقاوي، 2004).

عقب انتهاء الحرب الباردة لم تهتم الولايات المتحدة بالديمقراطية بالشكل الذي سمحت به التوازنات الدولية، واستمر تقييم الديمقراطية في إطار ما تخدم به الأهداف الأمريكية، وفي فترة ما بعد حرب الخليج الثانية (1991) نادى بعض المثاليين بأنه قد حان الوقت لنشر الديمقراطية في المنطقة، إلا أن الرئيس بوش الأب فضل الوضع الإقليمي كما هو، وحلفاء أمريكا كما هم (الشرقاوي، 2004)، فيما افترض الرسميون الأمريكان في تسعينيات القرن الماضي عموماً مع استثناءات نادرة ، أن الضغط الشديد لتحقيق الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى عدم استقرار مصالح الولايات المتحدة، وربما إلى إلحاق الضرر بها، وقد عزز هذا الانطباع الانفتاح السياسي المنفلت فـي الجزائر والذي أدى إلى عقد من الحرب الأهلية بعدما رفضت نتائج الانتخابات والتي حقق فيها الإسلاميون إنتصارات كبيرة في عام 1991 (دون، 2004).

لقد افترض المسئولون الأمريكيون خلال التسعينات من القرن الماضي أن متابعة الإصلاح السياسي والديمقراطية في الدول العربية قد يعيق التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي وهي بؤرة اهتمام الدبلوماسية الأمريكية ، الاتجاه العام للخارجية الأمريكية والبيت الأبيض يعتقد بسهولة التعامل مع الحكام الأوتوقراطيين أكثر من البرلمانات أو الهيئات الانتخابية غير المضمونة. كما اعتقد هؤلاء أن استمرار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني قد منع الشعوب والأنظمة العربية من التركيز على الإصلاح الداخلي، والأهم من كل ذلك وعلى المستوى العملي فقد رفض كبار المسئولين الحكوميين الأمريكيين وعلى الدوام طرح قضايا الإصلاح الداخلي مع القادة العرب (دون، 2004).

4.5 الدعم الأمريكي للديمقراطية في الشرق الأوسط في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر:

دخل الرئيس الأمريكي جورج بوش وفريقه البيت الأبيض في عام 2001 واعدين بتورط أقل في المسائل الدولية والتي لا ترتبط بالمصالح الأمريكية الحيوية، إلا أن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر غيرت راديكاليا من هذا التوجه، وبدت الحاجة ماسة لبناء تحالف للقيام بما يسمى الحرب ضد الإرهاب، وربما يكون التغيير الحقيقي والكبير الفارق بين ما قبل 11 أيلول/ سبتمبر وما بعده عند إدارة الرئيس بوش هو تعديل الإدارة الأمريكية لتوجهاتها ليصبح هناك تركيز اكبر على السياسة الخارجية (الشرقاوي, 2004)، فقد شكلت الهجمات على مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" في واشنطن العاصمة في 11 أيلول/ سبتمبر تحديا للفرضية التي قامت عليها السياسات

الأمريكية في الشرق الأوسط، فبعد الهجمات بدأ صانعو السياسات يتساءلون عما إذا كانت الأنظمة السياسية السلطوية في الشرق الأوسط مصادر استقرار، أو الأسباب الرئيسية للنفور السياسي والتطرف اللذين حفزا نشوء منظمات مثل تنظيم القاعدة، ومن الواضح أن إدارة بوش تعتقد أن الطريقة الفضلى لتجفيف المستنقع الذي ينتج إرهابيين هي تعزيز الديمقراطية والإصلاحات على نطاق أوسع في الشرق الأوسط (أولبرايت، وآخرون، 2005)، ويعتقد الرئيس بوش أن الديمقراطية كقيمة محورية في الحضارة الأمريكية هي الهدف الحقيقي لما يسمى "الإرهاب" باعتبارها كل الخير للوجود الأمريكي، وبهذا جعل الصراع صراعا حضاريا وليس فقط عسكريا أو صراعاً ضد الإرهاب، وموقع الديمقراطية فيها ليس كقيمة يتم السعي لتحقيقها بقدر ما هي أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية (الشرقاوي، 2004).

لقد حاولت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط أن توازن المفهوم التالي لأحداث 11 أيلول/ سبتمبر حول لزوم ديمقراطي مع الهموم القديمة حول الوصول إلى النفط وأمن الولايات المتحدة وإسرائيل (أوتاواي، 2005). كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن غياب الديمقراطية، وقصور العملية التعليمية، وتعثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غالبية دول العالم الإسلامي وخاصة العربي، أحد أسباب "الإرهاب الدولي" المختلفة، وأثارت دعوتها الدول المعنية إلى إدخال إصلاحات لمعالجة القصور في المجالات المذكورة إلى ردود فعل غاضبة في الأوساط السياسية وقطاعات من الرأي العام، واعتبر البعض أن محاولات الولايات المتحدة للتأثير على الرأي العام لتقبل الدعوة للقيام بهذه الإصلاحا ت محاولة لاختراق الأمن القومي للدول المعنية، وانتهاك مقدساتها، وطمس هويتها الوطنية وازدراء تراثها (الغطريفي، 2004).

لقد ربط الخطاب الأمريكي الرسمي بشدة بين الإرهاب وغياب الديمقراطية، حيث كان باستمرار المتطرفون الإسلاميون هم الإرهابيين الرئيسيين الذين ترعرعوا في مناخ القهر، إلا أنه في المقابل تتطلب الحرب ضد الإرهاب تحالفا قويا مع الدول الإسلامية ديمقراطية كانت أم لا (الشرقاوي, 2004). فيما اعتبر أنه بعد الغزو الأميركي واحتلال العراق أصبح الترويج للديمقراطية الشعار المفضل لإدارة بوش, فقد سارت الديمقراطية جنباً إلى جنب مع "الحرب على الإرهاب". وكان الرهان على أن الديمقراطية هي السلاح الأمضى في الترسانة الأميركية والقوى الغربية ضد القاعدة والعناصر الإسلامية المتطرفة الأخرى في المنطقة , كما أنه كان ينظر إلى الدعوة إلى الديمقراطية على أنها مخرج من الصعوبات التي واجهت إدارة بوش لإحلال السلام في العراق، بالإضافة إلى التوتر الشعبي في الولايات المتحدة بسبب الظروف الأمنية المتدهورة هناك ، والمعلومات الزائفة عن برامج أسلحة العراق وعلاقته بتنظيم القاعدة (جرجس، 2006).

لقد رفعت الولايات المتحدة بين عامي 2002-2004 من شأن الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي كأهداف للسياسة في الشرق الأوسط، وأطلقت العديد من المبادرات والبرامج الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط , وتتكون الجهود الأميركية لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط من عدة عناصر: العنصر الأول والأكثر وضوحا للعيان هو التصريحات الصادرة عن الرئيس الأمريكي وعن مسئولين آخرين رفيعي المستوى في الحكومة ونشير إلى خطاب حالة الاتحاد، الذي ألقاه الرئيس بوش في 2 فبراير 2005 والذي قال فيه: " **سوف تقف أميركا إلى جانب حلفاء الحرية لدعم الحركات الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وخارجها... هدفنا هو بناء وحفظ مجتمع من الدول الحرة والمستقلة ذات الحكومات التي تخضع لمحاسبة مواطنيها وتعكس ثقافاتهم . ولأن الديمقراطيات تحترم شعوبها والشعوب المجاورة، فإن تعزيز الحرية سيؤدي إلى السلام** " (US Info, 2005)، أما العنصر الثاني فيتكون من الالتزامات الدبلوماسية الهادئة مع بلدان عديدة في المنطقة، ثم يأتي العنصر الثالث والمفهوم بدرجة أقل من سابقيه وهو عبارة عن مجموعه متنوعة من برامج دعم الديمقراطية التي ينفذها فاعلين حكوميين وغير حكوميين (Democracy fact sheet, 2004).

وكان من ضمن هذه المبادرات :

- مبادرة منطقة التجارة الحرة لدول الشرق الأوسط.
- مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.
- برامج مساعدة الديمقراطية للشرق الأوسط التي تشمل تلك التي تدار بواسطة مبادرة شراكة الشرق الأوسط.
- مكتب وزارة الخارجية الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل.
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

أطلقت "مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية" (Middle East Partnership initiative) عام 2002 بهدف تنسيق وإدارة جدول الأعمال الإصلاحي للحكومة الأمريكية في مجالات الاقتصاد والسياسة والتعليم وقضايا المرأة، وعمليا سعت المبادرة إلى تشجيع التجارة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز حكم القانون والمجتمع المدني والمساعدة على تحسين فرص التحصيل العلمي ونوعية التعليم والتصدي للتحديات التي تواجهها النساء في العالم العربي (أولبرايت وآخرون، 2005).

وفيما يخص مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، فقد أقترحتها إدارة الرئيس بوش في العام 2004 أثناء رئاسة الولايات المتحدة لمجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى G8، بحيث يتم من

خلال هذه المبادرة عقد لقاءات دورية سنوية بين الحكومات ومجتمعات الأعمال والمجتمع المدني في الدول الأعضاء في هذه المبادرة وهم: دول الشرق الأوسط ومجموعة الثمانية، حيث تؤمن الدول الغربية أن عدم الاستقرار في دول الشرق الأوسط العربية يضر بأمن ومصالح الدول الغربية، لذلك تسعى تلك الأخيرة لدعم الاستقرار الاقتصادي والتحول الديمقراطي ودعم إصلاح النظام التعليمي في الدول العربية (كوفمان ويركس، 2006). أما وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" فقد قالت: "إن الرئيس بوش يُؤمِن بأن الإصلاحات الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير هي ضرورة أخلاقية وإستراتيجية، وأن مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية هي جزء لا يتجزأ من إستراتيجي الرئيس التطلعية من أجل الحرية (US Info, 2005).

وفجرت مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير جدلا واسعا بين مختلف الطبقات الفكرية والسياسية وبخاصة العربية، وفي مقدمة هذه الملاحظات أن هذا المشروع جاء كإسقاط من الخارج وبمعزل عن شعوب المنطقة، بل وحتى حكامها، وهذا يحدد ومنذ البداية أن المشروع هو بمثابة خطة عمل مفروضة من الخارج دون مراعاة لإرادة بلدان المنطقة شعوبا وحكومات. وكذلك فأن هذا المشروع يوحي بأن مساعي واشنطن لفرض هيمنتها على العالم إنما تتخذ من الشرق الأوسط نقطة انطلاق أساسية، وأن غزو أفغانستان ثم العراق كانتا خطوتان على هذا الطريق (الأشهب والحسيني، 2005). وكانت الدعوات التي تؤكد أن الشرق الأوسط الجديد لن يكون نتاجا لمخطط أمريكي مبسط، وأن على أبناء المنطقة خاصة القوى الأصيلة الأساسية فيها ألا تكون مجرد قوى مفعول بها، وألا تكون مجرد موضوع لتلك التغيرات العاصفة بلا حول ولا قوة (حرب، 2007).

فيما إعتبر بعض المراقبين الأمريكيين مثل "تمارا كوفمان ويتس" الباحثة في مؤسسة بروكينغز الأمريكية أن إدارة بوش حققت تقدماً كبيراً في تحويل السفينة الضخمة للسياسة الخارجية الأمريكية. ففي عام 2004 كان هناك القليل من البرامج التي تدعم الخطب الرنانة، وكانت الديمقراطية وحقوق الإنسان تدفع إلى قاع جدول الإعمال في الاجتماعات الثنائية بين الرسميين الأمريكيين والعرب، أما اليوم فإنه يفهم التزام الرئيس بوش بنشر الديمقراطية كأولوية في سياسته الخارجية (ويتس، 2006). وفي الوقت الذي يرى فيه مسئولون أمريكيون أن جهود الإدارة الأمريكية لدعم الديمقراطية بدأت تؤتي ثمارها، يرى تيار آخر من المراقبين الأمريكيين أن الديمقراطية التي تسعى إدارة الرئيس بوش إلى إقرارها في المنطقة العربية، وتخصص من أجل نشرها جهودا ومبالغ كبيرة، قد لا تكون بالضرورة في مصلحة الولايات المتحدة في الأجل المنظور، ذلك أنها قد لا تفضي بالضرورة إلى وجود حكومات أو أنظمة معاونة لواشنطن، بحيث تساعد على مواصلة الإصلاح السياسي في تلك الدول بالتزامن مع الإبقاء على التنسيق المستمر والإستراتيجي مع واشنطن من أجل دعم وصيانة مصالح الجانبين

(كوفمان ويركس، 2006)، فقد كان للتيارات الإسلامية والحركات الراديكالية المناوئة لواشنطن وسياساتها في المنطقة حضور ملحوظ ومؤثر في مجريات الانتخابات التي أجريت خلال العامين 2005 و 2006، في كل من مصر والعراق ولبنان والأراضي الفلسطينية. فيما أعتبر آخرون أن أهم أداة بالنسبة للحكومة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية هي الحوار المباشر مع الحكومات العربية، ويجب أن تتم هذه المحادثات بمعظمها في الكواليس (أولبرايت وآخرون، 2005).

5.5 الموقف الأمريكي من الأنتخابات التشريعية الفلسطينية يناير/ كانون ثان 2006:

آثار فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في السادس والعشرين من كانون ثان يناير 2006 والتي حصلت على 76 مقعدا في المجلس التشريعي الفلسطيني المكون من 132 مقعدا بينما حصلت حركة فتح على 45 مقعدا صدمة كبرى بل ووصفت بأنها كانت زلزالاً هز منطقة الشرق الأوسط، ولم يكن رد الفعل الأمريكي بعيدا عن المواقف داخل إسرائيل، فقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عقب إعلان نتائج الانتخابات أن الولايات المتحدة لن تتعامل مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ما لم تدعم السلام مع إسرائيل في إيجاز لموقف قد يبقي واشنطن على هامش دبلوماسية الشرق الأوسط بعد الفوز الكبير الذي حققته حماس في الانتخابات الفلسطينية .

وقال بوش في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض في إشارة إلى "حماس" التي تعتبرها واشنطن جماعة "إرهابية " "أن الحزب السياسي الذي يتبنى تدمير إسرائيل ضمن برنامجه هو حزب لن نتعامل معه" وكان بوش الذي جعل تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط من أهداف رئاسته الثانية قد ضغط على الرئيس الفلسطيني محمود عباس من أجل إجراء انتخابات المجلس التشريعي رغم ما أوضحته استطلاعات الرأي من أن حماس ستبلي فيها بلاءً حسناً . (العربية نت، 2006), وكذلك حصول حماس على نسبة كبيرة من المجالس المحلية التي سبقت الأنتخابات التشريعية، وكان البيت الأبيض استبق الانتخابات التشريعية الفلسطينية بالتأكيد على أن الولايات المتحدة تعتبر حركة حماس إرهابية، وبالتالي فإنها لن تقيم اتصال مع أي عضو من الحركة يفوز بمقعد في الانتخابات التشريعية المقبلة.

وفي رد دولي منسق للضغط على حماس أصدرت اللجنة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الروسي، الأمم المتحدة) بياناً يوجه مطالب إلى حركة حماس بعد أن فازت في الانتخابات. وقال البيان "يتطلب حل الدولتين للصراع أن ينبذ كل المشاركين في العملية الديمقراطية العنف و"الإرهاب" ويقبلوا حق إسرائيل في الوجود وينزعوا أسلحتهم."

لكن حماس أكدت وعلى لسان قادتها أنها لن تعترف مطلقًا بإسرائيل، ورغم أنها قد تكون مستعدة للتفاوض على شروط هدنة مؤقتة، إلا أن قادتها أعلنوا رفضهم الإذعان للضغوط الدولية، وأكدوا أن

الحركة قد تلتزم بهدنة مع إسرائيل كإجراء مؤقت يشمل إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، لكنها لن تتخلى عن هدفها على المدى الطويل بتدمير إسرائيل .وعقب تشكيل حركة حماس الحكومة في 2006/3/25 برئاسة "إسماعيل هنية" بادرت إسرائيل بانتهاج سلسلة من الضغوط على حكومة حماس من أجل إخضاعها لشروطها (بنبذ "الإرهاب"، والاعتراف بإسرائيل، والقبول بجميع الاتفاقات السابقة الموقعة، وإلغاء ميثاق الحركة "الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل)، أو إفشالها وإسقاطها و كان أبرز هذه الضغوط هو عملية الحصار والخنق الاقتصادي، وضاعفت مشاركة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وكندا واليابان في الحصار بتعليق معونتهم للسلطة الفلسطينية.

لقد اتسمت الإستراتيجية الأميركية والأوروبية تجاه حماس خلال الأشهر السبعة الأولى من 2006 بتكثيف الضغوط على حماس وحكومتها من خلال إيقاف برامج المساعدات الاقتصادية والمالية الغربية المقدمة للفلسطينيين، وتوظيف أدوات الضغط العسكري والحصار السياسي داخلياً والدبلوماسي إقليمياً ودولياً بهدف إجبار حماس على نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل والقبول غير المشروط باتفاقات السلام المبرمة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية –شروط اللجنة الرباعية – أو في حال الممانعة إفشالاً لحكومة إسماعيل هنية بتغييب فاعليتها في تسيير الشأن العام وتعم يق عزلتها (حمزاوي، 2006).

لقد وصفت هذه الإجراءات الأمريكية تجاه حركة حماس بأنها انقلاب لإدارة بوش على خطابها المعلن منذ 2001 حول مركزية الديمقراطية والإصلاح السياسي والانتخابات الحرة في العالم العربي، واستبدالها بإشارات متواترة إلى مخاطر الانتخابات في المجتمعات غير الديمقراطية ، واختلف المراقبون حول تأثير السياسة التي انتهجتها الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بحركة حماس. فلقد اعتبرت مجموعة الأزمات الدولية في تقرير حديث لها أن سياسة عزل حماس وفرض العقوبات على غزة سياسة مفلسة، وقد أدت إلى عكس النتائج المرجوة في كافة المجالات، حيث تصاعد العنف الذي يضر بالفلسطينيين والاسرئيليين معاً، وأصبحت الأوضاع الاقتصادية في القطاع مأساوية، بما يولد الغضب واليأس، وأضرت هذه السياسة بمصداقية الرئيس الفلسطيني محمود عباس وغيره من العناصرالبراجماتية , وفى الوقت الذي تتعثر فيه عملية السلام، تتعزز قبضة حماس على قطاع غزة وهو عكس الهدف الرئيس لسياسة العزل تلك. (مجموعة الأزمات الدولية، 2008).

بلا شك فإن جهود الإدارة الأمريكية تجاه تشجيع الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط ارتبطت بخوف حقيقي من أن التحول السياسي للشرق الأوسط قد يؤدي إلى محصلات تهدد مصالح الولايات المتحدة، من قبيل أن يصعد إلى السلطة إسلاميون راديكاليون في بعض البلدان، أو عدم استقرار شديد في بلدان أخرى, فيما تؤكد كبيرة باحثي مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي "مارينا أوتاواي" أن الالتزام

الأيديولوجي والمعنوي لإدارة بوش بالديمقراطية في الشرق الأوسط ليس الآن محلاً للشك. لكن الذي ما زال محلاً للشك هو إذا ما كانت سياسة تريد تحقيق كثير من الأهداف المتعارضة يمكن أن تحقق الانسجام ويكون لها تأثير إيجابي شامل في التحول الديمقراطي في المنطقة (أوتاواي، 2005).

6.5 نشأة وتاريخ التمويل الدولي:

لقد بدأت قضية المعونات الدولية تظهر على السطح في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حين أخذت القوى الغربية بعين الاعتبار مستعمراتها والبلدان الفقيرة. ففي بريطانيا كان قرار تنمية المستعمرات 1929 هو الذروة لعملية طويلة من التحرك من سياسة عدم التدخل في العمليات الاقتصادية للمستعمرات إلى المساعدة، ولكن كان ذلك بقيود محددة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فوجهت معونتها في ثلاثينيات وأربعينات القرن الماضي إلى بلدان أمريكا اللاتينية تحت إطار سياسة الجوار الجيد لإدارة الرئيس روزفلت، وفي الحقيقة أن هذه السياسة هي قديمة تعود إلى القرن التاسع عشر ففي عام 1819 مرر قانونا لإغاثة مواطنين في فنزويلا (Kanbur, 2003).

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية خرجت مبادرتين هامتين في مجال التمويل وتقديم المعونة على المستوى الدولي، كانت أولهما: إنشاء البنك الدولي الذي بدأ أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في بريتون وودز بولاية نيو هامشير الأميركية، وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ 250 مليون دولار في عام 1947، وقد خصص القرض لمجهودات إعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية.

واستمرت جهود الإعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل في ما بعد النزاعات والتي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول . (www.worldbank.org), فيما كانت المبادرة الثانية: مشروع مارشال الذي مولته الولايات المتحدة بغرض إعادة إعمار الدول الأوروبية التي تضررت من جراء الحرب العالمية الثانية ، وتكلف حوالي 13 مليار دولار أمريكي آنذاك وتم توفيرها من الميزانية الأمريكية الفيدرالية. وتأتي هذه الخطة بعد بروز الأمريكيين المترنح في الحرب العالمية الثانية كقوة عالمية، فقد طوروا في النهاية سياسات خارجية وإستراتيجية عامة "تتلاءم مع مسؤولياتهم الجديدة كأكبر دائن، وأكبر منتج، وأكبر مستهلك في القرن العشرين"،" كما منحوا أنفسهم صورة قومية جديدة لأميركا كقوة تستطيع أن تجمع بين الزعامة العسكرية والسياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي، وهي صورة لا بد أن تعود إلى الظهور كلما خرجت دول من الحرب والبؤس لتتطلع قدما نحو مستقبل جديد وواعد (USA Journal, 2006).

لقد جند وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورج مارشال، والرئيس الأمريكي هاري ترومان عام 1947 الشعب الأمريكي في برنامج مثير لإعادة بناء أوروبا التي خرجت مدمرة من الحرب العالمية الثانية، وأوشكت على الوقوع في قبضة الشيوعية. (جونسون، 2002)، لقد أدت ثلاثة تطورات طارئة إلى إنشاء مشروع أميركي جديد خاص لمساعدة أوروبا الغربية في ربيع العام 1947. التطور الأول: كان الوضع الطبيعي على الأرض في القارة الأوروبية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد النكسات الناجمة عن موجة البرد القارص للعامين 1946-1947. وكان التطور الثاني: هو فشل مبدأ ترومان – وهو خطة جريئة لمساعدة اليونان وتركيا على مقاومة الضغوط السوفيتية – في أن يشير إلى طريق بنّاء يسير إلى الأمام. وكان التطور الثالث: التجربة المرهقة لوزير الخارجية جورج مارشال في مؤتمر موسكو لوزراء الخارجية الذي كرّس لبحث مستقبل ألمانيا، في شهري آذار/مارس ونيسان/إبريل من العام 1947.

كما أظهر نجاح مشروع مارشال للكوادر العليا في الحكومة الأمريكية أن المعونة الأمريكية الخارجية تستطيع أن تلعب دوراً فعالاً في المجتمع الدولي بالإضافة إلى الاستفادة الكبيرة التي تعود على الولايات المتحدة في نواحي كثيرة من جراء تقديم هذه المساعدات ، وكذلك مدى فاعلية المعونة الاقتصادية في التأثير على الحكومات الأخرى، كما دلل عل ى وجوب تركيز الولايات المتحدة عل ى المعونات الاقتصادية بالنسبة للدول النامية، حيث أن التجربة الأمريكية في أوروبا أثبتت استفادة الدول الأوربية من هذه المعونة وانطلقت في ثبات على طريق النمو الاقتصادي، وعقد تحالفات طويلة مع الولايات المتحدة (ماسلوسكي, 2006), فيما اعتبر الكاتب نصر شمالي أن واشنطن نجحت من خلال مشروع مارشال في تحقيق سيطرتها عن طريق الاستثمارات وشراء المشروعات القائمة في أوروبا واليابان، مقابل وعود بالتسديد بالدولار، ومقابل إعطاء الدائنين شهادات بتلك الوعود (شمالي، 2003), أما المفكر العربي سعد الدين إبراهيم فأعتبر انه لولا مشروع مارشال الأمريكي (1947) ما برزت ألمانيا كقوة اقتصادية . صناعية . ديمقراطية، على النحو الذي نراه اليوم، كما كانت أحد المعجزات الماضية لمشروع مارشال الذي استفادت منه، أيضاً، كل من فرنسا وإيطاليا، هو السوق الأوربية المشتركة، الذي تطور بدوره إلى "الاتحاد الأوربي"، الذي بدأ بسبع دول، ثم توسع إلى خمسة عشر، ثم إلى خمسة وعشرين (إبراهيم، 2004).

أما في ستينيات وسبعينات القرن الماضي خلال الحرب الباردة فقد توسعت المساعدات الثنائية بين الدول، كذلك الأمر بين المؤسسات المتعددة الأطراف وبخاصة البنك الدولي، وذلك في أعقاب انتهاء مصادر إعمار أوروبا واليابان في الستينات، وتم توجيه المعونات متعددة الأطراف بشكل كبير للدول النامية (Kanbur, 2003).

7.5 برامج الإدارة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط:

خلال العقدين الأخيرين أعيد تشكيل المساعدة الغربية التنموية مع التغيرات العريضة التي طرأت على النظام العالمي الجديد مع نهاية الحرب الباردة، وارتبطت صناعة التنمية تاريخيا بعملية إعادة البناء ما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية النظام العالمي الجديد، حيث أمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بزمام الأمور (حنفي وطبر، 2006). وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية حاليا مساعدات اقتصادية وعسكرية إلى العالم العربي بقيمة 5,5 بليون دولار سنويا في ما عدا المساعدات المخصصة لإعادة إعمار العراق (أولبرايت وآخرون، 2005)، وفي خلال السنوات التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر كثفت الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس جورج بوش الابن من الدعوات المنادية بالإصلاح في بلدان الشرق الأوسط، الأمر الذي يعد ذا أهمية إستراتيجية بعيدة المدى بالنسبة إلى مصالح الأمن الوطني للولايات المتحدة الأمريكية ، وإلى المسعى الأمريكي لتمكين شعوب المنطقة من الاستفادة من المزايا التي يمكن أن تتحقق بمزيد من الحريّة والفرص (دون, 2004)، كما زادت مقتضيات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول/ سبتمبر من أهمية الكثير من تلك البرامج.

لقد أصبحت قضية ترويج الديمقراطية عنصراً هاماً للمعونة الخارجية الأمريكية، وللسياسة الخارجية الأمريكية، بل وأداة من أدواتها السياسية والدبلوماسية منذ نهاية التسعينات. وتشير الإحصاءات إلى أن الإنفاق الأمريكي على المساعدات الخاصة بدعم الديمقراطية بلغ خلال العقد الماضي حوالي " 700 مليون دولار" قدمت لما يقرب من مائة دولة من خلال الهيئات والمؤسسات الأمريكية (مصطفى, 2001), وقد ساعد على دعم هذا التوجه سرعة التحولات التي اجتاحت العالم في اتجاه التطور الديمقراطي منذ عقد الثمانينات وأوائل التسعينات، فضلاً عن تغير الظروف الدولية بانقضاء الحرب الباردة.

إن معظم برامج دعم الديمقراطية هي من تمويل الحكومة الأمريكية، ولا تقوم الحكومة الأمريكية بتطبيق المشاريع بصورة مباشرة وإنما تعتمد على مجموعه من وكالات التنفيذ الربحية وغير الربحية (Democracy fact sheet, 2004), وتنقسم هذه البرامج إلى منظمات تمويلية تابعه للحكومة الأمريكية وتديرها وزارة الخارجية الأمريكية مثل:

- مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط (MEPI) والتي أطلقت عام 2002 وهي تهدف إلى دعم مبادرات الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي وتطوير التعليم وتعزيز مكانة المرأة في الشرق الأوسط، وقد استثمرت المبادرة ما يربو عن 293 مليون دولار أمريكي خلال أربع سنوات في

جملة من البرامج ناهزت 350 برنامجا وشملت 16 بلدا بالإضافة إلى الأراضي الفلسطينية. إنّ دعم الدعوات الداخلية المنادية بالإصلاح يُعدّ أمرا ذا أهميّة إستراتيجية بعيدة المدى بالنسبة إلى مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وإلى المسعى الأمريكي لتمكين شعوب المنطقة من الاستفادة من المزايا التي يمكن أن تتحقق بمزيد من الحريّة والفرص (MEPI). ويعمل مكتب مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط في صلب إدارة شؤون الشر ق الأوسط بوزارة الخارجية الأميركية ، ويمثل المبادرة في المنطقة مكتبين إقليميين في أبي ظبي بالإمارات العربية المتحدة وتونس.

- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وقع الرئيس جون كينيدي على القرار التنفيذي لإنشاء المنظمة (USAID) عام 1961 وكان ينوي أن تراعي المنظمة التركيز على جهود مساندة النمو الاقتصادي من خلال التجارة وتحسين الزراعة وتحسين الصحة العامة ونشر الديمقراطية ومنع المنازعات وتوفير المساعدات الإنسانية عند الحاجة ، وتعمل الوكالة من خلال عدة مكاتب لها: مكتب آسيا والشرق الأدنى (ANE) ومكتب مبادرات الانتقال (OTI) ومكتب الديمقراطية والحكم (DG). وتشغل الوكالة الكثير من المشروعات والبرامج في سبع دول شرق أوسطية: مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن، وتشمل هذه البرامج والمشروعات النواحي التنموية في مجالات متعددة مثل الزراعة والاقتصاد والبيئة والإصلاح السياسي لدول المنطقة (ماسلوسكي, 2006)، وتقدم وكالة التنمية الأمريكية نفسها على أنها هيئة مستقلة للحكومة الفيدرالية تقوم بتنفيذ المساعدة الخارجية والمساعدة الإنسانية لتدعيم المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يتضح جلياً في حالة المساعدات الثنائية بين الحكومات حيث تكون المنحة مشروطة بشروط معينة تتعلق بالحكم والشفافية (حنفي وطبر، 2006).
- مؤسسة تحدي الألفية (MCC) مؤسسة حكومية تدعم تطور الديمقراطية عبر منح مساعدات انطلاقاً من معايير معينة مثل الحقوق السياسية والمساءلة وسيادة القانون ومحاربة الفساد علما بأنها لا تمول حصرا الاقتراحات المتعلقة بالديمقراطية.

8.5 مبادرات خاصة متعددة الطرف حول السياسات:

مبادرة الشرق الأوسط الأكبر وشمال أفريقيا (BMENA) وتهدف إلى تعزيز الحرية والديمقراطية والازدهار في الشرق الأوسط الأكبر من خلال مجموعه آليات تشارك فيها حكوما ت مجموعة الثماني وحكومات منطقة الشرق الأوسط الأكبر والمجتمع الأهلي وقطاع الأعمال.

أما المنظمات شبة الحكومية التي أنشأها الكونغرس الأمريكي ويضطلع بتمويلها فهي تعمل بشكل مستقل عن الحكومة الأمريكية وهي الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية (NED) ومعهد الولايات المتحدة للسلام (USIP).

9.5 تاريخ وواقع التمويل الأمريكي للشعب الفلسطيني:

بدأت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية تأخذ منحى إيجابياً بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية عام 1993، عندما كان "بيل كلينتون" رئيساً للولايات المتحدة، حيث سادت خلال فترة رئاسته علاقات ثنائية طيبة ، ألتقى خلالها الرئيس كلينتون بالرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات أكثر من سبعة عشر مرة في البيت الأبيض، أي أكثر بأضعاف من لقاءاته بأي رئيس دولة آخر خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى الزيارات الرسمية والغير رسمية الأخرى على كافة المستويات (www.mofa.gov.ps), وتعتبر عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط نموذجاً حياً لطبيعة العلاقة وأهداف المساعدات الدولية المقدمة من الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، فبعد التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 13 أيلول سبتمبر 1993 بواشنطن، عقد في أكتوبر من العام نفسه في واشنطن مؤتمر للدول المانحة، وقد اتفقت الدول المانحة على خطوط عريضة لأغراض وأهداف تقديم المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني في مقدمتها دعم عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي وإزالة واحتواء أسباب النزاع والتوتر والعنف وتشجيع اقتصاديات السوق (لبد، 2004).

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المانحة التي تقدم المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (1994–2002) ثم يليها الاتحاد الأوروبي واليابان والنرويج حيث بلغ إجمالي المساعدات التي تم التعهد بها من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (1994–2001) نحو 6.8 مليار دولار، وبلغ إجمالي الالتزام منها نحو 5.7 مليار دولار، حيث قدمت الولايات المتحدة ما نسبته 17% مما قدمته الدول المانحة عن هذه الفترة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني، 2001), وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية معظم المعونات للسلطة الفلسطينية عبر وكالة التنمية الأمريكية والمؤسسات الدولية الأخرى مثل: البنك الدولي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " الأنروا" (لبد، 2004)، وفي تقرير حديث يشير د.هاورد سومكا مدير عام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ' USAID' في الأراضي الفلسطينية، أن الحكومة الاميريكية تعتبر المانح الأكبر للدعم الإقتصادي والتطويري للفلسطينيين وأن الوكالة قدمت حوالي 1.7 مليار دولار للشعب الفلسطيني، منذ العام 1993، وذلك عبر برامجها المختلفة موضحا أن برامج التنمية الاقتصادية الفلسطينية حظيت خلال سنوات 1993–2007 بدعم بلغ مقداره 256.299.136 دولار، والديمقراطية والحكم الرشيد 229.055.235 دولار، والصحة والمساعدات الإنسانية 160.930.738 دولار ، والتعليم والشباب 64.068.دولار، والمياه والصرف الصحي والبنية

التحتية 733.592.744 دولار، والتحويل النقدي للسلطة الفلسطينية ووكالة الغوث الدولية وغيرها 294.994.331 دولار (سومكا, 2008).

فمنذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، ونظراً لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بعملية السلام في الشرق الأوسط ، ودعماً للاستقرار في المنطقة، فقد تعهدت ومن خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقديم الدعم لتحسين نوعية حياة السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد بلغ المعدل السنوي لهذه المساعدات منذ عام 1994 وحتى عام 2000 حوالي 75 مليون دولار سنوياً وبعد توقيع اتفاقية "واي ريفر" تم التعهد بمبلغ 400 مليون دولار إضافية لدعم تنفيذ هذه الاتفاقية (وزارة الخارجية الفلسطينية) ولقد بلغ إجمالي ما تم صرفه لتنفيذ برنامج المساعدات الأمريكية في فلسطين حتى الآن مبلغ 726 مليون دولار، وتقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ومن خلال التنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية بتقديم الدعم لفلسطين. وحسب ما ذكرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فإنها تمول برامج لمساعدة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة على العيش بصحة أحسن وبطريقة منتجة أكثر ومنذ العام 1993، تلقى الفلسطينيون أكثر من مليار وسبعمائة مليون دولار على هيئة مساعدات اقتصادية أمريكية من خلال الوكالة، وهذا أكثر مما تقدمه أي دولة مانحة أخرى، فقد أنفقت الوكالة نحو 371 مليون دولار على المساعدات الإنسانية ومشاريع معالجة الطوارئ بغرض التخفيف من المعاناة التي سببتها الانتفاضة الأخيرة (USAID، 2008).

10.5 تمويل المنظمات الأهلية الفلسطينية:

لقد ساد اعتقاد في أوساط المانحين أن منظمات المجتمع المدني أفضل الأدوات لإحداث تغيير ديمقراطي حقيقي في الدول النامية , وقد تكون بعض الشواهد قد أثبتت مقدرة المجتمع المدني على إحداث تغيير في بعض الحالات الأفريقية لفترات قصيرة في مطلع تسعينات القرن الماضي، وكما هو الحال في التحول الكبير في وسط وشرق أوروبا لكن مثل هذا الفهم ينقصه الدفع باتجاه علاقة سوية في عملية الاستخدام الأدواتي (أبو سيف، 2003). ويعتبر تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في إحداث التحولات المرغوبة في الشرق الأوسط من نقاط الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وهو ما تأكد من لقاء المستشار الألماني غيرهارد شرودر والرئيس بوش أوائل العام 2004 والإعلان المشترك الذي اتفقا فيه على الهدف الطموح " دعم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والفرص الاقتصادية والأمن في الشرق الأوسط الكبير "كما تأكد في اجتماع الثمانية الكبار G8 في الولايات المتحدة الأمريكية في يونيو 2002 وفيما بعد في القمة الأوروبية الأمريكية في قمة الناتو في استانبول 2005 (قاسم، 2005).

ويعد التمويل من أكثر الجوانب أهمية وحيوية بالنسبة للمنظمات الأهلية, فعليه يتوقف حجم نشاطها ونوعيته ومستواه وأثره على المجتمع الذي تخدمه, وتزداد هذه الأهمية نتيجة لطبيعة مصادر تمويل المنظمات التي تتسم بالمرونة والتغيير وتأثرها بالمناخ السياسي والاجتماعي للبلاد, فضلاً عما يمثله التمويل من مساهمة كبيرة في القيمة الاقتصادية للقطاع الأهلي ككل, فهو يمثل القيم المالية والعينية التي تدخل إلى ميزانية المنظمات الأهلية لتغطية النفقات الثابتة والجارية لها, والتي تشمل بعض الأنشطة التي تسهم بدورها في عملية التمويل المستمرة. وكما يعتبر التمويل موضوعا حساسا وهاما بالنسبة للعمل الأهلي الفلسطيني فقد حظيت المنظمات الأهلية الفلسطينية برعاية المؤسسات الدولية الراعية لعملية التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتستخدم هذه الجهات نفوذها في الترويج لدور مميز للمنظمات الأهلية وتساهم برامج التمويل الأجنبية في فرض أدوار محددة للمنظمات الأهلية مثل مشروع البنك الدولي " برنامج دعم المنظمات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة", أو مشروع تمكين الممول من وكالة التنمية الأمريكية (ماس، 2001). إن معظم التمويل الخارجي الذي تتلقاه المنظمات الأهلية الفلسطينية يأتي أما من منظمات أهلية دولية أو من مصادر مخصصة لتمويل المنظمات الأهلية وليس الهيئات الحكومية وبكلمات أخرى أن المنظمات الأهلية الفلسطينية تتنافس ليس مع السلطة الفلسطينية بل مع منظمات أهلية في بلدان أخرى (البرغوثي، 1997).

بدأت في عقدي الثمانينات والتسعينات علاقة اعتمادية بين عدد متنامي من المنظمات المجتمعية الفلسطينية على مصادر دعم أجنبية, وأدت هذه الاعتمادية المتزايدة إلى نتائج هامة يبرز منها في هذا السياق اثنتان الأولى زيادة التأثير الخارجي في تحديد برامج عمل وأهداف الكثير من هذه المنظمات فتقديم الدعم المتوالي من طرف, ونمو اعتمادية الطرف الآخر على هذا الدعم لضمان الوجود, والثانية نمو شريحة منتفعة مرتبطة بمصادر التمويل ومنفصلة عن دينامية وسياق المجتمع (الجرباوي، 1995). لقد عانت المنظمات الأهلية بشكل ملحوظ منذ إنشاء السلطة الفلسطينية هبوطا حادا في تمويل مشاريعها وطبقا للبنك الدولي فإن المساعدة الدولية للمنظمات الأهلية والتي بلغت 220 مليون دولار أمريكي عام 1993 قد هبطت عموديا إلى 74 مليون دولار عام 1997 أي انخفاض بنسبة 66% وادي ذلك إلى إغلاق مئات رياض الأطفال وحوالي 60% من العيادات الصحية غير الحكومية في المناطق الريفية (البرغوثي، 2000).

1.10.5 تمويل وكالة التنمية الأمريكية للمنظمات الأهلية:

لغاية 1987 كانت أموال الدعم الأمريكية تجد طريقها عبر خمس منظمات أمريكية طوعية خاصة, وفي الفترة ما بين 1975– 1987 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية 77 مليون دولار للفلسطينيين. إن إعادة صياغة سياسة المساعدات الأمريكية للأراضي الفلسطينية المحتلة في تلك الفترة ربطت مسألة المشاريع الجديدة نحو هدف بناء ما اصطلح على تسميته وضع الركائز الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة للحفاظ على السلام (نخله، 2004). ومع اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 وزعت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا استراتجيا حددت من خلاله الأهداف الإستراتجية للمساعدات الأميركية الواردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وجاء في البيان " أن الإستراتجية المطروحة تشكلت إثر تعاون مكثف ما بين تل أبيب والقدس وعمان ووكالة التنمية الأمريكية ووزارة الخارجية, وبعد إعادة النظر في أهداف المشاريع وفي المحصلة النهائية فان التطابق المشجع في وجهات النظر يلتقي على وجوب منح الشعب الفلسطيني مساعدات إقتصادية واجتماعية تكون كفيلة برفع المستوى المعيشي"
(USAID, 1987)، ومن الواضح أن الغاية من المساعدات الأمريكية خلال هذه الفترة لم تعتني كثيرا بتنمية المجتمع الفلسطيني إلا أنها قصدت جعل الحياة اليومية تحت الاحتلال أكثر استساغه بحيث يلقى حل التفاوض الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية قبولا لدى الجانب الفلسطيني (نخله، 2004).

لقد جاءت الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي ترسل المساعدات للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية, حيث تم صرف 44 مليون دولار بين العامين 1995–1998, (19%) من إجمالي المساعدات, ومع ذلك نظرا لحجم اقتصادها ولفترة دعمها للمنظمات الأهلية الفلسطينية تعتبر مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية صغيرة . ففي خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994 زادت الولايات المتحدة من تمويلها وأعطت جزءا من هذا التمويل لصالح منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث كانت تأمل في إيجاد دعم شعبي لاتفاقية أوسلو من خلال تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني (Hawthrone, 2004). ومن اللافت للنظر نمط التدخل من اجل الترويج للديمقراطية فحوالي نصف المبادرات الرامية إلى القيام بنشاطات في مجالات في الديمقراطية انطلقت منذ عام 1998, وثلاثة أرباعها جاءت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية, والسواد الأعظم من هذه المشاريع تضمن تقديم العون الفني ليتيح للطرف الفلسطيني إنشاء نظام حكم تمثيلي, ووضعه على المسار الصحيح وتركز توجيه هذه الأنشطة على المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية والحكم المحلي وإدارة العملية الانتخابية وما شابة, والى جانب ذلك جرى تقديم الدعم لمنظمات حقوق الإنسان والمؤسسات المعنية بالديمقراطية والإعلام وما يرتبط بإشاعة تعليم السلام والأبحاث وتعزيز الوعي (نخلة، 2006).

أثار اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر / أيلول قضية تمويل الطوارئ بشكل قوي, وعادة ما تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة العاملة في الأراضي الفلسطينية بتعديل بعض النواحي المتعلقة بأهداف برامجها, لتمكن المنظمات المحلية من التجاوب مع الانتفاضة والتكيف معها. لقد وزعت وكالة التنمية الأمريكية أول دفعة من تمويل الطوارئ الرئيسي كما أنها أعلنت عن نيتها تقديم المساعدة عبر الصحف المحلية (حنفي وطبر، 2006). لقد كان دعم الجماعات الداعمة للديمقراطية اقل بكثير من المنظمات الأهلية التي تقدم الخدمات, حيث أن عدد الجماعات الداعمة للديمقراطية هو أقل في العدد وأصغر في الحجم من أغلب المنظمات التي تقدم الخدمات وكذلك كان هناك جماعات تم استثنائها أو استثنت نفسها من الدعم الأمريكي لأنها تنتقد علانية الأنظمة العربية القريبة من الولايات المتحدة, وكذلك لسياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (Hawthorne, 2004).

منذ هجمات الحادي عشر من أيلول سبتمبر, طبقت الولايات المتحدة الأمريكية عملية تدقيق شاملة, وفرضت شروطا صارمة للحيلولة دون تمويل منظمات قد تدعم الإرهاب, ولكن لا تتمثل كل المشاكل في قوانين حكومة الولايات المتحدة وأصدرت وكالة التنمية الأمريكية في 31 ديسمبر كانون الأول 2002 ما أصبح يعرف بشهادة بخصوص تمويل الإرهاب (ATC) والتي تشترط لإبرام اتفاقية التمويل أن تشهد المؤسسة بأنها لم تقدم ولن تقدم في المستقبل أي دعم مادي أو موارد لفرد أو هيئة تعلم بأنه يدعو إلى أو يخطط أو يرعي أو يشارك في النشاط الإرهابي بما في ذلك لا الحصر الأفراد والهيئات الواردة في الملحق الخاص بالأمر التنفيذي رقم 13224 وغير ذلك من القرارات, كما تضمنت الشهادة التي اشترطت توقيع مقدم طلب المنحة أن أي خرق لها سيشكل أساساً لإنهاء الاتفاقية بشكل انفرادي من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قبل انتهاء مدتها.

رفضت الكثير من المنظمات الأهلية الفلسطينية التعامل مع هذه الشهادة ونظمت العديد من الفعاليات للتعبير عن رفضها لهذه الوثيقة التي اعتبرتها مساسا بالعمل الوطني الفلسطيني وانتهاكا لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الفلسطيني الذي ينص على رفض التمويل المشروط. واعتبرت شبكة المنظمات الأهلية أن قرارها برفض التمويل الأمريكي المشروط ينطلق من المصلحة الوطنية وليس من اعتبارات فردية أو مالية, ودعت إلى بلورة ورقة تعكس الموقف الفلسطيني من مفهوم الإرهاب, واعتبرت إن الملحق الذي تم الحاقة بأتفاقية الشراكة بين وكالة التنمية الأمريكية ومؤسسات المجتمع المدني الشريكة يشكل مساسا صارخا باستقلالية المؤسسات الأهلية الفلسطينية, وخرقا فاضحا لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الفلسطينية وللقانون الأساسي الفلسطيني (شبكة المنظمات

الأهلية، 2003) واعتبر الدكتور "موسى الزعبوط" عضو المجلس التشريعي الفلسطيني أن الشروط التي فرضتها وكالة التنمية الأمريكية على تمويل المشاريع غير قانونية ومخالفة لكافة الشرائع والأعراف الدولية مشيرا إلى أنها تأتي ضمن السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل (الزعبوط، 2003).

وهنا لابد من الإشارة إلى الجهد الكبير الذي بذله المجتمع الأهلي في مقاومة وثيقة الإرهاب الأمريكية, ففلسطين كانت المكان الوحيد في العالم الذي أجبر وكالة التنمية الأمريكية على تغيير شروط الوثيقة , والتي رفضت في النهاية لأنها لم تلب مطالب المجتمع الأهلي الفلسطيني. (البرغوثي، 2006), ففي 24 مارس آذار 2004 عادت وكالة التنمية الأمريكية لإصدار صيغة معدلة لهذه الشهادة التي تلزم كل من يتلقى مساعدات من وكالة التنمية الأمريكية بالتوقيع على تعهد بمعاداة الإرهاب ومنظماته وعناصره وفق المفهوم والمعايير الأمريكية مع تعديلات طفيفة لم ترق إلى مستوى مطالب المنظمات الأهلية الفلسطينية , ومعلوم إن عددا من المنظمات السياسية الفلسطينية تصنفها الإدارة الأمريكية المتحيزة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كمنظمات إرهابية, وهذا يعني الدفع نحو خلق شروخ في المجتمع الفلسطيني وافتعال مواجهات بين أطراف فلسطينية (الأشهب والحسيني، 2005).

ووجهت العديد من الدعوات التي تؤكد على ضرورة ووجوب الحصول على التمويل غير المشروط, وكذلك الدفع تجاه الحصول على التمويل التضامني, إلا أن ذلك لم يرتبط بآليات تعمل على تعزيز المبادرة تجاه توفير صندوق أهلي يساعد على تقديم المساعدات للمنظمات الأهلية وخاصة الصغيرة والناشئة والتي تشعر أنها مهملة ومهمشة ولا يوجد مستوى جيد من العناية بها. هذا الأمر دفع العشرات من المنظمات نحو الموافقة على التمويل المشروط سياسيا, كما تزامن ذلك مع موافقة بعض من المنظمات والجامعات المحسوبة على تيار الإسلام السياسي للحصول على التمويل المشروط المقدم من وكالة التنمية الأمريكية على أساس أن الموافقة والتوقيع على وثيقة نبذ الإرهاب يخلصها من تلك التهمة الأمر الذي سيساعد على الاستفادة من الأموال وتوظيفها بالاتجاه التنموي والبنائي, وقد أدى هذا الموقف إلى ضعف تماسك الجبهة الداخلية للعمل الأهلي تجاه اشتراطات التمويل المسيس (أبو رمضان، 2006), فيما اعتبر آخرون أن الشروط الأمريكية للحصول على المعونات إنما تكشف النوايا الحقيقية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشعب الفلسطيني عبر وكالة التنمية الأمريكية مع التأكيد على ضرورة أن تدرك السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني أن استمرار حاجتها للمعونات الأمريكية يعني منها المزيد من التنازلات عن الثوابت والمرتكزات الوطنية والإلقاء بنفسها تحت رحمة الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل (لبد، 2004).

2.10.5 برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأراضي الفلسطينية:

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في الأراضي الفلسطينية على برامج تغطي ستة مجالات : 1- تعزيز الإصلاح الديموقراطي 2-البنية التحتية وموارد المياه 3-إعادة الحياة للقطاع الخاص 4- خدمات مجتمعية 5- الصحة 6- التدريب والتعليم العالي (USAID).

ومن خلال مجال تعزيز الإصلاح الديمقراطي فإن الوكالة تعمل على توفير الدعم لتعزيز الديمقراطية الفلسطينية من خلال برامج ديناميكية تحث على إنشاء نظام تشريعي حديث, ودعم العمليات السياسية الحيوية مثل: الإنتخابات، وإرساء الأسس لسيادة القانون ولنظام عدالة قابل للحياة مع تمكين المجتمع المدني وصقله وقد قامت الوكالة ب:

- تعزيز وتجهيز المجلس التشريعي الفلسطيني لتمكينه من أداء مسئولياته التشريعية والتمثيلية والرقابية.
- دعم الانتخابات الحرة والنزيهة عبر توفير الرقابة الدولية والمساعدة الفنية والمادية للجنة الإنتخابات المركزية, وتقديم المنح للمجتمع المدني للقيام بدور الرقابة المحلية وتثقيف الناخبين.
- تحسين إدارة العدالة وتقوية النظام القضائي الفلسطيني عبر التدريب وتزويد الجهاز بالمعدات وتكنولوجيا المعلومات اللازمة له ، وكذلك مساعدة المنظمات غير الحكومية المحلية في مناصرة الإصلاح والتحول نحو الديمقراطية ومساندتها للمحافظة على دورها هذا.

3.10.5 برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لدعم الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية منذ عام 2000 حتى عام 2006:

أولا : مبادرة الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية (MEPI) أطلقت الحكومة الأمريكية هذه المبادرة سنة 2002 بهدف توفير دعم ملموس للقائمين بالإصلاح في المنطقة سعيا إلى نشر الديمقراطية والرفع من مستوى التعليم والنهوض بالنموّ الاقتصادي وتمكين المرأة, وقدمت هذه المبادرة ستة منح محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمساعدة المجتمع المدني الفلسطيني في مجالات تمكين الشباب والنساء (www. Jerusalem.usconsulate.gov).

ثانيا مشروع تعزيز سيادة القانون "**أركان**" تبلغ مدة مشروع أركان ثلاث سنوات، وهو ممول بالكامل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وتنفذ المشروع شركة "كيمونكس إنترناشونال "، بالتعاون مع شركة مسار , ويهدف المشروع لتطوير التعليم القانوني في أربع كليات حقوق فلسطينية هي الأزهر والقدس والنجاح وبيرزيت، بالإضافة لتقديم الدعم لنقابة محامي فلسطين، ولمؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع سيادة القانون، وللجمهور بشكل عام USAID.

ثالثا مشروع برنامج المساعدات الطارئة "**رفيد**" وهو مبادرة بقيمة 28.2$ مليون تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وتنفذه شركة ARD للاستشارات الدولية من خلال برنامج

المساعدات الهادفة والسريعة التنفيذ، يستفيد مشروع رفيد من مؤسسات المجتمع المدني الموجودة محليا وذات الأحجام والقدرات المختلفة كأداة رئيسة لتقديم الخدمات.

رابعا مشروع تعزيز المساءلة والشفافية في العملية التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة "بيان" ويقوم مشروع بيان وبالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني في الإستجابة لاحتياجاتهم على صعيد برامج بناء القدرات لكي يضطلعوا بدورهم المناط بهم والخاص في الرقابة التشريعية, التحليل المعلوماتي, ورفع الوعي المجتمعي والقيام بحملات الضغط وحشد التأييد.

خامسا مشروع تعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة "تمكين" : وهو مشروع نفذته ثلاث مؤسسات أمريكية لخمس سنوات بمنحة قيمتها 32 مليون دولار قدم منح لعدد كبير من المنظمات الأهلية الفلسطينية لدعم فعالياتها لتعزيز المجتمع المدني والديمقراطية والكثير من المنح التي قدمها مشروع تمكين كانت لمشاريع دمجت بين تقديم الخدمة وقضايا الديمقراطية والحكم بينما كان هناك مشاريع عملت فقط في مجال الديمقراطية والحكم مثل ورش العمل في قضايا الديمقراطية والعملية التشريعية وسيادة القانون والثقافة المدنية والإنتخابات.

سادسا مشروع تعزيز دور المجلس التشريعي الفلسطيني: وهو مشروع نفذته مؤسسة ARD الأمريكية من العام 1998 حتى العام 2004 بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية وكان يهدف إلى توفير كافة التسهيلات اللوجستية والتقنية والتدريبية والفنية للمجلس التشريعي.

11.5 الخلاصة:

من خلال ما سبق, لقد ارتبط التمويل والمعونات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية بالسياسة الخارجية الأمريكية بالإشارة إلى مشروع "مارشال" وما تبعه من إنشاء وكالة التنمية الأمريكية التي تشكل ذراعا للسياسة الخارجية الأمريكية والمبادرات التي أطلقتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وبخاصة تلك التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ونشير هنا إلى ما تولية الولايات المتحدة الأمريكية من اهتمام في مختلف مبادراتها بدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية في مجتمعاتها.

ومن الملاحظ كذلك الدور الهام الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية التي تواصل دورها من أجل تعزيز الديموقراطية في المجتمع الفلسطيني وعلى الرغم من العوامل الداخلية والخارجية وبخاصة تلك التي تتعلق بالتمويل المشروط الذي تفرضه العديد من وكالات التمويل وبخاصة وكالة التنمية الأمريكية التي فرضت توقيع المنظمات الأهلية على شهادة بخصوص الإرهاب والتي تتنافى مع القوانين الفلسطينية والبعد الوطني الفلسطيني.

لقد واجه الفلسطينيون أزدواجية في السياسة والجهود الأمريكية تجاه الديمقراطية فمن ناحية تضغط تجاه إجراء الانتخابات الفلسطينية ومن ناحية أخرى ترفض التعامل مع نتائج هذه الانتخابات بل

وتفرض حصارا وعقوبات على الشعب الفلسطيني في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

الفصل السادس

الأساليب والبيانات

الفصل السادس
الأساليب والبيانات

1.6 مقدمة

يتناول الباحث في هذا الفصل منهج الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة كما يتناول معالجة أدوات الدراسة التي تم الإعتماد عليها بدءا من صياغة المحاور المتعلقة بأثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي من وجهة نظر مدراء المنظمات الأهلية في قطاع غزة والتي تلقت تمويلا من الوكالة في الفترة من عام 2000 إلى عام 2006 ووضعها على صورة استبانه للتطبيق بعد إجراء الصدق والثبات لها.

2.6 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع مدراء المنظمات الأهلية التي تلقت تمويلا من وكالة التنمية الأمريكية في الفترة من عام 2000 إلى عام 2006 وهي الفترة التي شهدت تطوراً هاماً فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي في قطاع غزة, وبلغ عدد المنظمات الأهلية التي مقرها الرئيس في قطاع غزة والتي تلقت تمويلا من برامج تعزيز الديمقراطية التي تدعمها الوكالة في تلك الفترة ستة وأربعون منظمة أهلية تمكن الباحث من الوصول إلى أربعون منها ومن الست الباقية هناك أربع منظمات أهلية أغلقت أبوابها واثنتين الباقيتين لم تعيدا الاستبيان وعلية أصبحت الدراسة تمثل أربعين (40) مدير منظمة أهلية تلقت تمويلا من برامج وكالة التنمية الأمريكية.

3.6 الصدق والثبات لمقياس أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي

للتأكد من صدق الأداة تم عرض المقياس على عدد من المحكمين والمختصين، ومن لهم إطلاع وصلة بهذه الدراسة، إذ بلغ عدد المحكمين (5) محكمين ممن لديهم الخبرة في مجال علم الاجتماع والإحصاء والمختصين من أساتذة الجامعات المختلفة في قطاع غزة و ذوي الخبرة في مجال العمل في المنظمات الأهلية.

وقد أخذ الباحث بعين الاعتبار التعديلات والملاحظات التي وضعت من قبل المحكمين، وقد كانت فقرات المقياس (29) فقرة، وأصبحت بعد المراجعة والتعديل (27) فقرة، فكان ما تم استبعاده من فقرات (2) فقرات، أي أن مجموع فقرات المقياس الذي طبق على عينة الدراسة (27) فقرة.

4.6 معلومات شخصية حول المشاركين الذين أجابوا عن الاستبانة:

1.4.6 توزيع المشاركين حسب الجنس:

يتضح من جدول (1.6) أن عدد أفراد مجتمع العينة الذين أجابوا على الاستبانة التي تهدف إلى دراسة أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية USAID على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة أربعين مدير منظمة أهلية من كافة محافظات قطاع غزة , كما يشير الجدول (1) إلى أن 90% من الأفراد المشاركين في الدراسة هم من الذكور و 10% هم من الإناث وهذا يبرز واقعا حول طبيعة المجتمع الذكوري في الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة والنسبة المتدنية لمشاركة النساء في المواقع القيادية في المؤسسات الفلسطينية وهذا يعكس الواقع التقليدي الشرقي للمجتمع الفلسطيني وذلك على الرغم من وجود تجارب ناجحة لقيادات نسوية في العديد من المؤسسات الفلسطينية وبخاصة المنظمات الأهلية.

جدول رقم (1.6)

توزيع المشاركين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	35	87.5
أنثى	5	12.5
عدد المشاركين	40	100.0

2.4.6 توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي:

ويشير جدول رقم (2.6) إلى توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي, يتضح أن أكثر المشاركين هم من حملة الشهادات العليا و ذلك بنسبة 52% وهذا يعطي بعدا هاما لطبيعة المشاركين حيث أن لديهم المؤهل العلمي الكافي للقيام بمهامهم في إدارة هذه المنظمات.

جدول رقم(2.6)

توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة %
دبلوم متوسط	4	10.0
بكالوريوس	15	37.5
دراسات عليا	21	52.5
عدد المشاركين	40	100.0

3.4.6 توزيع المشاركين حسب عدد سنوات العمل في المؤسسة:

ويتضح من الجدول **(3.6)** أن معظم المشاركين لديهم خبرة تتراوح ما بين 6 – 10 سنوات في العمل بالمنظمات الأهلية الغير حكومية و ذلك بنسبة 38 % و هذا يشير إلى عمق الخبرة لدى المشاركين في الدراسة وكذلك الدراية الكافية بالمشاريع التي نفذت بتمويل من (USAID) خلال الفترة من 2000 إلى 2006 من خلال المؤسسة إضافة إلى المعرفة الكافية بأمور المؤسسة وعملها.

جدول رقم (3.6)

توزيع المشاركين حسب عدد سنوات العمل في المؤسسة

سنوات العمل	التكرار	النسبة %
5-1	11	27.5
10-6	15	37.5
15-11	8	20.0
أكثر من 15 سنة	6	15.0
عدد المشاركين	40	100.0

5.6 معلومات خاصة بالمؤسسة:

1.5.6 توزيع المنظمات الأهلية حسب الوضع القانوني للمؤسسة:

يتضح من الجدول (**4.6**) أن اغلب المنظمات الأهلية مسجلة وفق قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية رقم 1 للعام 2000 وذلك بنسبة 90% وهذا يعطي مؤشرا إلى التزام نسبة كبيرة من المنظمات الأهلية بتوفيق أوضاعها وفق القانون الذي يلزم المنظمات المسجلة وفقه أن يكون لديها جمعية عامه وانتخابات دورية لمجلس الإدارة إضافة إلى الكثير من الأمور التي نص عليها هذا القانون فيما أن المنظمات المسجلة وفق قانون الشركات وهي شركات غير ربحية تكون مرجعيتها وزارة الاقتصاد الوطني ولا تشترط إجراء انتخابات لمجلس إدارتها على اعتبار أنهم مساهمون فيها.

جدول رقم (4.6)

توزيع المنظمات الأهلية حسب الوضع القانوني للمؤسسة

الوضع القانوني للمؤسسة	التكرار	النسبة %
وفق قانون المنظمات الأهلية	36	90.0
شركة غير ربحية	4	10.0
عدد المؤسسات	40	100.0

2.5.6 توزيع المنظمات الأهلية حسب عمرها منذ تاريخ التسجيل:

يظهر الجدول (5.6) أن 50% من المنظمات الأهلية عمرها أكثر من عشرة سنوات, وهذا يشير إلى مدى الاستقرار و الاستدامة في عمل المؤسسات تحت الدراسة وإنها عايشت تجربة الانتخابات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية ولديها الخبرة في مجال عملها.

جدول رقم (5.6)

توزيع المنظمات الأهلية حسب عمرها منذ تاريخ التسجيل

عمر المؤسسة بالسنوات	التكرار	النسبة %
اقل من 5 سنوات	4	10.0
من 6 إلى 10سنوات	15	37.5
11–15 سنة	10	25.0
أكثر من 15 سنة	10	25.0
غير محدد	1	2.5
عدد المنظمات الأهلية	40	100.0

3.5.6 عدد الموظفين في المنظمات الأهلية:

بلغ إجمالي عدد الموظفين العاملين في المنظمات الأهلية التي شاركت في الدراسة 1463 موظفاً, منها 787 موظفاً من الذكور حسب ما هو موضح في جدول(6.6) وذلك بنسبة 54% و 680 موظفة من الإناث بنسبة 46%, علما بان القيمة الوسيطة لعدد العاملين في المنظمة الواحدة 15 موظفاً, وهذا يشير إلى كبر حجم المنظمات المشاركة في الدراسة كذلك أن هناك نسبة كبيرة من العاملين من الإناث مما يعطي بعدا ايجابيا تجاه التعامل الايجابي مع توظيف النساء في المنظمات الأهلية كما يشير الجدول إلى أن الجمعيات المستهدفة ومن خلال المشاريع التي تنفذها وفرت العديد من فرص العمل, وفي هذا السياق هناك دراسة أعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في عام 2001 أشارت إلى أن قطاع المنظمات الأهلية الفلسطينية يستوعب 10375 عاملا باجر موزعين على 573 منظمة بمعدل 18,1 عاملاً لكل منظمة يعمل فيها عاملون باجر الأمر الذي يعني أن هناك زيادة كبيرة في عدد العاملين في المنظمات الأهلية لو اخذ بعين الاعتبار مجتمع الدراسة من المنظمات الأهلية.

جدول رقم (6.6)

متوسط عدد العاملين في المنظمات المشاركة

	عدد الموظفين ذكور	عدد الموظفين نساء	عدد العاملين الكلي في المنظمة
متوسط عدد العاملين	7.00	6.50	15.00
عدد العاملين	787	680	1463

4.5.6 مجلس الإدارة في المنظمات الأهلية:

يتراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة للمنظمات الأهلية المشاركة في الدراسة ما بين 5 إلى 13 عضواً, و لكن أكثر المؤسسات كان عدد أعضائها 7 أعضاء وهذا ينسجم مع أن معظم المنظمات الأهلية قيد الدراسة مسجلة وفق قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 للعام 2000 وفغيما يتعلق بالمؤسسات التي عدد أعضاءها أقل من سبعة فهي مسجلة كشركات غير ربحية.

ونشير إلى أن مادة (16) في الفصل الرابع من القانون حول مجلس الإدارة تنص " يكون لكل جمعية أو هيئة مجلس إدارة يتكون من عدد لا يقل عن سبعة أعضاء ولا يزيد على ثلاثة عشر عضواً وتحدد طريقة تشكيله وكيفية اختيار أعضائه وإنهاء عضويتهم في النظام الأساسي للجمعية أو الهيئة.

5.5.6 معدل الموازنة السنوي:

يتضح من الجدولين **(7.6)** و **(8.6)** انه يوجد تفاوت في معدل الموازنة السنوي للمنظمات الأهلية قيد الدراسة, حيث بلغت القيمة الدنيا للموازنة السنوية 4 ألاف دولار سنويا والقيمة العليا 6 مليون دولار سنويا, في حين أن أغلب المنظمات وصلت موازنتها السنوية إلى 250.000 ألف دولار تقريبا. وهذا يشير إلى كبر حجم المشاريع التي تنفذها هذه المنظمات إضافة إلى طبيعة عدد من هذه المنظمات هي منظمات خدماتية أي تعمل في قطاعات "الصحة والزراعة" والتي تحتاج إلى موازنات كبيرة وينسجم ذلك مع واقع عمل المنظمات الأهلية والتي اضطرت إلى تعديل الكثير من برامجها التنموية للعمل في برامج إغاثية وهذا يتفق مع ما خلصت إلية الباحثة في معهد كارنيجي للسلام العالمي أيمي هوثورن إلى إن حصة الأسد في التمويل تذهب إلى المنظمات التي تقوم برامجها على تقديم الخدمات.

ويشار هنا إلى أن هذا التفاوت بين موازنة المنظمات الأهلية المشاركة يعود سببه إلى الخبرة التي لديها في مجال تجنيد الأموال إضافة إلى الظروف الحالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني وأولويات الجهات الممولة وبخاصة تجاه الأوضاع في قطاع غزة.

كما تشير الموازنات الأقل حسب الجدول رقم **(8.6)** أنها تتراوح من 4000– 20000 ألف دولار وهذا ناتج عن حالة التنافس الشديدة بين المنظمات الأهلية على عدد أقل من المشاريع المقدمة من الجهات المانحة والممولين, إضافة إلى ذلك فإن المشاريع التي تلقتها هذه المؤسسات وعلى ما يبدو لم تترك أثرا كبيرا على استدامة برامج المؤسسة وقدرتها على تجنيد أموال بشكل أفضل وهذا أيضا له ارتباطاته بأجندة الممولين أنفسهم تجاه برامج وتوجهات هذه المؤسسات التي تعمل في مجالات دعم وتعزيز الديمقراطية وبخاصة في أعقاب انتخابات المجلس التشريعي 2006 وتستنتج دراسة الباحثة سلمى الشوا " التأقلم مع التغيير" أن مشاكل التمويل قادت غالبية المنظمات الأهلية إلى تنويع أنشطتها وقد أعاق هذا التنويع طريق المنظمات الأهلية ومسعاها للحصول على مجال لنفسها.

جدول رقم (7.6)

توزيع الموازنة السنوي للمؤسسات

	القيمة الدنيا	القيمة العليا	القيمة الوسيطة
معدل الموازنة السنوي	4000	6000000	250000

جدول رقم**(8.6)**

أعلى و أدنى خمس موازنات

	رقم الحالة	**معدل الموازنة السنوي**
الخمس الأعلى	10	6000000
	11	4000000
	12	3500000
	22	2500000
	21	2000000
الخمس الأدنى	18	4000
	23	10000
	4	15000
	17	20000
	16	20000

6.5.6 مجالات عمل المؤسسة:

يتضح من الشكل رقم **(1.6)** أن أكثر المؤسسات تعمل في مجال الشباب والمرأة والطفولة والديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك بنسبة 19%، 17%، 15% على التوالي وتبرز النتائج أن هناك توجها متصاعدا لدى الكثير من المنظمات الأهلية الفلسطينية للعمل في مجالات الشباب والمرأة وكذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك على اعتبار أن جوهر عمل هذه المنظمات هو الدفاع عن قضايا الفئات المهمشة وبخاصة المرأة والشباب والمعاقين والتأثير في السياسات العامة تجاه تبني حقوق هذه الفئات وهذا أمر بالغ الأهمية وبخاصة في ظل الأوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني. وتشير دراسة مركز بيسان للبحوث والدراسات في عام 2002 حول دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني أن اهتمام المنظمات الأهلية بالعمل في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان قد ازداد بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية نظرا لأهمية وضرورة بلورة ثقافة مدنية جديدة تستجيب للمتطلبات الجديدة في حينه لبناء مجتمع مدني ديمقراطي.

شكل رقم (1.6)

توزيع المؤسسات حسب مجالات عملها

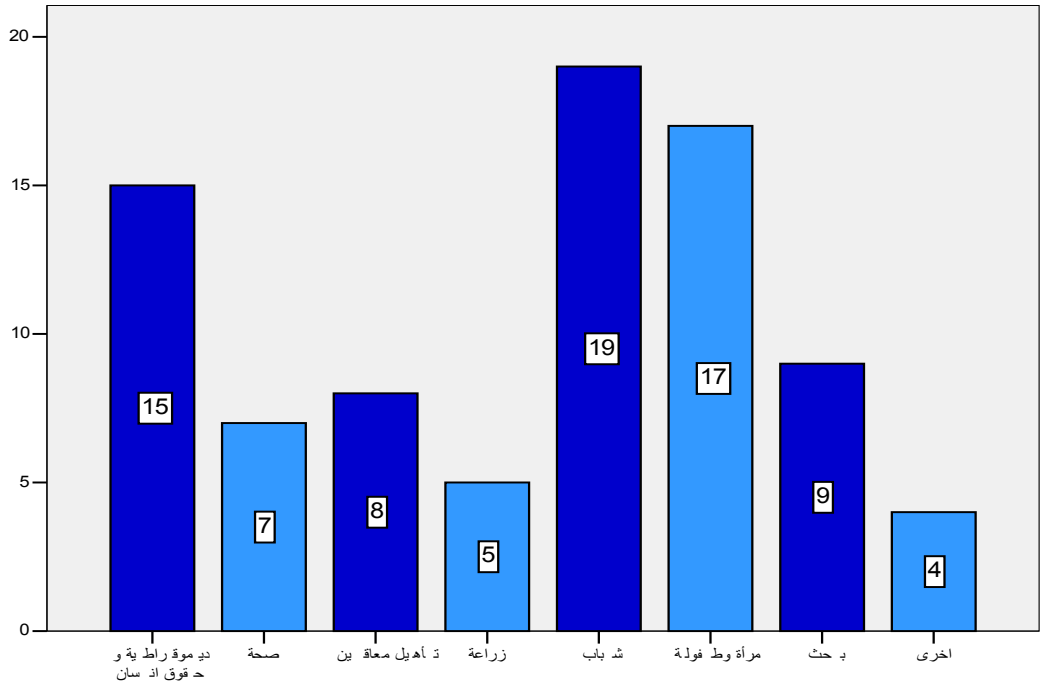

7.5.6 المؤسسة عضو في شبكات أو اتحادات:

الجدول **(9.6)** يظهر أن معظم المنظمات الأهلية لها عضوية في إحدى الشبكات أو الاتحادات المحلية أو العربية أو الدولية وذلك بنسبة 75%, وهذا يوضح مدى اهتمام هذه المنظمات في التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات. ويظهر الجدول كذلك **أن** هناك تطورا ايجابيا فيما يتعلق بتوجه المنظمات الأهلية للانضمام إلى شبكات واتحادات ولجان لتعزيز التنسيق والعمل المشترك وهذا له مردود جيد فيما يتعلق بقدرة المنظمات الأهلية على الحشد والتأثير في السياسات وبخاصة تلك المتعلقة بالتحول الديمقراطي والدفاع عن حقوق الفئات التي تستهدفها برامج المنظمات الأهلية ففي قطاع غزة يوجد شبكة المنظمات الأهلية والاتحاد العام للمنظمات غير الحكومية حيث تنحصر العضوية في الشبكة والاتحاد بالعشرات من المنظمات الأهلية الأمر الذي يعني أن هناك حاجة ماسة لانضمام المنظمات الأهلية لأجسام تنسيقية التي لابد لها أن تفتح باب عضويتها بشكل أكبر أمام المنظمات الأهلية.
وتؤكد دراسة مركز بيسان للبحوث والإنماء عام 2002 إن اتفاق المنظمات الأهلية وتكاتفها يؤدي إلى تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد مصلحة وأهداف القطاع الأهلي كما حصل على صعيد قانون المنظمات الأهلية، كما أبرزت هذه الدراسة على أنه بالرغم من وجود الكثير من المشاكل التي تواجه التنسيق إلا أن هناك تجارب ناجحة لبناء تحالفات وأجسام تنسيقية وبخاصة التنسيق القطاعي, وتشير سلمى الشوا في دراستها التأقلم مع التغيير عام 2000 أن هذه الاتحادات أو الشبكات لم تساعد أعضاءها في أعمالهم اليومية بشكل نوعي.

جدول رقم (9.6)

توزيع المؤسسات حسب عضويتها في شبكات أو اتحادات

عضوية المؤسسة في اتحادات أو شبكات	التكرار	النسبة المئوية %
لا	10	25.0
نعم	30	75.0
عدد المؤسسات	40	100.0

6.6 معلومات عن المشاريع:

بلغ عدد المشاريع التي تم تمويلها من قبل وكالة التنمية الأمريكية وذلك خلال الفترة (2000– 2006) للمنظمات الأهلية قيد الدراسة 172 مشروعاً, في حين حصلت كل منظمة في المتوسط على4 مشاريع تقريبا. وهناك عدداً من هذه المنظمات يقاطع تمويل USAID ارتباطا بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية وانحيازها لإسرائيل إضافة إلى وثيقة الإرهاب التي اشترطتUSAID توقيع المنظمات الأهلية عليها, الأمر الذي رفضته الكثير من المنظمات الأهلية.

الجدول **(11.6)** يفيد أن 51% من المشاريع تم تمويلها من قبل برنامج تمكين, بالإضافة إلى أن 90% من المؤسسات قيد الدراسة قد استفادت من مشروع تمكين لان ما يميز مشروع تمكين أنه كان الأكبر تمويلا واستهدافا للمنظمات الأهلية وبخاصة تلك التي تعمل في مجالات تعزيز الديمقراطية والحكم وكان تنفيذه في الفترة من عام 2000 حتى 2006.
أما مشروع تعزيز المجلس التشريعي فكان الأقل نظرا لأنه مشروع استهدف بالأساس تطوير المجلس التشريعي فنيا ولوجستيا ولكن كانت له بعض المشاريع مع المنظمات الأهلية فيما يتعلق بتعزيز العلاقة مع المجلس التشريعي.

أما الجدول رقم **(10.6)** حول توزيع المنظمات الأهلية حسب عدد المشاريع الممولة من USAID فيشير إلى التفاوت الواضح بين هذه المنظمات سواء في مجال قدرتها على تجنيد الأموال وكذلك المرونة التي تتمتع بها أو بنيتها الإدارية والتنظيمية فيما أن هناك منظمات أهلية لم تتلقى إلا مشروعا واحدا وهذا الأمر نتيجة لموقف عدد من المنظمات من وثيقة الإرهاب أو لعدم موافقة المشروع الممول من USAID تقديم تمويل إضافي لها لأسباب تتعلق بقدرة هذه المؤسسات أو لطبيعة المشروع المقدم وهذا الأمر يبرز الفروق بين المنظمات الكبيرة والمنظمات الصغيرة التي لا تملك الخبرة الكافية في استدامة مصادر تمويلها أو استقطاب مصادر تمويل جديدة.

كما تبرز هذه النتائج أن عددا من هذه المنظمات التي حصلت على العديد من المشاريع أصبحت معتمدة لدى مشاريع وكالة التنمية الأمريكية حيث إن هناك منظمات قيد الدراسة استفادت من معظم برامج وكالة التنمية الأمريكية وبشكل متكرر ونشير إلى الحالات 1 و14و20 و24 و26 التي استفادت من معظم برامج USAID.

أما فيما يخص منطقة تنفيذ المشاريع فكانت المشاريع موزعة على محافظات قطاع غزة بشكل متجانس وعادل, حيث كانت معظم المشاريع تغطي أكثر من محافظة, كما أن فكرة المشاريع كانت اغلبها مستقاة من خلال رؤية المؤسسات وأهدافها وهذا الأمر يعتبر تطوراً جيداً إلى حد ما حيث أن

استهداف مختلف محافظات قطاع غزة من خلال هذه المشاريع يعتبر تغيرا في توجهات المنظمات الأهلية في الانتقال من المركز "مدينة غزة" إلى باقي المحافظات.

جدول رقم (10.6)

توزيع المؤسسات حسب عدد المشاريع الممولة من USAID

أعلى خمسة مؤسسات و اقل خمسة مؤسسات من حيث عدد المشاريع

	رقم الحالة	عدد المشاريع من 2000-2006
الخمس الأعلى	1	15
	20	13
	24	9
	26	9
	14	8
الخمس الأدنى	36	1
	28	1
	22	1
	21	1
	8	1

جدول (11.6)

توزيع المشاريع حسب البرنامج الممول

البرنامج الممول	Responses		نسبة المنظمات المستفيدة %
	عدد المؤسسات	النسبة من إجمالي كل المشاريع الممولة %	
تمكين	36	51.4	90.0
رفيد	12	17.1	30.0
ARD	1	1.4	2.5
بيان	7	10	17,5
أركان	1	1.4	2.5
MIPI	5	7.1	12.5
أخرى	8	11.4	20.0

الفصل السابع

تحليل النتائج

الفصل السابع
تحليل النتائج

1.7 أبعاد وإتجاهات الدراسة:

تم تصنيف أسئلة الاستبانة التي تهدف إلى تقييم أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية USAID على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة إلى ثلاثة أبعاد أو فئات رئيسة وهي:

- أثر المشاريع الممولة على المنظمة الأهلية المستفيدة.
- أثر المشاريع الممولة على الفئات المستهدفة.
- أثر المشاريع الممولة على السياسات والقوانين.

واعتمد الباحث في تحديد قائمة الأسئلة الفرعية الخاصة بكل فئة رئيسة على:

- الاطلاع على مجموعة من البحوث والدراسات السابقة والتي تمكن الباحث من الحصول عليها إضافة إلى الكتب والمراجع والتقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني ووكالة التنمية الأمريكية وجهات تمويلية أخرى.
- الاستعانة بعدد من الخبراء والمختصين في مجال الديمقراطية والمجتمع المدني والعاملين في برامج مختلفة لوكالة التنمية الأمريكية في تحكيم الأسئلة وتعديلها بما ينسجم مع هدف الدراسة.
- إجراء إختبار فحص لمسودة الأسئلة على عدد من مدراء المنظمات الأهلية حيث تم تعديل بعض الأسئلة.

لقد تمت الإجابة على الأسئلة الثلاث الرئيسة من خلال مقياس أو تدريج يأخذ ست خيارات تبدأ من 1- أثرت بشكل سلبي جدا 2- أثرت بشكل سلبي 3 -لا يوجد أثر 4- أثرت بشكل متوسط 5- أثرت بشكل إيجابي 6- أثرت بشكل إيجابي جدا, لمزيد من التفاصيل انظر الملحق (1) الخاص بأداة القياس أو الاستبانة.

2.7 أثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسة:

ويشتمل الجدول على مجموعة من الأسئلة الفرعية لتقييم أثر المشاريع على حالة المؤسسة من حيث مدى استقرارها و استدامتها و تطورها في مختلف المجالات الإدارية والتنظيمية والمالية والبرنامجي ة وعلاقاتها بالمجتمع و تشمل اثر المشاريع على عملية اتخاذ القرار ومدى مساهمتها في تطوير النظم المالية والإدارية في المؤسسة وتوسيع علاقات المؤسسة بقطاعات المجتمع المختلفة وأثرها على زيادة

تمثيل وإنتخاب نساء في مجلس الإدارة وتشجيع إنضمام المؤسسة إلى إئتلاف أو تحالف أو حملة وطنية تتعلق بالعملية الديمقراطية.

ويوضح الجدول رقم **(1.7)** انه كان هناك ما نسبته 57.5% من مدراء المنظمات قيد الدراسة تعتقد انه كان هناك أثر إيجابي وإيجابي جدا لتمويل USAID على آلية اتخاذ القرار في داخل المؤسسة ويعتقد الباحث أن لذلك علاقة بعمر المؤسسة حيث أن معظم المؤسسات قيد الدراسة لديها تجربة وخبرة طويلة إضافة إلى ذلك فأن USAID تتعامل مع المؤسسات التي لديها وضوح تنظيمي وآلية إتخاذ قرار واضحة كما نشير إلى سلسلة الدورات التدريبية التي نظمها مشروع تمكين للمؤسسات المستفيدة لتمكينها في مختلف المجالات.

وفيما يتعلق بتطوير النظم المالية والإدارية فكانت نسبة 72.5% من المؤسسات قيد الدراسة أي أن 29 مؤسسة أوضحت أن هناك أثرا إيجابيا وإيجابيا جدا على تطوير أنظمتها المالية والإدارية ويعتقد الباحث أن ذلك مرتبط بشروط وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسات المتقدمة وبخاصة المتوسطة والكبيرة إضافة إلى عملية التدقيق المستمرة التي تجريها على المؤسسات وبخاصة في المجال المالي.

أما بند أثر المشاريع الممولة من USAID على توسيع علاقات المؤسسة بقطاعات المجتمع المختلفة فقد كانت إجابة المؤسسات 85% بأنه كان هناك أثر ايجابي وايجابي جدا ويعتقد الباحث أن ذلك نتيجة طبيعية العمل في مشاريع تعزيز الديمقراطية حيث يتطلب الأمر أن يكون هناك علاقات أوسع مع قطاعات المجتمع المختلفة سواء على صعيد المؤسسات وصناع القرار أو فئات المستفيدين.

كما يتضح أن للمشاريع أثر إيجابي في فتح آفاق وأفكار جديدة لعمل المؤسسات في إطار تعزيز الديمقراطية في المجتمع ويعتقد الباحث أن لذلك علاقة بأن هذه المشاريع ساعدت المؤسسة في فتح علاقات مع قطاعات المجتمع وتركت تجربة في هذه المؤسسات وخاصة تلك التي تعمل في قطاعات خدماتية مثل الصحة والزراعة وتأهيل المعاقين والتي تمكنت من دمج تقديم الخدمة والعمل في مجال الديمقراطية لصالح الفئات التي تعمل معها وتستفيد من برامجها.

أما على صعيد إيجاد فرص تمويل جديدة للمؤسسة في مجال تعزيز الديمقراطية في المجتمع فكان هناك تفاوت في الإجابة على الرغم من أن نصف المؤسسات قيد الدراسة أي 50% من المبحوثين أوضحوا أن هناك أثرا إيجابيا وإيجابيا جدا للتمويل على إيجاد فرص تمويل جديدة للمؤسسة ويعتقد

الباحث أن لذلك علاقة في أن هناك مؤسسات تكرر حصولها على عدد من المشاريع من برامج مختلفة تمولها USAID إضافة إلى التجربة والخبرة التي حصلت عليها تلك المؤسسات مكنتها من الحصول على فرص تمويل أخرى.

وفيما يتعلق بأثر المشاريع على تعزيز أسس الشفافية والنزاهة والمساءلة في المؤسسة، تبين بأن إجابة نسبة 67% من المبحوثين أكدوا أن هناك أثرا إيجابيا وإيجابيا جدا على المؤسسة في هذا المجال وهذا له ارتباط وثيق في التدقيق الذي تجريه وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسات المستفيدة من برامجها، وحول أثر المشاريع في زيادة تمثيل وانتخاب نساء في مجلس إدارة المؤسسة فكانت إجابة 37.5% بأنه لم يكن هناك أثر ويعتقد الباحث بأن هذا الأمر له ارتباطات في البنية التقليدية للمجتمع الفلسطيني والعربي وذلك على الرغم من أن هناك 27.5% أشاروا إلى وجود أثر إيجابي للتمويل في هذا الجانب.

وفيما يتعلق بأثر التوقيع على وثيقة الإرهاب على الإجماع داخل المؤسسة تبين أن 37% أكدوا انه أثرت بشكل سلبي وسلبي جدا فيما أوضح 32.5% أنه لم يكن هناك أثر و15% أثرت بشكل متوسط الأمر الذي يعني أن هناك ميلا نحو الأثر السلبي لهذه الوثيقة التي تشترطها وكالة التنمية الأمريكية لتمويل المنظمات الأهلية وأنها قد أثارت جدلا إلى حد ما داخل المؤسسة وأن هناك حالة من عدم الإجماع حتى من قبل المؤسسات التي تلقت تمويلا من USAID ووقعت على الوثيقة وهذا يعزز الاعتقاد بنجاح الحملة التي شنتها العديد من المنظمات الأهلية لرفض الوثيقة وأن أثرها لا زال موجودا إضافة إلى ذلك فأن هذه الوثيقة وكما أوضحت شبكة المنظمات الأهلية ومعها العديد من منظمات المجتمع المدني تشكل انتهاكا للقانون الفلسطيني.

أما النقطة الأخيرة فكانت أثر المشروع على انضمام المؤسسة إلى تحالف أو حملة وطنية تتعلق بالعملية الديمقراطية في قطاع غزة فكانت إجابة 42% أنه كان هناك أثرا إيجابي وإيجابي جدا في هذا المجال فيما أشار 35% بأنة لم يكن هناك أثر ويشير هذا الاختلاف حسبما يعتقد الباحث إلى طبيعة المشاريع التي تم تنفيذها على الرغم من التأكيد على أهمية دخول المنظمات الأهلية في تحالفات فيما يتعلق بالعمل في مجال الديمقراطية وذلك لتعظيم الجهد من أجل إرساء دعائم الديمقراطية في المجتمع.

جدول رقم **(1.7)**

تقييم أثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسة بشكل تفصيلي

الر	الأثر على المؤسسة	سلبي	لا أثر	متوسط	ايجابي	الوسط	الانحراف

قم		– سلبي جداً			ايجابي جدا	الحسابي للإجابات	المعياري
25	أثر المشاريع على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة	%7.5 (3)	%20 (8)	%15 (6)	%57.5 (23)	4.43	1.318
26	المساهمة في تطوير النظم المالية والإدارية في المؤسسة	%2.5 (1)	%10 (4)	%15 (6)	%72.5 (29)	5.03	1.121
27	ساعدت على توسيع علاقات المؤسسة بقطاعات المجتمع المختلفة	%0 (0)	%2.5 (1)	%12.0 (5)	%85.0 (34)	5.40	.810
28	فتح آفاق وأفكار جديدة لعمل المؤسسة في إطار تعزيز الديمقراطية في المجتمع	%5.0 (2)	%5.0 (2)	%15.0 (6)	%75.0 (30)	4.98	1.097
29	إيجاد فرص تمويل جديدة للمؤسسة في مجال تعزيز الديمقراطية في المجتمع	%5.0 (2)	%10 (4)	%35.0 (14)	%50.0 (20)	4.55	1.218
30	تعزيز أسس الشفافية والنزاهة والمساءلة في المؤسسة	%2.5 (1)	%15.0 (6)	%15.0 (6)	%67.5 (27)	4.75	1.104
31	زيادة تمثيل وإنتخاب نساء في مجلس الإدارة	%5.0 (2)	%37.50 (15)	%30.0 (12)	%27.5 (11)	3.90	1.081
32	أثر التوقيع على وثيقة الإرهاب على الإجماع داخل المؤسسة	%37.0 (15)	%32.5 (13)	%15.0 (6)	%15.0 (6)	3.05	1.431
33	إنضمام المؤسسة إلى ائتلاف أو تحالف أو حملة وطنية تتعلق بالعملية الديمقراطية في قطاع غزة	%5.0 (2)	%35.0 (14)	%17.5 (7)	%42.5.0 (17)	4.15	1.312

إن حساب بعض المقاييس الإحصائية عادة ما يكون بهدف إظهار بعض الخصائص و المؤشرات للمتغيرات قيد الدراسة من خلال مقاييس كمية محددة , حيث يعتبر الوسط الحسابي للإجابات مقياس إحصائي جيد لأنه يعطي إحساساً عن اتجاه الإجابة, كلما كانت القيمة صغيرة فإنها تدل على أن الردود و الآراء جاءت تؤيد الأثر السلبي أما القيمة الكبيرة تأتي في الاتجاه الايجابي نحو وجود أثر للمشاريع، في حين أن الانحراف المعياري يشير إلى بعد الإجابات عن الوسط الحسابي، فإذا كانت قيمة الانحراف المعياري صغيرة فهذا يعني أن معظم الإجابات قريبة من بعضها و متشابهة، أما إذا

كانت القيمة كبيرة فهذا يشير إلى اختلاف القيم و تشتتها عن بعضها، فيكون الانحراف المعياري قيمته صفر عندما تكون كل الردود عن السؤال نفس الشيء.

1.2.7 تقييم الأثر العام للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسة:

ويوضح الجدول رقم (**2.7**) أن المشاركين في الدراسة يعتبرون أن هناك أثرا ايجابيا وايجابيا جدا لمشاريع وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسة بنسبة 54.7% وهو مؤشر واقعي على أن الجهات الممولة سواء USAID أو غيرها كانت تساعد المؤسسات المستفيدة في تطوير قدراتها المالية والإدارية والتنظيمية ولم تكن مجرد تمويل لأنشطة بل تركت أثرا على المؤسسة وكما سلف ذكره فأن USAID تجري تدقيقا ورقابة مستمرة على المؤسسات التي تتلقى تمويلا منها إضافة إلى برامج التدريب التي كانت توفرها لهذه المؤسسات خلال تنفيذ المشاريع.

ولكن الملاحظ أن نسبة المؤسسات قيد الدراسة التي أعتبرت أن هناك أثرا إيجابيا وإيجابيا جدا هي أكثر من النصف بقليل حيث أن هناك نسبة 18.9% تعتقد انه ليس هناك اثر و 7.8% يعتبرون أن هناك أثرا سلبيا وسلبيا جدا، ويعتقد الباحث أن المؤسسات التي تلقت مشروعا واحدا فقط لم تشعر بوجود أثر على المؤسسة لأنها لم تحظ بالفرصة الكاملة من أجل الاستفادة ببرامج تدريب وكالة التنمية الأمريكية إضافة إلى ذلك الموقف السلبي تجاه وكالة التنمية الأمريكية من قبل عدد غير قليل من المنظمات الأهلية حتى تلك التي تلقت تمويلا منها بصفتها ذراعا للسياسة الأمريكية إضافة إلى رفضها لتدخل USAID في فرض بعض الإجراءات المالية والإدارية والبرنامجي ة للمؤسسة وبخاصة إذا كانت المنح كبيرة ومتكررة.

جدول رقم **(2.7)**

تقييم الأثر العام للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسة

الأثر على المؤسسة	النسبة %
بشكل سلبي جداً **بشكل سلبي**	7.8
لا أثر	18.6
بشكل متوسط	18.9
بشكل ايجابي **بشكل ايجابي جدا**	54.7
المجموع	100.0

3.7 أثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على الفئات المستهدفة:

تهدف الإجابة على هذه الفئة أو المجموعة من الأسئلة الفرعية إلى تقييم أثر المشاريع على الفئات المستهدفة وهي في أغلبها من الشباب والنساء والطلاب والمعاقين مع فكرة المشاريع وأثرها في مشاركة المرأة في فعاليات المشروع ومدى مساهمتها في توعية الفئات المستهدفة بحقوقها وهل عززت المشاريع من مشاركة الفئات المستهدفة بفعالية في إنتخابات المجالس البلدية وفي الانتخابات الرئاسية عام 2005 وفي الإنتخابات التشريعية عام 2006 وكذلك أثر التوقيع على وثيقة الإرهاب ATC في علاقة المؤسسة بالفئات المستهدفة.

ويتضح من الجدول رقم **(3.7)** ومن خلال إجابة مدراء المؤسسات قيد الدراسة انه كان هناك أثرا إيجابيا وإيجابيا جدا بنسبة 85% على تفاعل الفئات المستهدفة مع فكرة المشاريع وهذا يرجع إلى أن فكرة المشاريع قد جاءت من المستفيدين وثانيا أن هذه المؤسسات هي بالأساس على تماس مباشر بالفئات المستهدفة كالمعاقين والشباب والمزارعين والنساء وغير ذلك وثالثا إن هناك كثيراً من البرامج التي تنفذها المؤسسات في مجال الديمقراطية يكون فيها جانب التعبئة والحشد والتوعية والتدريب والتثقيف كبيراً من الفئات المستهدفة، ولكن على الرغم من هذه النسبة الإيجابية إلا أن هناك حاجة لقياسها من قبل المستفيدين أنفسهم.

وحول مشاركة النساء فلقد برزت نسبة عالية نسبيا حول اثر المشاريع في مشاركة المرأة في فعاليات المشاريع وبلغت 92% وهذا يؤكد أن هناك تمييزاً إيجابياً تجاه مشاركة المرأة حيث أن قضية حقوق النساء وضمان مشاركتهن الفاعلة في المشاريع هي من أولويات وكالة التنمية الأمريكية وتعكسها في مشاريعها.

أما فيما يتعلق بمساهمة المشاريع في توعية الفئات المستهدفة بحقوقها فقد أشارت النتائج إلى أن نسبة 90% من إجابات المبحوثين ترى أن المشاريع ساهمت بشكل إيجابي وإيجابي جدا في توعية الفئات المستهدفة بحقوقها وهو يؤكد على أن الخطوة الرئيسة في تعزيز التوجه الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني هو معرفة الفئات الاجتماعية المختلفة بحقوقها ويلاحظ أن عملية التوعية هي جزء رئيس من عمل المنظمات الأهلية وتوجهاتها الإستراتجية وأن تركيز المشاريع كان في مجال التوعية.

وحول مدى مساهمة المشاريع في ممارسة الفئات المستهدفة للمفاهيم الديمقراطية أشارت النتائج إلى أن 70% من المبحوثين يرون أن هناك تأثيرا ايجابيا وايجابيا جدا للمشاريع تجاه ممارسة الفئات المستهدفة للمفاهيم الديمقراطية وهذه نسبة معقولة على الرغم من الحاجة إلى أداة قياس أكثر فعالية في هذا المجال وبخاصة على الفئات المستهدفة.

وفيما يتعلق بأثر المشاريع على تشجيع مشاركة الفئات المستهدفة في فعاليات الضغط تجاه إجراء الانتخابات في المجتمع الفلسطيني فقد أشارت النتائج إلى أن 60% من المبحوثين يرون أن هناك أثرا ايجابيا وايجابيا جدا في هذا المجال وهي نسبة قليلة إلى حد ما الأمر الذي يؤكد ضرورة الخروج من مرحلة إثارة الوعي إلى مرحلة تحريك الفئات المستهدفة وفقا لأدوات سليمة للمطالبة بتحقيق الديمقراطية وبخاصة إجراء الانتخابات.

وحول أثر المشاريع على مشاركة الفئات المستهدفة بفعالية في إنتخابات المجالس البلدية والتشريعية والرئاسية فكانت نتائج المبحوثين متقاربة في القضايا الثلاث وكانت على التوالي 60%, 60% , 57% إيجابي وإيجابي جدا وهي نسب مشجعه إلى حد ما حول نتيجة المشاريع في تحريك الفئات المستهدفة تجاه المشاركة في الانتخابات، ومن الضروري ونظرا لان فئة المبحوثين هي من فئة مدراء المنظمات الأهلية القيام بدراسة أكثر عمقا مع الفئات المستهدفة ذاتها حول مشاركتها في هذه الإنتخابات.

والى أي مدى كان أثر المشاريع في تشجيع مشاركة الفئات المستهدفة في الرقابة على الانتخابات جاءت النتائج بنسبة 57% إيجابي وإيجابي جدا وهي نسبة جيدة، ويعتقد الباحث أن هذه النتيجة تدلل على انه كان هناك مشاركة فاعلة من قبل المؤسسات قيد الدراسة في الرقابة على الانتخابات حيث انه لا يمكن لفرد أن يقوم بالمشاركة في فرق المراقبين على الانتخابات دون تسجيل في مؤسسة ونشير هنا إلى الائتلافات التي شكلت قبيل الانتخابات لتدريب المراقبين المحليين وهنا يشار إلى أن القوائم

الانتخابية والمرشحين والمؤسسات المحلية لديها الحق في الرقابة على الانتخابات هذا بالإضافة إلى الرقابة الدولية والصحفيين ولجنة الانتخابات المركزية.

وعن أثر المشاريع في تحريك الفئات المستهدفة تجاه قضايا مدنية عامه كانت نسبة 72.5% كانت إيجابي وإيجابي جدا وهي نسبة جيدة وترتبط كذلك بالحملات التي تنظمها المؤسسة تجاه هذه القضايا ولا بد من الإشارة إلى أهمية تدريب الفئات المستهدفة في آليات التحرك والتعامل مع القضايا المختلفة.

وفي ما يتعلق بأثر التوقيع على وثيقة الإرهاب ATC على الفئات المستهدفة كانت إجابة المبحوثين متفاوتة بشكل ملحوظ ولكنها كانت تميل بشكل قليل إلى الأثر السلبي والسلبي جدا وعدم وجود أثر وأثر بشكل متوسط بنسبة 27.5%، وهذا يدلل أن هناك قصورا كان على المستوى الشعبي تجاه قضية مناهضة وثيقة الإرهاب من قبل الجهات التي تدير الحملة ولكن في نفس الوقت نلمس أنه كان هناك أثر على المؤسسات ذاتها.

جدول رقم (3.7)

تقييم أثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على الفئات المستهدفة

الرقم	الأثر على الفئات المستهدفة	سلبي جداً سلبي	لا أثر	متوسط	إيجابي إيجابي جدا	معدل الإجابات	الانحراف المعياري
33	تفاعل الفئات المستهدفة مع فكرة المشاريع	%5 (2)	%0 (0)	%10 (4)	%85 (34)	5.25	1.006
34	أثرت المشاريع في مشاركة المرأة في فعاليات المشروع	%2.5 (1)	%0 (0)	%5 (2)	%92 (37)	5.25	.776
35	ساهمت المشاريع في توعية الفئات المستهدفة بحقوقها	%2.5 (1)	%0 (0)	%7.5 (3)	%90 (36)	5.33	.829
36	ساهمت المشاريع في ممارسة الفئات المستهدفة للمفاهيم الديمقراطية	%5 (2)	%12.5 (5)	%12.5 (5)	%70 (28)	4.90	1.105
37	شجعت المشاريع على مشاركة الفئات المستهدفة في فعاليات الضغط تجاه إجراء الانتخابات في المجتمع الفلسطيني	%0 (0)	%22.5 (9)	%17.5 (7)	%60 (24)	4.70	1.159
38	عززت المشاريع من مشاركة الفئات المستهدفة بفعالية في انتخابات المجالس البلدية	%7.5 (4)	%15 (6)	%15 (6)	%60 (24)	4.55	1.154
39	عززت المشاريع من مشاركة الفئات المستهدفة بفعالية في الانتخابات الرئاسية عام2005	%7.5 (3)	%15 (6)	%17.5 (7)	%60 (24)	4.63	1.234
40	عززت المشاريع من مشاركة الفئات المستهدفة بفعالية في الانتخابات التشريعية عام 2006	%7.5 (3)	%17.5 (7)	%17.5 (7)	%57 (23)	4.63	1.234
41	شجعت المشاريع على مشاركة الفئات المستهدفة في الرقابة على الانتخابات	%2.5 (1)	%15.0 (6)	%15 (6)	%57 (23)	4.55	1.218
42	ساعدت المشاريع على تحريك الفئات المستهدفة تجاه قضايا مدنية عامه " الحريات– حقوق الأفراد والجماعات"	%2.5 (1)	%15 (6)	%10 (4)	%72.5 (29)	4.88	.883
43	أثر التوقيع على وثيقة الإرهاب ATC في علاقة المؤسسة بالفئات المستهدفة	%27.5 (11)	%27.5 (11)	%27.5 (11)	%17.5 (7)	3.23	1.050

ويوضح الجدول رقم **(4.7)** أن هناك أثر إيجابي وإيجابي جدا بنسبة 65.2% من المبحوثين وهي نسبة جيدة ومعقولة وتعكس واقعية حيث أظهرت العلاقة الجيدة التي تربط المؤسسة بالفئات المستهدفة ودور المشاريع في تعزيز هذه العلاقة حيث أن منظمات المجتمع المدني مرتبطة أساسا بكلمة مدني والتي تعني المواطنه المتعلقة بالمواطنين وتنظيمهم ويرى الباحث أن هناك ضرورة للعمل على تأطير العلاقة بين المنظمات الأهلية والفئات المستفيدة والخروج عن دائرة العلاقة المؤقتة التي تنتهي بانتهاء المشروع الممول ، وتتفق هذة النتائج بما خلص إليه الباحث وليد سالم في دراسته حول المنظمات المجتمعية والسلطة الوطنية الفلسطينية أن المنظمات المجتمعية يقف أمامها الكثير مما يمكن عمله سواء على صعيد المهمات الوطنية المتعلقة بمجابهة الاحتلال أو على العمل لتوحيد فئات الشعب والتشبيك بين مختلف وحداته كذلك هناك العمل لتفعيل الاعتماد على الذات والعمل التطوعي والعلاقة مع المجتمع (سالم، 1999).

كما تؤيد هذه النتائج الاستنتاجات التي وصلت إليها دراسة مركز بيسان للبحوث والإنماء عام 2002 بأن التجربة التنموية الفلسطينية أفرزت العديد من أشكال الشراكة لضمان مساهمة المجتمع المحلي "الفئات المستفيدة" في بناء مجتمع مدني وتعزيز المشاركة الشعبية في عمليات التنمية على اعتبار أن مفهوم هذه العلاقة وشكلها ووسائل تقوية وتمكين المجتمع هي عناصر أساسية وضرورية لبناء المجتمع المدني الديمقراطي.

جدول (4.7)

تقييم الأثر العام للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على الفئات المستهدفة

الأثر على الفئات المستهدفة	النسبة %
بشكل سلبي جداً بشكل سلبي	4.3
لا أثر	15.5
بشكل متوسط	15.0
بشكل إيجابي بشكل إيجابي جدا	65.2
المجموع	100.0

شكل (1.7)

تقييم الأثر العام للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الامريكية على الفئات المستهدفة

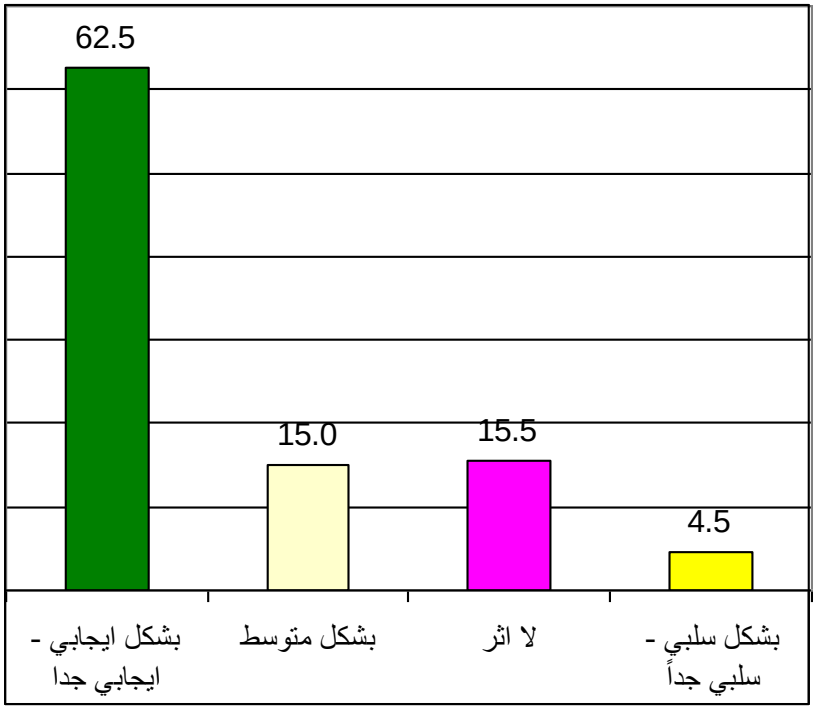

4.7 أثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على السياسات والقوانين:

وتهدف الإجابة على هذه الفئة أو المجموعة من الأسئلة الفرعية إلى تقييم أثر المشاريع على قضايا تمس بشكل أساسي التحول الديمقراطي في قطاع غزة وفي مقدمتها مجموعة القوانين التي ترتبط بشكل مباشر بتعزيز الديمقراطية ومن بينها قانون الانتخابات العامة حيث تم تعديل هذا القانون في عام 2005 إضافة إلى قضية حرية الإعلام والمعلومات حيث تعرضت وسائل الإعلام والصحفيون إلى انتهاكات كبيرة خلال السنوات السابقة إضافة إلى قضية المساواة والمشاركة السياسية وترويج ثقافة حقوق الإنسان والحريات العامة وغير ذلك.

ويوضح جدول رقم **(5.7)** أنه كان هناك تفاوت في الإجابات بين وجود أثر بشكل متوسط بنسبة 35% وعدم وجود أثر بنسبة 30% للمشاريع على تطوير قانون الانتخابات العامة وذلك على الرغم من أهمية هذا القانون بالنسبة للمجتمع الفلسطيني وللتحول الديمقراطي في فلسطين كونه ينظم عملية إجراء الانتخابات ويضمن مشاركة الفئات المجتمعية فيه. وتم خلال الفترة التي سبقت تعديله تنظيم العديد من الفعاليات والحملات بهدف الضغط على أعضاء المجلس التشريعي السابق لتبني مطالب

منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية والتي كان في مقدمتها تعديل النظام الانتخابي إلى النظام النسبي وكذلك ضمان التمييز الايجابي للمرأة من خلال الكوتا النسوية ولا بد من الإشارة هنا إلى الجهد الايجابي الذي بذلته المنظمات والأطر النسوية في هذا الصدد حيث نجحت في الضغط تجاه إقرار كوتا نسوية إضافة إلى ذلك تخفيض سن الترشيح للشباب وغير ذلك من القضايا.
ويرى الباحث إلى أن جهود المنظمات الأهلية التي استفادت من مشاريع وكالة التنمية الأمريكية توقفت عند حد توعية وحشد الفئات المستهدفة دون أن يكون لها دور كبير على صعيد التأثير في تعديل قانون الانتخابات.

وحول مساهمة المشاريع في ضمان حرية الإعلام والمعلومات كانت إجابات المبحوثين 37,5% ايجابية وايجابية جدا وبنفس النسبة كان هناك أثر متوسط وتعتبر هذه القضية أيضا هامه وجزءا رئيساً من ضمانات وأسس التحول الديمقراطي وبخاصة في ظل ما شهدته الأراضي الفلسطينية وبخاصة قطاع غزة من إنتهاكات تجاه وسائل الإعلام إضافة إلى أن قضية حرية المعلومات هي جزء رئيس من تعزيز الشفافية والمحاسبة ومحاربة الفساد.

وفيما يتعلق بأثر المشاريع في خلق الظروف لتأمين فرص متساوية للمشاركة والمنافسة العادلة أبرزت الإجابات توجها ايجابيا وايجابيا جدا بنسبة 55% وهذا مؤشر جيد حيث أن معظم المنظمات الأهلية قيد الدراسة تتعامل مع فئات تعتبر مهمشه إجتماعيا وبخاصة النساء والشباب والمعاقين وغيرهم من هم بحاجة لتأمين الفرص المتساوية في مختلف المجالات وبخاصة تلك التي تتعلق بالتشريعات أو القرارات التي تخص تسهيل حياتهم ومشاركتهم الفاعلة في المجتمع.

وحول مساهمة المشاريع في ترويج وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية اعتبر 60% من أفراد العينة أن هناك أثرا إيجابيا وإيجابيا جدا للمشاريع على هذا البعد الأمر الذي يتوافق مع ما خرج به الباحث فاتح عزام حول دراسته عن العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان بأن هناك تشابكا بين حقوق الإنسان والديمقراطية حيث أن حرية المجتمع وديمقراطيته ما هي إلا حرية كل فرد فيه بما أن المجتمع هو في الواقع مجموع مواطنيه.

وحول أثر المشاريع على ضمان حقوق الفئات المهشمة "الشباب والنساء والمعاقين" في التشريعات والسياسات تبين أن 62% يعتبرون أن هناك أثرا إيجابيا للمشاريع وهذا يعتبر إيجابيا خاصة اتجاه تبني قضايا وهموم الفئات المهشمة والتأكيد على حقوقهم والعمل على صيانتها.

وبالنسبة إلى أي مدى عززت المشاريع من ثقافة التسامح ونبذ العنف في المجتمع فقد أشارت النتائج إلى أن هناك تفاوتا في حجم الأثر حيث أجاب 45% من أفراد العينة بأنه كان هناك أثر إيجابي وإيجابي جدا فيما كانت هناك نسبة 32,5% تعتبر أن هناك تأثيرا متوسطا وارتباطا بواقع المجتمع الفلسطيني وبخاصة في قطاع غزة في ظل ما شهده من عنف وفلتان امني وغياب لسيادة القانون التي تتنافى مع توفير البيئة المناسبة لممارسة الحياة الديمقراطية وارتباطا بإجابات المشاركين في العينة نجد انه من الضروري دمج السلم الأهلي والتسامح بشكل أكبر في عمل المنظمات الأهلية وتعزيز التحول الديمقراطي.

وحول مساهمة المشاريع في تعزيز الرقابة المجتمعية على التشريعات والسياسات فقد أبرزت إجابات المبحوثين تفاوتا بين أثر إيجابي وإيجابي جدا بنسبة 42,5% وأثر متوسط بنسبة 30% ونشير هنا إلى ارتباط أهمية التأثير في القوانين والسياسات بضرورة متابعة تنفيذها وبخاصة أن هناك العديد من القوانين التي أقرت من المجلس التشريعي ولم يجر تنفيذها مثل قانون المعاقين وقانون العمل وغيرها من القوانين وإرتباطا بإجابات المبحوثين يرى الباحث أن هناك أثرا ليس كافيا ولا بد من العمل تجاه تعزيزه بشكل أكبر.

جدول رقم (5.7)

تقييم اثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على السياسات و القوانين

الرقم	الأثر على السياسات و القوانين	سلبي جداً سلبي		لا اثر	متوسط	ايجابي ايجابي جدا		معدل الإجابات	الانحراف المعياري
44	أثرت المشاريع على تطوير قانون الانتخابات العامة	%10 (4)		%30 (12)	% 35 (14)	%25 (10)		3.83	1.083
45	ساهمت المشاريع في ضمان حرية المعلومات والإعلام	%2.5 (1)		%22.5 (9)	%37.5 (15)	%37.5 (15)		4.18	.958
46	ساهمت المشاريع في خلق الظروف لتأمين فرص متساوية للمشاركة والمنافسة العادلة	%2.5 (1)		%12.5 (5)	%30.0 (12)	%55 (22)		4.58	1.035
47	ساهمت المشاريع في ترويج وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية	%5 (2)		%17.5 (7)	%17.5 (7)	%60.0 (24)		4.55	1.176
48	ساهمت المشاريع في ضمان حقوق الفئات المهشمة "الشباب والنساء والمعاقين" في التشريعات والسياسات	%5 (2)		%5 (2)	%27.5 (11)	%62.5 (25)		4.68	1.023
49	عززت المشاريع من ثقافة التسامح ونبذ العنف في المجتمع	%2.5 (1)		%20.0 (8)	%32.5 (13)	%45.0 (18)		4.43	1.130
50	ساهمت المشاريع في تعزيز الرقابة المجتمعية على تنفيذ التشريعات والسياسات	%5 (2)		%22.5 (9)	%30.0 (12)	%42.5 (17)		4.18	1.035

1.4.7 تقييم الأثر العام للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على السياسات و القوانين:

تلعب المنظمات الأهلية الفلسطينية دورا هاما في التأثير على السياسات العامة والقوانين وبخاصة تلك التي تتعلق بحماية حقوق الفئات التي تتعامل معها أو تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني إضافة لجهدها في تكريس السلم الأهلي ومناهضة العنف حتى وإن لم يكن جهدا منظماً.

لقد أبرزت الإجابات أن هناك أثرا إيجابيا لمشاريع وكالة التنمية الأمريكية على السياسات والقوانين بالرغم من أن النسبة كانت غير مرتفعه وأن هذه النتيجة جاءت متوافقة مع الملاحظات التي قدمها عزت عبد الهادي في ورقته بعنوان رؤية أوسع للعمل الأهلي والتي أشار فيها إلى أن المنظمات الأهلية قطعت شوطاً طويلاً في عملية منهجية للتأثير بالقوانين والتشريعات والأنظمة والسياسات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في إطار رؤية إستراتيجية لعملية التنمية والتحول الديمقراطي في فلسطين، حيث استندت مشاركة منظمات العمل الأهلي إلى أهمية التأثير بالقوانين والتشريعات والسياسات العامة بما ينسجم مع أولويات واحتياجات المجتمع المحلي ، ولكن بسبب المعتقدات الخاطئة حول الأولويات، ونظرا لإعادة احتلال الجيش الإسرائيلي لمعظم مناطق السلطة الوطنية فقد خلق عناصر جديدة حدت من إمكانيات تطور بيئة قانونية ممكنة لعملية التنمية والتحول الديمقراطي في فلسطين، ومن ضمنها عملية الإصلاح الفلسطيني.

ويأتي ذلك متوافقا مع ما أكدته الدكتورة أماني قنديل المدير التنفيذي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية بأن هناك دورا ضاغطا تلعبه المنظمات الأهلية إما في اتجاه دعم سياسات بعينها أو في اتجاه منع سياسات, وأشارت إلى أنه من منظور البعد الكلي التراكمي هناك فعالية نسبية لمؤسسات المجتمع المدني في التأثير على السياسات وقد يختلف الأمر من المنظور الجزئي إذا ركزنا على قرارات معينة أو تشريعات محددة حين نلحظ انخفاض الفاعلية (قنديل, 2003).

جدول (6.7)

تقييم الأثر العام للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على السياسات و القوانين

الأثر على السياسات والقوانين	النسبة %
بشكل سلبي – سلبي جدا	4.6
لا اثر	18.6
بشكل متوسط	30.0
بشكل ايجابي – بشكل ايجابي جدا	46.8
المجموع	%100.0

شكل (2.7)

تقييم الأثر العام للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على السياسات و القوانين

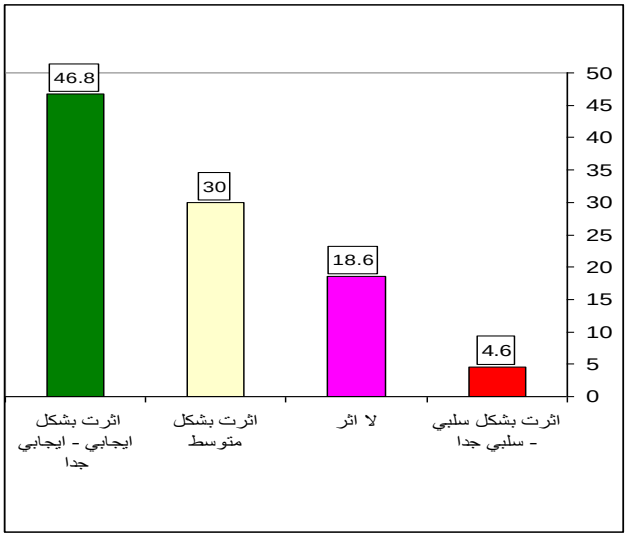

5.7 تقييم الأثر الكلي للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة

يوضح الجدول **(7.7)** أن هناك أثرا إيجابيا وإيجابيا جدا للمشاريع التي نفذتها المنظمات الأهلية بتمويل من وكالة التنمية الأمريكية على التحول الديمقراطي بنسبة 56.9% وهي نسبة واقعية ومعقولة إلى حد ما وبخاصة أنها من وجهة نظر مدراء المنظمات الأهلية قيد الدراسة وبناء على تحليل الاستبانه يتضح ما يلي:

1 -أن هناك أثرا ايجابيا لهذه المشاريع على المؤسسة وبنيتها المالية والإدارية والتنظيمي ة والبرامجية وتمثيل النساء فيها.

2 -أن هناك أثرا ايجابيا للمشاريع في علاقة المؤسسة بالفئات المستفيدة وبخاصة توعيتها وتحريكها وضمان مشاركتها المجتمعية وتبني قضاياها.

3 -أن هناك أثرا ايجابيا للمشاريع على صعيد القوانين والتشريعات وحماية الحريات والعمل على التأثير في القوانين والتشريعات.

ونشير بالإضافة إلى ذلك أن المنظمات الأهلية قيد الدراسة تمثل جزءا من عدد كبير من المنظمات الأهلية في قطاع غزة والضفة الغربية التي كان لها دورها في النضال الوطني وتعزيز دور المجتمع المدني وخاصة في تعزيز الديمقراطية حيث تعتبر المنظمات الأهلية وهي تمثل جزءا رئيسا من مكونات المجتمع المدني وقوة دافعة تجاه التحول الديمقراطي من خلال جهود الضغط والحشد والتعبئة التي تقوم بها للتأثير على صناع القرار والمشرعين لتبني قرارات وتشريعات تنسجم وتتوافق مع النهج

الديمقراطي بما في ذلك حماية الحريات والحقوق وتعزيز المشاركة والتعددية والترويج للفكر الديمقراطي بين الفئات المستهدفة.

ويتفق هذا الأمر مع النتائج التي توصلت إليها الباحثة (Ashley S.Koshner) في دراستها بعنوان إقامة الدولة الفلسطينية مقرونة بمنظمات حقوق الإنسان" إن منظمات حقوق الإنسان و المنظمات الأهلية ليس لديها القدرة على ضمان وجود دولة فلسطينية ديمقراطيه بل يمكنها أن تؤثر في عملية بناء الدولة من خلال الحد من القيود المفروضة على تحقيق الديمقراطية التي تفرضها عملية أوسلو السلمية (Koshner, 2000).

كما يتفق ذلك مع ما ذكره وليد سالم في كتابة "المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين" أن المؤسسات الأهلية تضطر وكاستجابة منها لشروط الدعم أن تعزز المهنية والعلنية والمساءلة في عملها الداخلي وهذا تطور ايجابي ولكنه يظل مع ذلك تطورا محدود التأثير اجتماعيا نظراً لانحصار المنظمات الأهلية في المستوى النخبوي وعدم فاعلية قسم كبير منها على المستوى الجماهيري (سالم, 2000).

لقد أبرزت النتائج أن المنظمات الأهلية قيد الدراسة وعلى الرغم من اختلاف الفئات التي تعمل معها تقوم بأدوار وفعاليات لتعزيز الديمقراطية سواء من خلال المشاريع التي تنفذها أو من خلال عملها لبناء قدراتها المالية والإدارية على أسس من الشفافية والنزاهة، كل ذلك يصب في جهد المجتمع المدني الفلسطيني من أجل دعم الديمقراطية على الرغم من وجود ملاحظات جوهرية فيما يتعلق بمصدر تمويل هذه المشاريع وخاصة وكالة التنمية الأمريكية التي تمثل ذراعا للسياسة الخارجية الأمريكية التي تعرف بدعمها الدائم لإسرائيل وتغاضيها عن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

يضاف إلى ذلك الأثر السلبي الذي تركه توقيع هذه المؤسسات قيد الدراسة على وثيقة نبذ الإرهاب التي تشترطها وكالة التنمية الأمريكية والتي تعتبر بحد ذاتها انتهاكا للقانون الفلسطيني الأمر الذي يضع تساؤلا كبيرا حول أبعاد هذا التوقيع على دور هذه المؤسسات التي تطالب بسيادة القانون من جهة وتنتهكه من جهة أخرى من خلال توقيعها على هذه الوثيقة ويؤكد من جانب أخر عدم احترام وكالة التنمية الأمريكية للقوانين الفلسطينية ولنضال الشعب الفلسطيني.

جدول (7.7)

تقييم الأثر الكلي للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة

الأثر الكلي على عملية التحول الديمقراطي	النسبة%
بشكل سلبي جدا وبشكل سلبي	5.6
لا أثر	17.3
بشكل متوسط	20.2
بشكل إيجابي وبشكل إيجابي جدا	56.9
المجموع	100.0

6.7 مصفوفة الارتباط النهائية:

قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للأبعاد الثلاثة المكونة لمقياس أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي إضافة للدرجة الكلية للمقياس المذكور، عن طريق إيجاد مصفوفة الارتباط لتلك الأبعاد مع الدرجة الكلية للمقياس كما بينها الجدول رقم **(8.7)** مع بيان لمستوى الدلالة:

جدول رقم (8.7)

مصفوفة معاملات الارتباط للدرجات على الأبعاد الثلاثة والدرجة الكلية لمقياس أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي

	أثر المشاريع على المؤسسات	أثر المشاريع على الفئات المستهدفة	أثر المشاريع على السياسات و القوانين	الأثر العام للمشاريع على عملية التحول الديمقراطي
أثر المشاريع على المؤسسات	1	.534(**)	.633(**)	.850(**)
أثر المشاريع على الفئات المستهدفة	.534(**)	1	.613(**)	.859(**)
أثر المشاريع على السياسات و القوانين	.633(**)	.613(**)	1	.848(**)
الأثر العام للمشاريع على عملية التحول الديمقراطي	.850(**)	.859(**)	.848(**)	1

** دال عند مستوى 0.01

يتبين من المصفوفة السابقة ما يلي:

ترتبط الأبعاد الثلاثة ارتباطات ذات دالة إحصائيا فيما بينها, فعند مستوى دلالة 0.01 يوجد ارتباط ذا دلالة إحصائية بين بعد أثر المشاريع على المؤسسة مع كل من الأبعاد التالية (أثر المشاريع على الفئات المستهدفة، أثر المشاريع على السياسات و القوانين) مما يؤكد الأثر المتبادل لهذه الأبعاد فيما بينها، الأمر الذي يؤكد الاتساق الداخلي لها.

كما ترتبط الأبعاد الأربعة مع الدرجة الكلية للمقياس إرتباطات قوية ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 مع الدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى انتماء هذه الأبعاد لمقياس واحد هو مقياس " أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي"، مما يؤكد صدق البناء للمقياس.

7.7 الثبات Reliability

1 -الثبات بإيجاد معامل ألفا- كرونباخ:

قام الباحث بتقدير ثبات الصورة النهائية لمقياس أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي بإيجاد معامل ألفا – كرونباخ لكل بعد من الأبعاد الثلاثة بالإضافة إلى المجموع الكلى لفقرات المقياس كما يوضحها جدول رقم **(9.7)**:

جدول رقم (9.7)

معاملات الثبات للصورة النهائية لمقياس أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي بأبعاده الثلاثة بطريقة ألفا كرونباخ

المقياس	البعد	عدد الفقرات	قيمة ألفا
لمقياس أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي	أثر المشاريع على المؤسسات	9	0.83
	أثر المشاريع على الفئات المستهدفة	11	0.844
	أثر المشاريع على السياسات و القوانين	7	0.803
	البعد الكلي	27	0.825

مما سبق، يتبين للباحث أن مقياس أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي يتمتع بالصدق والثبات بدرجة جيدة، الأمر الذي يتيح للباحث استخدامه على عينة دراسته باطمئنان.

8.7 دراسة الإرتباط:

يعتبر معامل الإرتباط أحد المقاييس الإحصائية الهامة التي تقيس قوة العلاقة بين متغيرين تربطهما علاقة ما , و أكثر معاملات الارتباط شيوعا هو معامل إرتباط بيرسون الذي يرمز له بالرمز r , حيث يأخذ قيما تتراوح ما بين السالب 1 و الموجب 1, إذا كانت قيمة r سالبة فهذا يعني أن العلاقة عكسية و إذا كانت قيمة r موجبة كانت العلاقة طردية , و كلما كان هذا المعامل قريبا من الواحد كلما كانت العلاقة الخطية أقوى.

إن وجود ترابط إحصائي بين متغيرين يمكن أن يظهر بوضوح عن طريق تمثيل البيانات باستخدام شكل الانتشار, فإذا تبين من خلال هذا الشكل أن البيانات متدفقة في مجرى ثابت حول خط مستقيم عندئذ يقال أن هناك علاقة خطية بين المتغيرين, وإذا كان هذا الخط مائلا نحو اليمين فهذا يعني أن

العلاقة طردية أما إذا كان شكل الخط المستقيم مائلاً نحو اليسار فهذا يعني إن العلاقة عكسية بين المتغيرين , و كلما كانت القيم قريبة أو المشاهدات قريبة من بعضها تكون علاقة الارتباط أقوى.

1.8.7 دراسة الإرتباط ما بين أثر المشاريع على المؤسسة و عملية التحول الديمقراطي:

الفرضية : لا توجد علاقة سلبية أو إيجابية بين أثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسة وعملية التحول الديمقراطي.

بما أن الدلالة P-value أقل من (0.01) فان هناك إرتباطا (علاقة) ذات دلالة إحصائية بين أثر المشاريع الممولة على المؤسسة والأثر العام على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة و عليه فان الفرضية "لا توجد علاقة سلبية كانت أو ايجابية بين البعدين" هي فرضية مرفوضة.

وبما أن معامل الارتباط كان يساوى (r =0.850) فان قيمته تدل أنهـ يوجد ارتباط، وإشارته تعنى أن الارتباط ايجابي (طردي) بين المتغيرين , ويرجع السبب في ذلك لعدة أسباب أولها أن تقوية وتمكين وتعزيز البناء الديمقراطي في المنظمات الأهلية الفلسطينية يعتبر هاماً جداً في تعزيز دورها في تطوير وبناء مجتمع مدني فلسطيني شفاف وفاعل قادر على لعب دور في عملي ة تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني وهو ما جاء متفقا مع دراسة مركز بيسان للبحوث والإنماء عام 2002 بضرورة العمل من أجل تعزيز البناء المؤسساتي في المنظمات الأهلية في ثلاثة مجالات أساسية ومترابطة: الأول يتعلق بالحكم السليم في المنظمات الأهلية وخاصة ضمان وجود رؤي ة واضحة للمؤسسة وقيم متفق عليها إضافة إلى آليات شفافة وواضحة لصنع القرار وأنظمة وإجراءات مهنية واضحة أيضا ومتفق عليها.

الأمر الذي أكدتة الدكتورة أماني قنديل في ورقتها عن المجتمع المدني حول ضرورة تحديث الأبنية المؤسساتية والأداء المهني المتميز للمنظمات الأهلية وليس منظمات هشة حيث أن منظمات المجتمع المدني لم تعد تدار بحسن النوايا وإنما تحكمها تقاليد مهنية راسخة تحترم الأداء المتميز وتقوم على إحترام قيمة العمل لتوزيع السلطات والأدوار وتنجح في تطوير الرقابة على الأداء وإجراء التقييم لأداء العمل.

ومن وجهة نظر الباحث فأن المنظمات الأهلية بشكل عام بما فيها المنظمات الأهلية قيد الدراسة وخاصة تلك المنظمات التي تتمتع بكفاءة إدارية عالية ونظم مالية شفافة وتسيير ديمقراطي وبغض النظر عن جهة تمويلها لعبت دورا هاما وبارزا في عملية تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني. كما جاءت هذه النتيجة متوافقة مع نتائج دراسة سلمى الشوا حول ضرورة تطوير الأنظمة الداخلية للمؤسسات وبناء التحالفات والدخول في إتحادات وشراكات مع مؤسسات أخرى.

الشكل رقم(3.7)

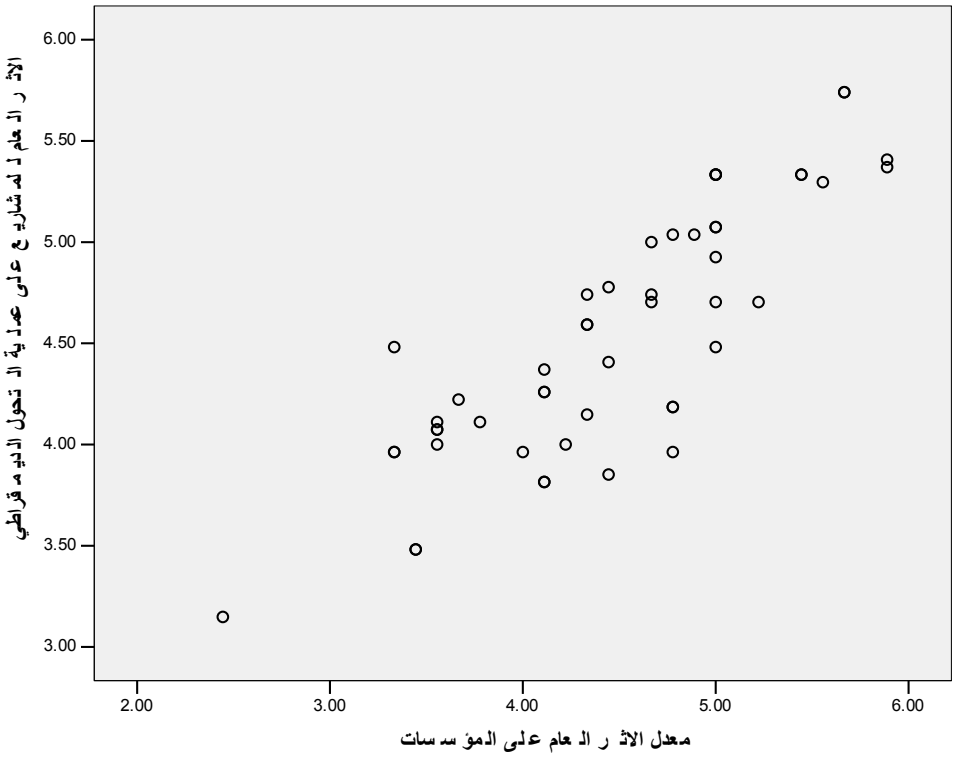

2.8.7 **دراسة الإرتباط ما بين أثر المشاريع على الجهات المستهدفة وعملية التحول الديمقراطي**

تنص الفرضية على أنه: "لا توجد علاقة سلبية أو إيجابية بين أثر المشاريع على الجهات المستهدفة و عملية التحول الديمقراطي".

بما أن الدلالة P-value أقل من (0.01) فلن هناك إرتباطا (علاقة) ذات دلالة إحصائية بين أثر المشاريع الممولة على الجهات المستهدفة والأثر العام على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة وعليه فلن الفرضية "لا توجد علاقة سلبية كانت أو ايجابية بين البعدين هي فرضية مرفوضة.

وبما أن معامل الارتباط كان يساوى (r =0. 859) فلن قيمته تدل على أنه يوجد ارتباط ، وإشارته تعنى أن الارتباط ايجابي (طردي) بين المتغيرين, و يتضح ذلك من خلال النظر إلى شكل الانتشار **(4.7)** حيث يمكن فحص وإستنباط شكل العلاقة بين أثر المشاريع على الجهات المستهدفة و عملية التحول الديمقراطي, حيث يظهر الشكل اتجاه خطي متناسق مائل لليمين.

ويعود هذا الارتباط بين أثر المشاريع على الفئات المستهدفة والأثر على عملية التحول الديمقراطي من حيث أن هذه المشاريع ركزت بالأساس على عملية توعية الفئات المستهدفة على إختلافها وخاصة النساء والشباب والمعاقين في القضايا المدنية ذات العلاقة بالديمقراطية وساهمت بشكل أو بأخر في تمكينهم وتطوير معرفتهم في حقوقهم.

وجاء ذلك متفقا مع نتائج دراستي سلمى الشوا ومركز بيسان للبحوث والإنماء حول ضرورة قيام المنظمات الأهلية بتقوية علاقتها مع المجتمع المحلي وخاصة فئة الشباب.

ونشير هنا إلى الأثر السلبي إلى حد توقيع المؤسسة على وثيقة نبذ الإرهاب التي تشترطها وكالة التنمية الأمريكية وخاصة أثرها على الفئات المستفيدة حيث انه كان هناك تفاوتا بين وجود الأثر السلبي وعدم وجود الأثر على تجاوب هذه الفئات مع المشاريع.

شكل رقم (4.7)

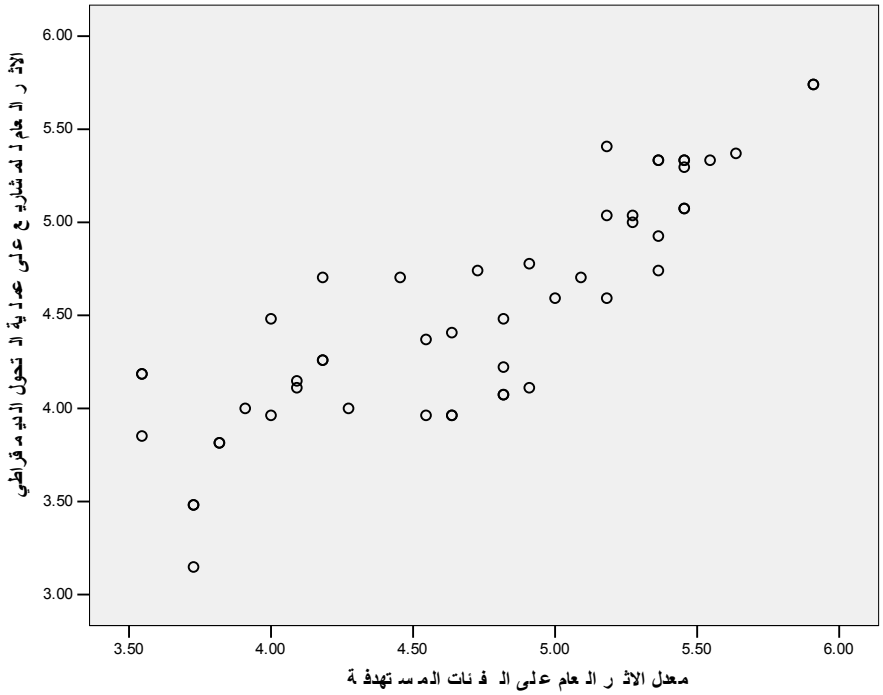

3.8.7 دراسة الإرتباط ما بين بعد الأثر على السياسات والقوانين وعملية التحول الديمقراطي:

تنص الفرضية على أنه : "لا توجد علاقة سلبية أو إيجابية بين أثر المشاريع على السياسات و القوانين و عملية التحول الديمقراطي"

بما أن الدلالة P-value أقل من (0.01) فان هناك إرتباطا (علاقة) ذات دلالة إحصائية بين البعدين أثر المشاريع الممولة على السياسات و القوانين وبعد الأثر العام على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة وعليه فلن الفرضية لا توجد علاقة سلبية كانت أو إيجابية بين البعدين هي فرضية مرفوضة.

وبما أن معامل الارتباط كان يساوى r =0. 848 فان قيمته تدل أنهـ يوجد ارتباط ، وإشارته تعنى أن الإرتباط إيجابي (طردي) بين المتغيرين , ويتضح ذلك من رسم الانتشار لقيم المتغيرين ، الشكل رقم **(4.7)**.

ويرجع السبب في ذلك إلى عدة أمور ذات علاقة بدور المنظمات الأهلية قيد الدراسة في مجال التأثير بالسياسات العامة والقوانين والقرارا ت ذات العلاقة بتعزيز الديمقراطية في العمل على صعيد تعديل قانون الانتخابات العامة وانتخابات المجالس المحلية وضمان حقوق الفئات المستهدفة وبخاصة المرأة والشباب والمعاقين في هذه القوانين والقرارات.

كما أن المنظمات الأهلية قيد الدراسة ومن خلال المشاريع التي نفذتها وحسب ما ورد في نتائج التحليل لعبت دورا في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الحريات وخاصة حرية الرأي والتعبير وكذلك تعزيز ثقافة التسامح ونبذ العنف في المجتمع.

وهنا نؤكد بأن هذا الدور هو من أهم الأدوار الذي يجب أن تلعبه المنظمات الأهلية بصفتها مكونا رئيسا على مكونات المجتمع المدني وأن الأثر الذي تركته هذه المشاريع وغيرها لم يكن كبيرا وخاصة في ظل ما شهدته الأراضي الفلسطينية خلال الفترة السابقة من فلتان أمني وغياب لسيادة القانون واشتباكات داخلية، ولكن بطبيعة الحال فإن عددا من المنظمات الأهلية قيد الدراسة وغيرها الكثير من المنظمات الأهلية لعبت دورا كبيرا في التأثير على التشريعات وخاصة تلك التي تتعلق بحقوق الفئات التي تعمل معها سواء في إطار المشاريع التي تنفذها أو من خلال برامجها التي تقوم عليها.

وأخيرا فإن ضرورة عمل المنظمات الأهلية في التأثير في السياسات العامة وبخاصة التشريعات والقوانين أكدت عليها أكثر من دراسة وخاصة دراسات مركز بيسان وسلمى الشوا و دراسة الدكتورة أماني قنديل وغيرها.

شكل رقم(**5.7**)

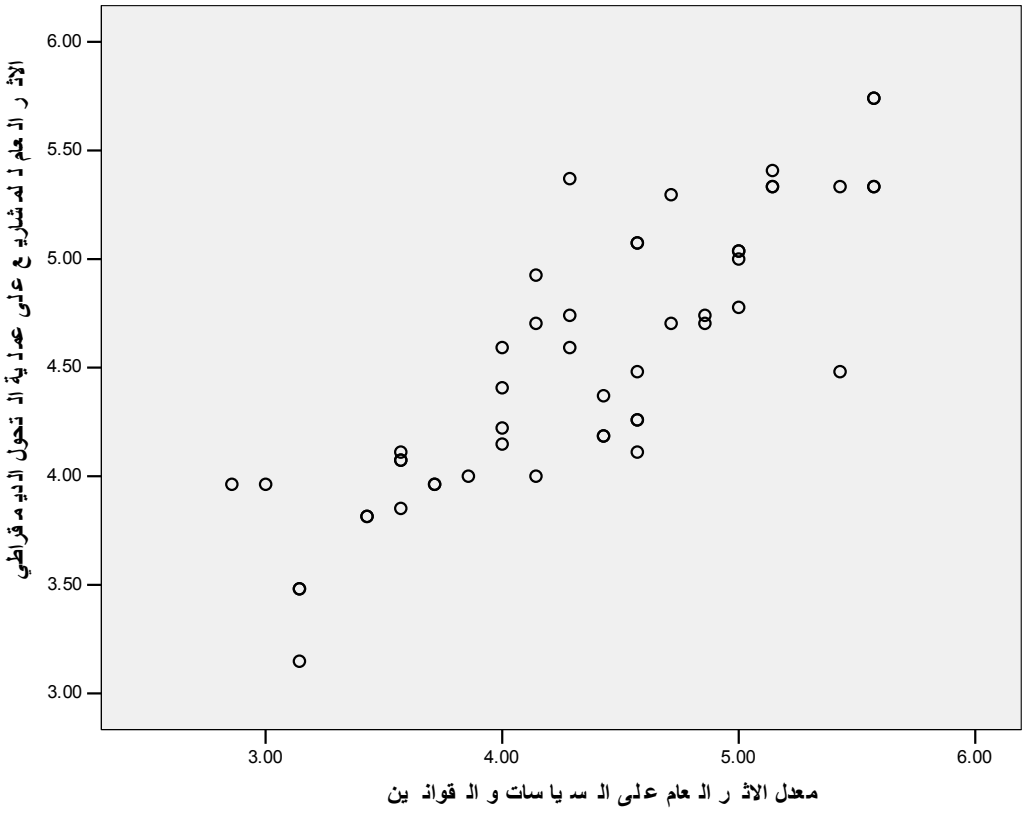

9.7 دراسة الفروق في الأثر الكلي للمشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة

1.9.7 الفروق في المؤهل العلمي:

تنص الفرضية على أنه " لا توجد فروق دالة إحصائيا بين المؤهل العلمي والأثر الكلي للمشاريع على عملية التحول الديمقراطي "، عند مستوى دلالة 0.05

للتحقق من صحة الفرضية قام الباحث بمقارنة المؤهل العلمي لفئة درجة البكالوريوس أو أقل (ن = 24) و فئة حملة الشهادات العليا (ن = 26) بالنسبة للأثر الكلي للمشاريع على عملية التحول الديمقراطي باستخدام اختبار (ت) للفروق بين متوسطات درجات العينات المستقلة Independent Sample t-Test، وقد استخدم الباحث هذا الاختبار الإحصائي البارامترى بسبب اعتدالية توزيع الدرجات في كل من مجموعتي التطبيق (المؤهل العلمي) إضافة إلى أن عدد أفراد العينة أكثر من ثلاثين حالة، الأمر الذي يحقق شروط استخدام اختبار (ت) للفرق بين متوسطي مجموعتين مستقلتين.

جدول رقم (10.7)

يبين اختبار (ت) للفرق بين متوسطات المؤهل العلمي تبعاً لأثر المشاريع على الديمقراطية

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					
		F	مستوى الدلالة	قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	فترة الثقة
									Lower / Upper
الأثر العام للمشاريع على عملية التحول الديمقراطي	Equal variances assumed	.016	.899	-1.322	48	.193	-.23018	.17415	-.58033 / .11998
	Equal variances not assumed			-1.324	47.955	.192	-.23018	.17379	-.57961 / .11926

من النتائج السابقة نجد أن تبايني المجتمعين متساويان حسب اختبار ليفين (Levene's Test), حيث أن قيمة مستوى الدلالة كانت 0.899 وهي أكبر من 0.05 في حين كانت قيمة (ت) تساوي 1.322- فبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد فرق معنوي بين اثر المشاريع والمؤهلات العلمية على أساس مستوى معنوية 0.05.

كما أن فترة الثقة للفرق بين متوسطي المجتمعين هي (0.119 - 0.576) حيث نجد أن الصفر ينتمي للفترة السابقة مما يؤكد أنه لا توجد فرق معنوي بين أثر المشاريع في المجموعتين، ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم مدراء المؤسسات الأهلية قيد الدراسة هم من حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا الذين يتمتعون بالمعرفة الكافية لإدارة المؤسسة بالإضافة إلى ذلك فهم يتمتعون بفترة تجربة طويلة نسبيا في العمل بالمؤسسة الأمر الذي ينعكس بشكل ايجابي على دور المؤسسة في مجال تعزيز الديمقراطية.

والجدول رقم (11.7) يبين اختبار (ت) للفرق بين متوسطات المؤهل العلمي تبعا لأثر المشاريع على الديمقراطية كما يبين قيمة اختبار فيشر F-Test ومستوى الدلالة.

جدول(11.7)

يبين اختبار للفرق بين متوسطات المؤهل العلمي تبعا لأثر المشاريع على الديمقراطية

Maximum	Minimum	95% Confidence Interval for Mean		Std. Error	Std. Deviation	Mean	N	
		Upper Bound	Lower Bound					
5.74	3.85	5.2782	4.4540	.18916	.68201	4.8661	13	less 80
5.33	3.81	4.6865	4.2271	.10887	.46189	4.4568	18	80 - 600
5.30	3.15	4.5370	3.8704	.15427	.57721	4.2037	14	more 600
5.74	3.15	4.6805	4.3121	.09141	.61319	4.4963	45	Total

جدول رقم (7.12) يبين اختبار (ت) متوسطات المؤهل العلمي تبعا لأثر المشاريع على الديمقراطية يبين تحليل التباين الاحادى لدرجات أفراد العينة وفقا للدرجة الكلية لأثر المشاريع على العملية الديمقراطية ومعدل الموازنة السنوي

جدول (12.7)

يبين اختبار متوسطات المؤهل العلمي تبعا لأثر المشاريع على الديمقراطية

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
.015	4.660	1.502	2	3.004	Between Groups
		.322	42	13.540	Within Groups
			44	16.544	Total

2.9.7 **الفروق في معدل الموازنة السنوي للمؤسسة:**

تنص الفرضية على أنه " لا توجد فروق دالة إحصائيا بين معدلات الموازنة السنوي في الفئات الثلاث والأثر الكلي للمشاريع على عملية التحول الديمقراطي "، عند مستوى دلالة 0.05

للتحقق من صحة الفرضية قام الباحث بإجراءالدلالة على التباين الاحادى One Way ANOVA لفحص أثر معدل الموازنة السنوي للمؤسسات على الدرجة الكلية وأثر المشاريع على العملية الديمقراطية لدى أفراد عينة الدراسة، ويتبين من الجدول رقم **(13.7)** أن قيمة Sig تساوي 0.015 و هي أقل من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية المبدئية التي تنص على انه لا يوجد فروق بين متوسطات

معدل الموازنة السنوي على مستوى دلالة 0.05, وهذا يعني انه يوجد فروق في تقدير اثر المشاريع على العملية الديمقراطية بناء على معدل الموازنة السنوي للمؤسسة, و لكن السؤال الذي يطرح نفسه أين يكمن هذا الفرق؟ علما بأنه تم تصنيف معدل الموازنة السنوي إلى ثلاث فئات فما هي الفئة التي يختلف تقديرها لأثر المشاريع على العملية الديمقراطية؟ وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بإجراء اختبار بنفروني.

جدول(13.7)

اختبار للفرق بين متوسطات موازنة المشاريع تبعا لأثر المشاريع على الديمقراطية

Multiple Comparisons

Dependent Variable: الاثر الهام للمشروع على عملية الوضع الحالي للديمقراطية

Bonferroni

(I) معدل الموازنة السنوي مقسم لفئات بالاف الدولارات	(J) معدل الموازنة السنوي مقسم لفئات بالاف الدولارات	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
less 80	80 - 600	.40931	.20666	.163	-.1060	.9246
	more 600	.66239*	.21869	.013	.1171	1.2077
80 - 600	less 80	-.40931	.20666	.163	-.9246	.1060
	more 600	.25309	.20233	.654	-.2515	.7576
more 600	less 80	-.66239*	.21869	.013	-1.2077	-.1171
	80 - 600	-.25309	.20233	.654	-.7576	.2515

*. The mean difference is significant at the .05 level.

من النتائج السابقة نستنتج انه يوجد فرق معنوي بين الفئة الأولى لمعدل الموازنة السنوي (اقل من 80 ألف دولار) و الفئة الثالثة لمعدل الموازنة السنوي (أكثر من 600 ألف دولار) و ذلك لان Sig= 0.013 وهي أقل من مستوى دلالة 0.05 ، وهذه علاقة متوقعه ترجع أسبابها إلى أن موازنة المؤسسة التي تزيد عن 600 ألف دولار تعكس إستقرار المؤسسة على المستويين المالي والإداري وكذلك قدرتها وخبرتها في تجنيد الأموال وأن لديها الخبرة الكافية في إدارة المشاريع وتنفيذها بشكل يترك أثرا إيجابيا لهذه المشاريع.

كما يبرز أن الأثر الأقل كان للمؤسسات التي تقل موازنتها عن 80 ألف دولار حيث كان واضحا أن هناك مؤسسات من خلال نتائج تحليل الاستبيان تبلغ موازنتها 4000 دولا أمريكي الأمر الذي يعني أنها تعاني من مشاكل مالية تهدد استمرار برامجها وفعالية المؤسسة والبرامج على الارض كما تشير بوضوح إلى أن هذة المؤسسات ليس لديها الامكانيات والقدرات الكافية لتجنيد الاموال بشكل جيد بما يمكنها من الاستفاده من فرض التمويل المتاحة في مجال الديموقراطية كما نطرح هناك سؤالا الى أي

مدى تركت هذه المشاريع التي تلقتها هذة المؤسسات من وكالة التنمية الامريكية أثرا كبيرا على إستدامة عمل المؤسسة؟.

3.9.7 **الفروق في عمر المؤسسة:**

تنص الفرضية على أنه " لا توجد فروق دالة إحصائيا بين عمر المؤسسة والأثر الكلي للمشاريع على عملية التحول الديمقراطي "، عند مستوى دلالة 0.05

يتبين من الجدول **(14.7)** أن تباييني المجتمعين متساويان حسب اختبار ليفين (Levene's Test), حيث أن قيمة مستوى الدلالة كانت 0.883 وهي أكبر من 0.05 في حين كانت قيمة (ت) تساوي 1.783 فبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد فرق معنوي بين أثر المشاريع وعمر المؤسسة على أساس مستوى معنوي 0.05 وهذا يعنى قبول الفرضية.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن الكثير من نشطاء العمل الاهلي والخبراء يعتبرون أن المؤسسة التي تجاوز عمرها الثلاث سنوات تجاوزت الى حد كبير مرحلة النشأة والتي تعتبر مرحلة حرجة بالنسبة لاستمرار واستقرار المؤسسة وتمكنها من تحديد وجهتها ورؤيتها وبرامج عملها كما أن تجاوز عمر السنتين يؤهل المؤسسة للتقدم بطلبات تمويل الى المانحين الامر الذي ينطبق على وكالة التنمية الامريكية وبرامجها.

كما ان تطور البنية الداخلية للمؤسسة خلال تلك الفترة يعني أن المؤسسة باتت لديها الخبرة وبنسب متفاوتة في مجال عملها كمجال تعزيز الديموقراطية حيث أن الكثير من المؤسسات قيد الدراسة عايشت تجربة الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجالس المحلية وشاركت في الضغط تجاه اجرائها والرقابة عليها إضافة الى التأثير في القوانين والتشريعات التي تتعلق بها بما يعني أن المؤسسة إكتسبت القدرات المهنية والبرامجية للعمل في مجال تعزيز الديموقراطية.

جدول(14.7)

اختبار للفرق بين متوسطات عمر المؤسسات تبعا لأثر المشاريع على الديمقراطية

الاثر العام للمشاريع على عملية التحول الديمقراطي	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
Equal variances assumed	.022	.883	1.783	47	.081	.30556	.17141	-.03927	.65038
Equal variances not assumed			1.782	46.771	.081	.30556	.17151	-.03952	.65063

4.9.7 الفروق في التوقيع على وثيقة الإرهاب:

تنص الفرضية على أنه " لا توجد فروق دالة إحصائيا بين التوقيع على وثيقة الارهاب والأثر الكلي للمشاريع على عملية التحول الديمقراطي "، عند مستوى دلالة 0.05

من نتائج الجدول **(15.7)** نجد أن تبايني المجتمعين متساويان حسب اختبار ليفين (Levene's Test), حيث أن قيمة مستوى الدلالة كانت 0.003 وهي أصغر من 0.05 في حين كانت قيمة (ت) تساوي 2.631 فبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد فرق معنوي بين أثر المشاريع والتوقيع على وثيقة الإرهاب على أساس مستوى معنوي 0.05.

لقد برز هذا الفرق واضحا في التباين بين إجابات مدراء المنظمات الأهلية فيما يتعلق بأثر التوقيع على الوثيقة على حالة الإجماع داخل المؤسسة, حيث كان من الواضح أن هناك أثرا سلبيا وكذلك الأمر بالنسبة للفئات المستهدفة وتجاوبها مع فعاليات المشروع الأمر الذي يدلل على أن هناك عدم رضا من قبل المؤسسة والمستفيدين من برامجها تجاه هذة الوثيقة التي تمثل انتهاكا للقانون الفلسطيني, وكذلك على الدور الوطني الذي تلعبة هذة المؤسسات. ويعود السبب في ذلك إلى عدة عوامل في مقدمتها الحملة التي نظمتها العديد من منظمات المجتمع المدني للمطالبة بإلغاء هذة الوثيقة, كذلك

موقف الكثير من القوى السياسية وأعضاء المجلس التشريعي برفض هذة الوثيقة, والمطالبة بعدم التعامل معها.

أما العامل الثاني: فهو مادة (32) حول تلقي المساعدات في قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية والتي تنص على أنه "بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون يحق للجمعيات والهيئات تلقي مساعدات غير مشروطة لخدمة عملها."

أما العامل الثالث: فهو الصورة النمطية التي تتعلق بموقف الكثير من فئات الشعب الفلسطيني من السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وانحيازها لإسرائيل حيث تمثل وكالة التنمية الأمريكية جزءا من هذة السياسة الأمريكية.

ولا بد من الأشارة هنا إلى أن كثيرا ما يكون العون الخارجي سواء كان إقتصاديا أو هادفا إلى تعميق المفاهيم الديموقراطية مفيدا إذا كان مجرداً من الأطماع السياسية, ومؤيدا للجماهير (المر, 2003)، وهذا يتفق مع الكثير من الدراسات والمواقف التي عبرت عن ضرورة ان يكون للمنظمات الأهلية موقف تجاه التمويل الخارجي, والضغط تجاه أن يكون منسجما مع التوجهات والأولويات الوطنية.

جدول(15.7)

اختبار للفرق بين متوسطات توقيع المؤسسات على وثيقة الأرهاب تبعا لأثر المشاريع على الديمقراطية

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference
									Lower	Upper
الأثر العام	Equal variances assumed	9.763	.003	2.631	46	.012	.51440	.19549	.12091	.90790
	Equal variances not assumed			3.473	35.029	.001	.51440	.14813	.21369	.81512

الفصل الثامن

النتائج والتوصيات

الفصل الثامن
النتائج والتوصيات

1.8 مقدمة

تناولت هذه الدراسة أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على التحول الديمقراطي في قطاع غزة من عدة جوانب , وخاصة علاقة التمويل بالسياسة الخارجية الأمريكية والسياق التاريخي لهذا التمويل , إضافة إلى الأدوار التي تلعبها المنظمات الأهلية وبشكل خاص دورها في تعزيز التحول الديمقراطي في فلسطين والبعد التاريخي لهذا الدور في سياق التطورات التي شهدها العالم . وتضمنت الرسالة استعراضا لأهم نتائج الدراسة الميدانية والتي إستهدفت أربعين منظمة أهلية تلقت تمويلا من البرامج التي مولتها وكالة التنمية الأمريكية في قطاع غزة , والأثر الذي تركه هذا التمويل تجاه التحول الديموقرطي.

2.8 نتائج الدراسة:

1.2.8 خلصت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج التالية:

أولاً: أثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسة

بناء على نتائج الدراسة الميدانية فلقد كان لتمويل وكالة التنمية الأمريكية أثراً إيجابياً تجاه تطوير المؤسسات التي تلقت هذا التمويل, وخاصة في قضايا ذات علاقة بالمساهمة في تطوير النظم المالية والإدارية داخل المؤسسة وتعزيز أسس الشفافية والنزاهة في إطار هذه المؤسسات على أساس أن بناء وتمكين هذه المنظمات وهي مكون رئيس من تشكيلات المجتمع المدني يرتبط بشكل كبير بعملية التحول الديمقراطي. كما برزت بعض الملاحظات فيما يتعلق بضعف دور هذه المنظمات فيما يتعلق في بناء تحالفات لها علاقة بتعزيز الديمقراطية الأمر الذي يتطلب
جهدا إضافيا منها في هذا الصدد.

ثانياً: أثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على الفئات المستهدفة

لقد أظهرت الدراسة أن هناك أثرا إيجابيا لمشاريع المنظمات الأهلية التي مولتها وكالة التنمية الأمريكية على الفئات المستهدفة من أنشطة المشاريع وخاصة على صعيد التوعية في القضايا المتعلقة بالثقافة المدنية والديمقراطية والحقوق والحريات وتشجيعها على ممارسة هذه المفاهيم والمشاركة في الضغط تجاه إجراء الانتخابات, كذلك المشاركة في الانتخابات المحلية والرئاسية والتشريعية.

ثالثاً: أثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على السياسات والقوانين

لقد أبرزت الدراسة الميدانية إن هناك أثرا ايجابيا للمشاريع تجاه التأثير في السياسات العامة والقوانين, وخاصة تلك التي تتعلق بالفئات التي تتعامل معها المؤسسات, مع الإشارة إلى أن هناك ضعفاًفي أثر هذه المشاريع على السياسات والقوانين ذات الطابع العام.

رابعاً: العلاقة بين معدل الموازنة السنوي للمنظمات الأهلية التي تلقت تمويلا من وكالة التنمية الأمريكية وتأثيره على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة لقد أبرزت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين معدل الموازنة السنوي للمؤسسة, ودورها في مجال تعزيز الديمقراطية, حيث أن المؤسسات ذات الموازنة الأكبر هي تلك المؤسسات التي لا تعاني من مشاكل في التمويل, وكذلك فهي تتمتع إلى حد ما بالاستقرار الإداري والمالي, ولديها كفاءات أكثر من المؤسسات الأقل في الموازنة.

خامساً: علاقة التوقيع على وثيقة الإرهاب و تأثيره على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة لقد أبرزت الدراسة أن هناك تفاوتا كبيرا بين المؤسسات التي تلقت تمويلا من وكالة التنمية الأمريكية حيث أن عددا منها تلقى تمويلا لمرة واحدة في الفترة التي تسبق عام 2003, حيث بدأت وكالة التنمية الأمريكية تطلب من المؤسسات التوقيع على شهادة نبذ الإرهاب الأمر الذي رفضته تلك المؤسسات فيما وقعت أخرى على هذه الوثيقة الأمر الذي يعني أن هناك تفاوتا وإختلافا في مواقف وتوجهات هذه المؤسسات حول الوثيقة بالإضافة إلى ذلك فإن التوقيع أثر بشكل سلبي على حالة الإجماع داخل المؤسسة كما ذكرت بعض المؤسسات.

سادساً: يرى الباحث أن جزءا من المؤسسات قيد الدراسة لم تكن محايدة في إجاباتها بسبب حرصها على إبراز دورها في عملية تعزيز الديمقراطية وكذلك المحافظة على علاقتها بمصدر التمويل "وكالة التنمية الأمريكية" واستمرار الحصول على التمويل لبرامجها.

2.2.8 النتائج العامة للدراسة:

خرجت الدراسة بالنتائج العامة التالية:

أولاً: إن المنظمات الأهلية وبصفتها مكونا رئيسا من مكونات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في عملية التحول الديمواقراطي في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة " مكان إجراء الدراسة" بشكل خاص من خلال فعالياتها وأنشطتها المختلفة من توعية وحشد وتأثير في السياسات العامه والقوانين, وبخاصة تلك التي تخدم عملية التحول الديموقرطي في المجتمع الفلسطيني , وكذلك حماية وضمان حقوق الفئات المختلفة وخاصة المهمشة منها, ونشير هنا إلى الدور الكبير الذي قامت به مختلف المنظمات الأهلية تجاه تعديل قانون الانتخابات العامة والمجالس المحلية من حملات وجهود من أجل

تضمين قانون الانتخابات "الكوتا النسوية" إضافة إلى الكثير من القضايا التي تهم الفئات المجتمعية . وعلى الرغم من هذه النجاحات , سجلت هذه المنظمات قصورا في توسيع هذا الجهد ليطال قضايا عامة مثل: حماية الحريات, والدفاع عن حقوق الإنسان, وتعزيز السلم الأهلي, وثقافة التسامح, وإحترام التعددية , إضافة إلى القضايا الوطنية العامة ذات الطابع النضالي مثل مواجهة الإنقسام , وتكريس المصالحة الوطنية وغيرها.

ثانياً: ضعف التنسيق بين مختلف المنظمات الأهلية من جهة , وباقي قطاعات المجتمع من جهة أخرى وفق رؤية وطنية محددة وبخاصة فيما يتعلق بالنضال من اجل التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني.

ثالثاً: القصور في إيجاد إستراتجية لاستدامة العلاقة بين المنظمات الأهلية والفئات المستفيدة والعمل على تحريك هذه الفئات تجاه قضايا عامه وذات بعد وطني وعدم الاكتفاء ببرامج زيادة الوعي قصيرة المدى, بل العمل على خلق برامج طويلة المدى مع هذه الفئات.

رابعاً: إن عدد المنظمات الأهلية التي تلقت تمويلا من برامج وكالة التنمية الأمريكية هو قليل نسبيا مع عدد المنظمات الأهلية في قطاع غزة الذي يزيد عن ثمانمائة منظمة أهلية, الأمر الذي يؤكد محدودية الأثر الإيجابي الذي قامت به هذه المؤسسات تجاه التحول الديمقراطي.

خامسا: اختلال حجم تمويل وكالة التنمية الأمريكية من منظمة أهلية إلى أخرى حيث إن هناك منظمات أهلية تلقت خمسة عشر مشروعا ومن أكثر من برنامج, فيما تلقت العديد منها مشروعا واحدا وأن لذلك دلالة على قدرة المنظمات الكبيرة في تجنيد الأموال ولكن له انعكاسات سلبية على المنظمات وخاصة الصغيرة التي لا تملك التجربة في تجنيد الأموال.

سادساً : القيود والاشتراطات التي فرضتها وكالة التنمية الأمريكية أمام تلقي المؤسسات الفلسطينية للتمويل شكلت عائقا أمام المنظمات الأهلية للتأثير بشكل أكبر في القضايا العامة , وفي العلاقة مع الفئات المستفيدة, ونشير هنا إلى أن توقيع المؤسسات على وثيقة الإرهاب التي أصدرتها وكالة التنمية الأمريكية التي تتنافى مع مبادئ وأسس العمل الديمقراطي, وفي مقدمتها إحترام القوانين حيث أن قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية يرفض صراحة التمويل المشروط للمنظمات الأهلية إضافة إلى البعد السلبي لهذه الوثيقة على المستوى الوطني.

سابعاً: الصورة النمطية الموجودة لدى فئات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني تجاه وكالة التنمية الأمريكية والتي تسيرها السياسة الخارجية الأمريكية المنحازة مع إسرائيل والمواقف الأمريكية التي تبرر الإعتداءات التي ترتكبها قوات الإحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني , ونشير هنا إلى الموقف الذي اتخذه أهالي مخيم جنين في أعقاب المجزرة التي إرتكبتها قوات الاحتلال في عام 2002 خلال عملية "السور الواقي " برفض أية منحة أو مساعدة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة عبر وكالة التنمية الأمريكية (USAID)، وذلك احتجاجاً على الموقف الأمريكي الرسمي الداعم لجرائم حكومة إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

ثامنًا: ضعف قدرة المنظمات الأهلية في التأثير على أولويات وأجندة الجهات المانحة, وارتباط ذلك بأن الممولين وخاصة الدول المانحة ترتبط أجندتها بسياستها الخارجية. وعلى الرغم من أن الكثير من المؤسسات الأهلية الفلسطينية تؤكد أن فكرة المشروع جاءت بناء على توجهاتها, إلا أن فكرة المشروع الأساسية وفق أولويات وعناوين رئيسة محددة تطرح من قبل الجهة الممولة فيما تترك للمؤسسة العناوين الصغيرة لتحديدها, ويقول وليد سالم في هذا الصدد في كتابة "المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين" أن الدول المانحة هي دول داعمة للعملية السلمية وليس للديمقراطية في بلادنا وتأتي الأموال التي تدفعها للسلطة الوطنية, أو للمنظمات الأهلية الفلسطينية أو يتم صرفها مباشرة في المجتمع الفلسطيني من اجل تعزيز مصالح الغرب في بلادنا من جهة ومن أجل تهدئة الشعب الفلسطيني ثانيا ولإضعاف السلطة ومنظمات المجتمع المدني عبر خلق منافسة بينهما ثالثا والهدف هو منع إقامة دولة فلسطينية قوية مستقلة أستجابة لتوجهات العولمة الغربية الهادفة لخلق دول ضعيفة في العالم الثالث، ولم ينف سالم وجود بعض المنظمات الأهلية التقدمية العالمية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني والتي تدعمه على هذا الأساس.

تاسعاً: واقع الاحتلال الإسرائيلي الذي يؤثر سلبا على تطور العملية الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية, وخاصة في قطاع غزة فعلى الرغم من إنسحاب القوات الإسرائيلية من داخل قطاع غزة في سبتمبر أيلول 2005 إلا أنه لا يزال حسب القانون الدولي محتلا له حيث لا تزال مظاهره موجودة في سيطرتة على كافة معابر قطاع غزة, وكذلك المجالين الجوي والبحري. وبواقع الحال, لا يمكن الحديث عن ديمقراطية فلسطينية كاملة, تحت الاحتلال الذي يمزق الأرض الفلسطينية, ويفرض عليها إجراءات وممارسات تحول دون تمتع الشعب الفلسطيني بكامل حقوقه في السيادة على الأرض وعلى مقومات التنمية, ونشير هنا إلى ممارسات الاحتلال خلال الانتخابات من إعتداءات وحصار ومنع وصول الناخبين إلى صناديق الاقتراع خاصة في مدينة القدس, ومنع حركة المرشحين , ومنع إنعقاد جلسات

المجلس التشريعي , وأخيرا اعتقال النواب الفلسطينيين , وغير ذلك من الممارسات التي تعيق ممارسة الشعب الفلسطيني للديمقراطية.

وأخيرا بلا شك أن لكل جهد يبذل هناك أثر , سواء سلبي أو ايجابي , وعند الحديث عن التمويل والمعونات التي تقدم من جهات محلية داخلية وخارجية فهو يرتبط بتوجهات وسياسات وليست بالضرورة أن تكون جميعها تحمل مضمونا وأهدافاً سلبية , ولكن الأهمية تبرز هنا في قدرة متلقي التمويل في صياغة أجندة ذات أولويات وأبعاد وطنية وتتجاوب مع أهدافهم وتطلعاتهم , وفي القدرة على تطويع هذا التمويل ليتوافق مع هذه الأجندة.

3.8 توصيات الدراسة:

وبناء على ما تقدم فـإن الباحث يتقدم بالتوصيات التالية بهدف تعزيز دور المنظمات الأهلية في دمقرطة المجتمع الفلسطيني :

1.3.8 على مستوى المنظمات الأهلية الفلسطينية:

- رفض التمويل المشروط وخاصة السياسي والذي يتناقض مع مبادئ العمل الوطني , وينتهك القوانين المعمول بها في الأراضي الفلسطينية وبخاصة قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية على إعتبار أن المؤسسات التي تعمل في مجال تعزيز الديمقراطية لا بد لها أن تحترم القوانين لا أن تنتهكها.
- تطوير خطة محكمة للتأثير بالسياسات العامة والتأثير على الجهات المانحة, وخاصة التمويل الأمريكي, بحيث تنسجم برامج هذه الجهات و إتجاهاتها التمويلية مع أولويات واحتياجات المجتمع الفلسطيني, وخاصة في مجال تعزيز الديمقراطية.
- فتح قنوات اتصال مع جهات تمويلية عربية وأخرى دولية مؤيدة لنضال شعبنا الفلسطيني في مواجهة التمويل الأمريكي المشروط الذي ينتقص من إستقلالية المنظمات الأهلية كشرط ضروري لوجود مجتمع مدني قوي وفاعل يحمي مصالح أفراده ومؤسساته.
- العمل من أجل صياغة أجندة وطنية في مجال تعزيز الإنتقال إلى الديمقراطية, وأن تكون رؤية وأهداف المنظمات الأهلية في إطار هذه الأجندة على قاعدة التكاملية مع السلطة الوطنية الفلسطينية, ومختلف قطاعات المجتمع الفلسطيني باعتبار ذلك ضروري لبناء مجتمع مدني ديمقراطي.
- تحقيق الاستدامة المالية في المنظمات الأهلية من خلال خلق برامج مدرة للدخل وتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص الفلسطيني , وتشجيعه للمساهمة في أنشطة المنظمات الأهلية بما يعزز من استقلاليتها أمام السلطة الفلسطينية, وأمام الجهات المانحة, كما يساهم هذا الدعم في

استمرار عملها حتى لا تكون رهينة للتمويل الأجنبي وخاصة الأمريكي, وعلى اعتبار أن تقوية هذه المنظمات وتعزيز دورها يصب في خدمة بناء مجتمع مدني فلسطيني قادر على المساهمة في دعم وتعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني .

- تعزيز التنسيق بين مختلف المنظمات الأهلية من خلال الإنضمام إلى الأطر التنسيقية والاتحادات , والدخول في إئتلافات ذات رؤية وطنية للنضال من أجل الديمقراطية, وإحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والحريات العامة وغيرها.
- تحقيق الشراكات بين المنظمات الأهلية الكبيرة ذات الخبرة والتجربة مع المنظمات الأهلية الصغيرة لفتح المجال أمامها لاكتساب الخبرة وتمكينها سواء على صعيد الرؤى أو السياسات, أو على صعيد إدارة البرامج وتعزيز بنيتها الديمقراطية, بما يمكن هذه المنظمات من القيام بدورها في مجال تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- تحقيق الحكم الرشيد في المنظمات الأهلية من خلال ضمان التسيير الديمقراطي فيها وصياغة لوائح داخلية تنظم الأمور المالية والإدارية على أسس من الشفافية والمحاسبة , حيث لا يمكن لمسألة التطور الديمقراطي أن تتم بدون تكريس مبدأي الشفافية والمحاسبة.
- ضرورة قيام المنظمات الأهلية بصياغة خططها الإستراتجية على أن تكون مبنية على رؤى واقعية بمشاركة الفئات المستهدفة وقطاعات المجتمع الأخرى وليس بناءاً على توجهات وأولويات الجهات الممولة.
- توفير برامج لبناء قدرات العاملين في المنظمات الأهلية لتمكينهم وخاصة في مجالات الضغط والتأثير بالسياسات العامة.
- تعزيز العلاقة مع الفئات المستهدفة وتوفير برامج طويلة المدى مع هذه الفئات لت عزيز مشاركتها بشكل أكثر إيجابية في الفعاليات ذات الطابع الوطني.
- إعادة الاعتبار للعمل الطوعي وتوفير الفرص للشباب من أجل الإنخراط بشكل أكبر في أنشطة المنظمات الأهلية وتنمية قدراتهم في المجالات ذات العلاقة بالعمل التنموي وقضايا الديمقراطية .
- التمييز الايجابي للمرأة , وخاصة في عضوية مجالس الإدارة , وكذلك المنافسة لشغ ل مواقع متقدمة في المنظمات الأهلية على إعتبار أن قضية المشاركة إحدى ركائز تعزيز الديمقراطية, ومعيارا لمقياس الانتقال إلى الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات, حيث أبرزت الدراسة ضعفا في مشاركة النساء في مواقع متقدمة في المنظمات الأهلية التي تلقت تمويلا من وكالة التنمية الأمريكية.

2.3.8 مستوى المانحين وبخاصة وكالة التنمية الأمريكية:

- العمل مع المنظمات الأهلية الفلسطينية على قاعدة الشراكة وفق أجندة ورؤية مشتركة تتوافق مع إحتياجات الشعب الفلسطيني.
- العمل تجاه رفع القيود والاشتراطات السياسية وخاصة وثيقة نبذ الإرهاب التي تشترطها وكالة التنمية الأمريكية والتي تتنافى مع حقوق الشعب الفلسطيني ونضاله.
- إتخاذ مواقف واضحة مناهضة للاحتلال واعتداءاته وممارساته بحق أبناء شعبنا الفلسطيني.
- العمل تجاه توفير برامج تمويلية طويلة المدى تمكن المنظمات الأهلية من تحقيق الاستدامة في عملها, وتعزز علاقاتها في المجتمع المحلي وتطوير برامجها الهادفة إلى تنمية الديمقراطية في المجتمع المحلي.
- التقليل من المصاريف الإدارية والفنية للمشاريع التي تمولها الجهات المانحة والتي تذهب لخبراء وطواقم الإداريين والفنيين الأجانب "قدرها خليل نخلة بأنها تتراوح ما بين 20% إلى 30% " بما يقلل من نسبة المنح المعطاة للمنظمات الأهلية.
- استمرار برامج تعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني في فلسطين نظرا للحاجة الماسة إليها بما يؤسس لنظام سياسي فلسطيني ديمقراطي يحترم الديمقراطية.
- فتح الفرص أمام المنظمات الأهلية للاطلاع بشكل اكبر على تجارب بلدان أخرى في مجالات التحول الديمقراطي , حيث أن الكثير من الدول التي شهدت تحولات ديمقراطية عانت من ظروف شبيهه إلى حد ما بالواقع الفلسطيني, مثل: جنوب أفريقيا وغيرها.

وأخيرا فإن الباحث يشير إلى الدور الايجابي لكثير من الجهات المانحة وخاصة تلك المتضامنة مع قضية شعبنا الفلسطيني, ويوصي بضرورة تعزيز العلاقة معها بشكل استراتيجي.

كما أن مجالات هذه الدراسة بحاجة إلى إجراء دراسات أكثر عمقا وخاصة أثر المشاريع التي تمولها وكالة التنمية الأمريكية على الفئات المستفيدة, وإجراء دراسة تتناول مواقف المنظمات الأهلية التي لم تتلق التمويل من وكالة التنمية الأمريكية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

ابراش, أ. (2001): دراسة ا لمجتمع المدني من الثورة إلى الدولة , مجلة رؤية الهيئة العامة للاستعلامات العدد السادس, شباط, غزة, فلسطين.

أبو رمضان, م. (2006): نظرة تحليلية للعمل الأهلي في قطاع غزة منذ عام 1994 في قطاع غزة بعد الانسحاب دراسة تقييميه للواقع ورؤية مستقبلية, برنامج دراسات التنمية, الطبعة الأولى ,جامعة بيرزيت, رام الله, فلسطين.

أبو سعدة, م. (2007): الديمقراطية ومعوقات التحول الديمقراطي, في الدين والسياسة والديمقراطية, الطبعة الأولى, مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية " شمس", رام الله, فلسطين.

أبو سيف, ع. (2003): المجتمع المدني والدولة, مجلة رؤية, الهيئة العامة للاستعلامات, العدد 26 كانون أول, غزة, فلسطين.

أبو عمرو, ز. (1995): المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين, المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين.

أبوعمرو, ز. (2005): التداعيات السياسية والاجتماعية, في مؤتمر الانتخابات الفلسطينية, 6/12/ 2005, المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية, غزة, فلسطين.

الأشهب, ن.، الحسيني, م. (2005): مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية, الطبعة الأولى, دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

أولبرايت, م وآخرون. (2005): دعما للديمقراطية العربية لماذا وكيف, مجلس العلاقات الخارجية, الولايات المتحدة الأمريكية.

بدر الدين, إ. (1986): الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية, الطبعة الأولى, دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع.

البديري, م. (1995): الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني: الحالة الفلسطينية, الديمقراطية الفلسطينية في أوراق نقدية, المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين.

البرغوثي, م. (1997): الحقبة الراهنة في دور المنظمات الأهلية في فلسطين, التحرر, التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث, المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين.

البرغوثي, م. (1998): الحقبة الراهنة والتغير في دور المنظمات الأهلية في فلسطين في التحرر, التحرر الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث, الطبعة الأولى, المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين.

البرغوثي, م. (2000) التحول الديمقراطي في فلسطين, التقرير الدوري (7), ملتقى الفكر المدني, القدس, فلسطين.

بشارة, ع. (1993): مدخل لمعالجة الديمقراطية وأنماط التدين في حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية, الطبعة الأولى, مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية, رام الله, فلسطين.

بشارة, ع. (1996): مساهمه في نقد المجتمع المدني ,الطبعة الأولى , المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين.

بشارة, ع. (1997): واقع وفكر المجتمع المدني في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي, الطبعة الأولى, المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين.

بشارة, ع. (1999): "مدخل نظري حول المجتمع المدني" في مؤتمر حالة المجتمع المدني في فلسطين, 17–7–1999, المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية, غزة, فلسطين.

بشارة, ع. (1999): المجتمع المدني دراسة نقدية, الطبعة الأولى ,مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان.

بشارة, ع.، سعيد, م. (1997): مقدمة في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي, الطبعة الأولى, المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية, مواطن, رام الله, فلسطين.

بلقزيز, ع. (2004): تكون المجال السياسي الحديث في المغرب في الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان.

بهلول, ر. (1997): التربية والديمقراطية, الطبعة الأولى, المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005. (أيار 2006): الطبعة الأولى, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, بيروت, لبنان.

تقرير التنمية الإنسانية العربية, (2002): خلق فرص للأجيال القادمة, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي, دار الشروق للنشر والتوزيع, الأردن.

تورين, أ. (1995): ما هي الديمقراطية ؟ في حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية, ترجمة حسن قبيسي, الطبعة الأولى , دار الساقي, بيروت, لبنان.

الجابري, م. (1997): الديمقراطية وحقوق الإنسان , الطبعة الثانية, مركز دراسات الوحدة العربية بيروت , لبنان.

الجرباوي, ع. (1999): البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين, الطبعة الأولى, مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية , رام الله, فلسطين.

جقمان, ج. (1995): مداخلة حول المجتمع المدني والسلطة في الديمقراطية الفلسطينية أوراق نقدية, الطبعة الأولى, مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية, رام الله, فلسطين.

جقمان, ج. (1994): المجتمع المدني والسلطة, جامعة بيرزيت, الطبعة الأولى, رام الله, فلسطين.

حرب, أ. (2007): أين الشرق الأوسط الجديد, السياسة الدولية, العدد الثامن والستون بعد المائة, ابريل, القاهرة, مصر.

حرب, أ. (ابريل 2007): أين الشرق الأوسط الجديد, مجلة السياسة الدولية, العدد 86, القاهرة, مصر.

حريق, أ. (2004): التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك في الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ,الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت, لبنان.

الحسيني, م. (2001): قراءة في فكر جرامشي, الثورة, السلطة, التحالفات, الطبعة الأولى, دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع, القدس, فلسطين.

الحملة الوطنية لتغيير قانون الانتخابات. (2005), شبكة المنظمات الأهلية, بيان صحفي, رام الله, فلسطين.

حنفي, س.، طبر, ل. (2006) بروز النخبة الفلسطينية المعولمة, المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية, الطبعة الأولى, المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين.

خالد, ا. (1997): الديمقراطية وحقوق الإنسان , الطبعة الثانية, مركز دراسات الوحدة العربية بيروت, لبنان.

خضر, ح. (2003): خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية, معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية, الطبعة الأولى, جامعة بيرزيت , فلسطين.

دال, ر. (1995): الديمقراطية ونقادها, ترجمة تمير عباس, الطبعة الأولى, دار الفارس للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

الدجاني, م.، الدجاني, م. (1998): الديمقراطية والتعددية السياسية في بيبلوغرافيا شاملة للديمقراطية, الطبعة الأولى, المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية, القدس, فلسطين.

الدقاق, أ. (2001): مدخل إلى دراسة المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمقراطية, الطبعة الثانية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان.

زرنوقة, ص. (2003): هل تسوق الديمقراطية الأمريكية عربيا؟, مجلة الديمقراطية, مركز الدراسات السياسية والإستراتجية " الأهرام" , , العدد 13– يناير 2004, القاهرة, مصر.

الزعبوط, م. (2003): الولايات المتحدة الأمريكية تعلن الحرب والمؤسسات الأهلية الفلسطينية تتصدى", مجلة البيادر السياسي, العدد 846, القدس, فلسطين.

الزغل, ع. (1991): مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية في "غرامشي وقضايا المجتمع المدني", مركز البحوث العربية, دار كنعان للدراسات والنشر, الطبعة الأولى, دمشق, سوريا.

زيادة, م. (2001): المجتمع المدني في الوطن العربي, الطبعة الثانية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان.

زيداني, س. (1997): إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي, الطبعة الأولى, المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين.

سالم, و. (1999) تاريخ العمل التطوعي في فلسطين, الطبعة الأولى, مركز بيسان للبحوث والإنماء, رام الله, فلسطين.

سالم, و. (2000): المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين, الطبعة الأولى, المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين.

سالم, و. (1999): المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية نحو علاقة تكاملية, الطبعة الأولى, منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ماس, رام الله, فلسطين.

سراج الدين, أ, وآخرون. (2006): مرصد الإصلاح العربي, الإشكاليات والمؤشرات, مكتب ة الإسكندرية, الإسكندرية, مصر.

سميث, ج؛ هور, ك. (1991): غرامشي دفاتر السجن في "غرامشي وقضايا المجتمع المدني", الطبعة الأولى, مركز البحوث العربية, دار كنعان للدراسات والنشر, دمشق, سوريا.

السياسة الفلسطينية. (1994): النص الكامل لإعلان المبادئ الفلسطيني, عدد فبراير, بيرو ت, لبنان.

شراب, ن. (2007): المؤسسات السياسية الفلسطينية وإستراتجية التحول الديمقراطي, في الدين والسياسة والديمقراطية, الطبعة الأولى, مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية " شمس", رام الله, فلسطين.

الشرقاوي, ب. (2004): الديمقراطية في المفردات الأمريكية, مجلة الديمقراطي, العدد 14, القاهرة, مصر.

شلبي, ي. (2001): تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة, الطبعة الأولى, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس), رام الله, فلسطين.

الصبيحي, أ. (2000): أطروحة دكتوراه " مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ", الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان.

طالب, س. (1999): الدولة الحديثة والبحث عن الهوية , الطبعة الأولى , دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

الطاهر, ل. (2001): علاقة المشروع الديمقراطي المجتمع المدني العربي, المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحيق الديمقراطية, الطبعة الثانية, مركز دراسات الوحدة العربية بيروت, لبنان.

عاصي, ج. (2006) نظريات الانتقال إلى الديمقراطية " إعادة نظر في براديغم التحول ", المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين

عاصي, ج. (2006): نظريات الانتقال إلى الديمقراطية " إعادة النظر في براديغم التحول", الطبعة الأولى, المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين.

عبد الله, ث. (2002): الديمقراطية بين المفهوم والممارسة, مجلة الديمقراطية ,مركز الدراسات السياسية والإستراتجية " الأهرام" , القاهرة, العدد الخامس شتاء 2002

عبد الهادي, ع. (2002): دراسة دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني, مركز بيسان للبحوث والإنماء الطبعة الأولى, رام الله, فلسطين.

عبد الهادي, ع. (2004): رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية , مركز بيسان للبحوث والإنماء, رام الله , فلسطين

عزام, ف. (1995): حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية, الطبع ة الأولى, مواطن, المؤسس ة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية, رام الله, فلسطين.

علوش, ن. (1994): الديمقراطية المفاهيم والإشكاليات, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, الطبعة الأولى, عمان, الأردن.

العلوي, س. (1997): هل تعني الديمقراطية محض التداول على السلطة؟ في إشكاليات تعثر الديموقراطية, الطبعة الأولى, المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين.

عنتر, ع. (2004): إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي في الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

الغطريفي, ن. (2004): أمريكا وخيار الديمقراطية في مصر مجلة الديمقراطية, العدد 14, القاهرة, مصر.

غليون, ب. (2001): بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية في المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمقراطية – الطبعة الثانية, مركز دراسات الوحدة العربية بيروت– لبنان.

غليون, ب. (2001): بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية في المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمقراطية, الطبعة الثانية, مرك ز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان.

غليون, ب. (1984): المسألة الديمقراطية في الوطن العربي في بحوث ومناقشات ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الفالح , م. (2002): المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية, دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان.
قاسم, م. (2005): نحو إستراتجية أوروبية – أمريكية مشتركة للديمقراطية في الشرق الأوسط, دور مؤسسات المجتمع المدني رواق عربي", مركز القاهرة لحقوق الإنسان, عدد 37.

قنديل, أ. (2003): المجتمع المدني, مجلة الديمقراطية ,مركز الدراسات السياسية والإستراتجية " الأهرام" , القاهرة, العدد الخامس شتاء 2003

كارتر، ج. (2007) : فلسطين سلام لا تفرقة عنصرية, ترجمة عادل بشري, الطبعة الأولى, مكتبة مدبولي, القاهرة.

الكواري، ع. (2004): مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية في الديمقراطية والتنمية في الديمقراطية في الوطن العربي, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان

لبد, ع. (2004): المعونات الأمريكية (إسرائيل – مصر – السلطة الوطنية), مجلة رؤية, الهيئة العامة للاستعلامات, العدد 28 آذار, غزة.

لبيب, ا. (1992): علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي, المستقبل العربي, العدد 158, نيسان, بيروت.

لدادوة, ح.، وآخرون. (2001): علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية, الطبعة الأولى, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس), رام الله.

محمد, ج. (2007): مساءلة العمل الأهلي الفلسطيني دراسة تقييميه , الطبعة الأولى , الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان), رام الله, فلسطين.

المر, ع. (2003): الحق في الديمقراطية, مجلة الديمقراطية ,مركز الدراسات السياسية والإستراتجية " الأهرام" , القاهرة, العدد الخامس شتاء 2003.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2006): الانتخابات الرئاسية الفلسطينية 2005, تقرير نتائج الرقابة على عمليات الاقتراع والفرز (حالة قطاع غزة), غزة, فلسطين.

مركز الميزان لحقوق الإنسان, (2005): دليل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية, الطبعة الأولى, غزة, فلسطين.

مساءلة العمل الأهلي الفلسطيني. (2007): دراسة تقييميه, الطبعة الأولى, " أمان" الائتلاف من اجل النزاهة والمسالة رام الله, فلسطين.

مسعد, ن. (1993): أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة القاهرة 29 سبتمبر – 1 أكتوبر 1990, الطبعة الأولى, مركز البحوث والدراسات السياسية, القاهرة, مصر.

الناصر, خ. (1998): أزمة الديمقراطية في الوطن العربي في الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي, الطبعة الرابعة, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان.

نخلة, خ. (2004): أسطورة التنمية في فلسطين, الدعم السياسي والمراوغة المستديمة, الطبعة الأولى, المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين.

نصر, س. (2000): "عقد من الديمقراطية في الأردن 1989–1999 ", الطبعة الأولى, مركز الأردن الحديث للدراسات, عمان.

هلال ,ع. (1998): الديمقراطية وهموم الإنسان المعاصر في الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي, الطبعة الرابعة, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان.

هلال, ج. (1996): الدولة والديمقراطية, الطبعة الأولى المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن, رام الله, فلسطين.

هلال, ج. (1999): المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديمقراطية, مركز البحوث والدراسات الفلسطينية, نابلس, فلسطين.

الوقائع الفلسطينية. (1995): الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية عدد ديسمبر, غزة, فلسطين.

ويتس, ت. (2006): الولايات المتحدة الأمريكية تقدم إستراتجية الحرية في الشرق الأوسط , نشرة الإصلاح العربي, ترجمة الوطن للصحافة والنشر, مؤسسة كارينيجي للسلام الدولي.

مراجع الانترنت:

أوتاواي, م. (2005): الولايات المتحدة: هل تستطيع سياستها خدمة الديمقراطية في الشرق الأوسط , نشرة الإصلاح العربي, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي – ترجمة دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر ، المجلد 3، العدد 6

http://www.alwatan.com.kw/arb/default.aspx?isu=20050700000306

بوش, ج. (2005): خطاب حالة الاتحاد، 2 فبراير 2005, نشرة مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية الإعلامية
http://usinfo.state.gov/products/pubs/mepi/index.htm#foreward

البرغوثي, م. (2006) مقابلة صحفية بعنوان الجيل الجديد من المنظمات الأهلية مطواع لشروط المانحين 3 آب 2006 المبادرة الوطنية الفلسطينية
http://www.almubadara.org/new/details.php?id=1889

البنك الدولي, من نحن؟, تاريخ البنك الدولي.

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:20443393~menuPK:743814~pagePK:50004410~piPK:36602~theSitePK:676331,00.html

جرجس, ف. (2006) أميركا والديمقراطية في العالم العربي, الجزيرة نت.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7FCF554B-BAE7-4394-A909-BF6DF1F3904E,frameless.htm

حمزازي, ع. (2006): الدور الأميركي والأوروبي في الصراع بين فتح وحماس, الجزيرة نت

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EA62D25F-AAEC-4516-B53E-E8A10FF9AE5B,frameless.htm

دون, م. (2004): دمج تشجيع الديمقراطية في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط , مشروع الديمقراطية وسيادة القانون, سلسلة الشرق الأوسط , دراسات مؤسسة كارنيجي.

www.CarnegieEndowment.org

رايس , ك. (2005): نشرة مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية الإعلامية , مكتب الإعلام الخارجي, وزارة الخارجية الأمريكية.
http://usinfo.state.gov/products/pubs/mepi/index.htm#foreward

سعد الدين, أ. (2004): مخاض نظام عربي جديد, سلسلة حوارات خلدونية (2) ,الشبكة الأطلنطية للديمقراطية العرب ومصر
http://eicds.org/arabic/publicationsAR/reports/serie2/series_2.doc

سومكا , هـ. (2008): الولايات المتحدة ملتزمة بالاستمرار في دعم الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني, تصريح صحفي 2008/4/23 , وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا", رام الله.

http://arabic.wafa.ps/arabic/?action=detail&id=755

شركة كومينكس الأمريكية, بدء مشروع تمكين
http://www.chemonics.com/projects/default.asp?content_id=%7B94471544-9DA9-43A1-8F1F-A4B6EC15D5DC%7D

العربية نت. (2006): فوز الحركة أحدث صدمة في الشارع الإسرائيلي والغربي

http://www.alarabiya.net/articles/2006/01/27/20634.html

القنصلية الأمريكية في القدس. (2008): مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط

http://jerusalem.usconsulate.gov/mepi_grants_08.html

كوفمن, ت., يركس, س. (2006) ثمن الحرية! تقييم برامج أمريكا لدعم الديمقراطية العربية تقرير واشنطن, العدد 81، 21 أكتوبر 2006

http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=494

ماسلوسكي, أ. (2006): نبذة عن وكالة المعونة الأمريكية (USAID), تقرير واشنطن, العدد 60، 27 مايو 2006.

http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=368

مكتب الإعلام الخارجي (2006): وزارة الخارجية الأمريكية, نيسان
http://usinfo.state.gov/ar/Home/products/eJournalUSA.html

نوفل, أ. (2007): تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي, اللجنة العربية لحقوق الإنسان.

http://www.achr.nu/art222.htm

نوفل, أ. (2007): تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي, مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية, المنظمة العربية لحقوق الإنسان

http://www.achr.nu/art222.htm

هلال, ج. (2004): مداخلة حول حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني، بيروت تشرين أول 2004

http://www.boell-meo.org/ar/web/219.html

وزارة الخارجية الفلسطينية، فلسطين – الولايات المتحدة الامريكية, العلاقات الثنائية.

http://www.mofa.gov.ps/images/index_02.gif

المراجع باللغة الانجليزية:

Democracy fact sheet, (2004): Carnegie Endowment for international peace, Washington.

Hawthorne, A. (2004): The appeal of the civil Society, Middle East Series, Middle eastern Democracy is civil society the Answer, Carnegie Endowment for international peace, Washington.

Huntington, s. (1991): The Third Wave of Democratization in late twentieth century, Oklahoma, university of Oklahoma Press.

Koshner, Ashley. (2000): Palestinian state formation as contextualized by Palestinian Human rights organizations, a contribution to the applied theory of democratization, Master of Arts thesis, the Hebrew university, Jerusalem Israel.

Ravi Kanbur. (2003): paper prepared for the handbook on the "the economics of giving, reciprocity and altruism "Cornell university, Holland.

Roy, Sara. The Gaza Strip, The Political Economy of de-Development, Institute for Palestinian Studies, Washington 1995.

Sorensen, G. (1993): Democracy and democratization", Dilemmas in world politics, West view press, Oxford.

US Agency for International Development (USAID), strategy statement : the direct West Bank/ Gaza Program and the Jordan West Bank / Gaza Development Program , Washington DC; Us Department of State, 9 December 1987.

الملاحق

ملحق رقم (1) الاستبانة

السيدات والسادة مديري المؤسسات غير الحكومية المحترمات والمحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء بحث حول أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية USAIDعلى عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة، وذلك استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الأمريكية من جامعة القدس – أبو ديس. لذلك الرجاء المساعدة في تعبئة هذا الاستبيان بدقة وموضوعية علما بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف يتم التعامل معها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

أمجد ياسر الشوا

أولا: معلومات شخصية:

(الرجاء وضع إشارة **X** أمام الإجابة المناسبة**)**

1- العمر:----------سنة

2- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3- المؤهل العلمي: اقل☐ ثانوي ☐ي ☐م متوسط

☐ بكالوريوس ☐دراسات عليا

4- سنوات العمل في المؤسسة: --------- سنة

ثانياً: معلومات خاصة بالمؤسسة:

5- الوضع القانوني للمؤسسة :

☐ وفق قانون المنظمات الأهلية رقم 1 للعام 2000 ☐شركة غير ربحية

☐ غير ذلك حدد------

6- عمر المؤسسة بالسنوات منذ تاريخ التسجيل:---------- سنة

7- عدد الموظفين: ☐ ذكور ☐نساء

8 - عدد أعضاء مجلس الإدارة :---------

9- معدل الموازنة السنوي: ---------- دولار

10 - مجالات عمل المؤسسة:

☐قراطية و حقوق إنسان ☐صحة ☐ تأهيل معاقين ☐زراعة ☐شباب

☐ مرأة وطفولة ☐ مؤسسة بحثية ☐ أخرى حدد- ي ----------

11- المؤسسة عضو في شبكات أو اتحادات

☐ نعم ☐ لا

في حال الإجابة بنعم الرجاء ذكرها----------

ثالثا: معلومات عن مشاريع المؤسسة التي تم تمويلها من وكالة التنمية الأمريكية (2000-2006)

عدد المشاريع----------

12 برنامج USAID الممول للمشاريع

☐ تمكين ☐رفيد ☐ARD ☐بيان

☐ ركان ☐ السفارة الأمريكية ☐ أكثر من برنامج

☐أخرى حدد----------

13 الفترة الزمنية لتنفيذ المشاريع من سنة ------إلى------ سنة

14 موازنة المشاريع الإجمالية ---------- دولار

15 منطقة تنفيذ المشاريع:

☐ محافظة الشمال ☐ محافظة غزة ☐ محافظة الوسطى

☐ محافظة خانيونس ☐ محافظة رفح ☐ أكثر من محافظة

16 هل فكرة المشاريع ضمن رؤية المؤسسة وأهدافها

☐ نعم ☐ لا

17 طبيعة أنشطة المشاريع:

☐ تدريب ☐ توعية ☐ تأثير في السياسات العامة وقوانين ☐ حشد وتأييد

تعزيز المشاركة في الانتخابات ☐ أخرى حدد----------

18 تم تنفيذ المشاريع بالشراكة مع:

☐ مؤسسات حكومية ☐ منظمات مجتمع مدني محلية

☐ منظمات قاعدية مجتمعية ☐ أخرى حدد----------

19 ما هي الفئات التي استهدفتها المشاريع؟

☐ شباب ☐ نساء ☐ ذوي الاحتياجات الخاصة ☐ مزارعين ☐ عمال

☐ كل من فئة ☐ غيرها حدد ----------

20 من أين جاءت الفكرة الرئيسية للمشاريع ؟

☐ مجلس الإدارة ☐ الإدارة التنفيذية

☐ المستفيدين ☐ وكالة التنمية الأمريكية

☐ أخرى حدد---------

21- هل تم إدماج متابعة فكرة المشاريع في خطة عمل المؤسسة للسنوات المقبلة

☐ نعم ☐ لا

22-هل واجهتكم مشكله مع البرنامج أو وكالة التنمية الأمريكية USAID

☐ نعم ☐ لا

23- في حال الإجابة بنعم

هل كانت مشاكل ☐ مالية ☐ ادارية ☐ تدخل في البرامج

24 - هل تم التوقيع على وثيقة الإرهابATC?

☐ نعم ☐ لا

رابعا أثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسة:

الرقم		أثرت بشكل سلبي جداً	أثرت بشكل سلبي	أثرت بشكل متوسط	أثرت بشكل إيجابي	أثرت بشكل إيجابي جداً	لا أثر
25	أثرت المشاريع على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة						
26	ساهمت المشاريع في عملية تطوير النظم المالية والإدارية في المؤسسة						
27	ساعدت المشاريع على توسيع علاقات المؤسسة بقطاعات المجتمع المختلفة						
28	ساهمت المشاريع في فتح آفاق وأفكار جديدة لعمل المؤسسة في إطار تعزيز الديمقراطية في المجتمع						
29	ساعدت المشاريع على إيجاد فرص تمويل جديدة للمؤسسة في مجال تعزيز الديمقراطية في المجتمع						
30	ساهمت المشاريع في تعزيز أسس الشفافية والنزاهة والمساءلة في المؤسسة						
31	ساعدت المشاريع على تمثيل وانتخاب نساء في مجلس الإدارة						
32	أثر التوقيع على وثيقة الإرهاب على الإجماع داخل المؤسسة						
33	شجعت المشاريع على انضمام المؤسسة إلى إئتلاف أو تحالف أو حملة وطنية تتعلق بالعملية الديمقراطية في قطاع غزة– فلسطين						

خامسا أثر المشاريع الممولة من وكالة التنمية الأمريكية على الفئات المستهدفة:

		أثر بشكل سلبي	بشكل	متوسط	بشكل إيجابي	أثر بشكل	لا رأي

		سلبي جداً				إيجابي جداً
34	تفاعل الفئات المستهدفة مع فكرة المشاريع					
35	أثرت المشاريع في مشاركة المرأة في فعاليات المشروع					
36	ساهمت المشاريع في توعية الفئات المستهدفة بحقوقها					
36	ساهمت المشاريع في ممارسة الفئات المستهدفة للمفاهيم الديمقراطية					
37	شجعت المشاريع على مشاركة الفئات المستهدفة في فعاليات الضغط تجاه إجراء الانتخابات في المجتمع الفلسطيني					
38	عززت المشاريع من مشاركة الفئات المستهدفة بفعالية في انتخابات المجالس البلدية					
39	عززت المشاريع من مشاركة الفئات المستهدفة بفعالية في الانتخابات الرئاسية عام 2005					
40	عززت المشاريع من مشاركة الفئات المستهدفة بفعالية في الانتخابات التشريعية عام 2006					
41	شجعت المشاريع على مشاركة الفئات المستهدفة في الرقابة على الانتخابات					
42	ساعدت المشاريع على تحريك الفئات المستهدفة تجاه قضايا مدنية عامه " الحريات– حقوق الأفراد والجماعات"					
43	أثر التوقيع على وثيقة الإرهاب ATC في علاقة المؤسسة بالفئات المستهدفة					

اثر المشاريع على السياسات والقوانين:

الرقم		أثر بشكل	بشكل سلبي	متوسط	بشكل إيجابي	أثر بشكل	لا أثر

		سلبي جداً					إيجابي جداً	
44	أثرت المشاريع على تطوير قانون الانتخابات العامة							
45	ساهمت المشاريع في ضمان حرية المعلومات والإعلام							
46	ساهمت المشاريع في خلق الظروف لتأمين فرص متساوية للمشاركة والمنافسة العادلة							
47	ساهمت المشاريع في ترويج وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية							
48	ساهمت المشاريع في ضمان حقوق الفئات المهمشة الشباب والنساء والمعاقين في التشريعات والسياسات							
49	عززت المشاريع من ثقافة التسامح ونبذ العنف في المجتمع							
50	ساهمت المشاريع في تعزيز الرقابة المجتمعية على تنفيذ التشريعات والسياسات							

ملحق رقم (2) شهادة نبذ الإرهاب

الملحق رقم 2

شهادة بخصوص تمويل الإرهاب

كشرط لإبرام الاتفاقية المشار إليها، فإن (اسم المؤسسة) تشهد بهذا أنها لم تقدم، ولن تقدم في المستقبل، أي دعم مادي أو موارد لأي فرد أو هيئة تعلم، أو بوسعها أن تعلم، بأنه يدعو إلى /بأنها تدعو إلى، أو تخطط أو ترعى أو تشارك في ، أو أنها قد شاركت في، النشاط الإرهابي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأفراد أو الهيئات الواردة في الملحق الخاص بالأمر التنفيذي رقم 13224 و الأفراد والهيئات الأخرى التي قد توصف بذلك لاحقاً من قبل الولايات المتحدة بموجب أي من القرارات التالية: الفقرة 219 من قانون الهجرة و الجنسية، حسبما جرى تعديله (8 برلمان الولايات المتحدة الفقرة 1189)، وقانون الصلاحيات الاقتصادية الدولية الطارئة (50 برلمان الولايات المتحدة الفقرة 1701 وما يليها)، و قانون الطوارئ الوطنية (50 برلمان الولايات المتحدة الفقرة 1601 وما يليها)، أو 212 (أ) (3) (ب) من قانون الهجرة والجنسية، حسبما تم تعديله بموجب قانون الوطني الأمريكي لعام 2001، قائمة رقم 107–56 (26 أكتوبر 2001) (8 برلمان الولايات المتحدة فقرة 1182). و تشهد المؤسسة كذلك بأنها لن تقدم دعماً مادياً أو موارد لأي فرد أو هيئة تعلم أو بوسعها أن تعلم، بأنه/بأنها تعمل كممثل لأي فرد أو هيئة تدعو إلى أو تخطط أو ترعى أو تشارك في، أو أنها قد شاركت في ، أي نشاط إرهابي، أو أنها قد شاركت في، أي نشاط إرهابي، أو أنها وُصفت بذلك، و أنها ستوقف مثل هذا الدعم فوراً إذا ما وُصفت تلك الهيئة بذلك بعد تاريخ توقيع الاتفاقية المشار إليها .

ولأغراض هذه الشهادة تشمل عبارة "الدعم المادي والموارد" الأموال والسندات المالية الأخرى والخدمات المالية والمأوى والتدريب والملاذ الآمن و المستندات ووثائق إثبات الشخصية المزيفة و معدات الاتصال و المرافق والأسلحة والمواد القاتلة و المتفجرات و الأفراد والنقل والأصول المادية الأخرى، باستثناء الأدوية أو المواد الدينية.

ولأغراض هذه الشهادة، سيكون لعبارة "المشاركة في النشاط الإرهابي" نفس المعنى الوارد في الجزء 212 (أ) (3) (ب) (4) من قانون الهجرة والجنسية، حسبما تم تعديله (8 برلمان الولايات المتحدة الفقرة 1182 (أ) (3) (ب) (4))

ولأغراض هذه الشهادة، يُقصد بكلمة "الهيئة" شركة بسيطة أو جمعية أو مؤسسة أو أية منظمة أو جماعة أخرى أو فرع جماعة.

و تشكل هذه الشهادة أحد الأحكام و الشروط الصريحة للاتفاقية وأي خرق لها سيشكل أساساً لإنهاء الاتفاقية بشكل إنفرادي من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قبل انتهاء مدتها.

مقدم الطلب:

الاسم:.....

الوظيفة:.....

التوقيع: .....

التاريخ: .....